إذا أعجبك الكتاب، فرجاءً حاول شراء النسخة الورقية
تذكر أن الكتاب العرب معترّون والكل يستوطي حيطهم
دعمنا لهم يضمن إستمرار عطائهم
(أبو عبدو)

سوريا.. من الظل

نظرات داخل الصندوق الأسود

ياسين الحاج صالح

دار الثقافة والنشر

http://abuabdoalbagl.blogspot.com
أبو عبدو البغل

سوريا.. من الظل

1

الكتاب: **سوريا.. من الظل**

نظرات داخل الصندوق الأسود

المؤلف: **ياسين الحاج صالح**

الناشر: جدار للثقافة والنشر®

الطبعة الأولى 2010

لوحة الغلاف: Hasko Hasko

Jidar for culture & publishing

First publishing: 2010

www.jidar.net

aldar@jidar.net

copyright©

جميع الحقوق محفوظة©

ياسين الحاج صالح

سوريا.. من الظل

نظرات داخل الصندوق الأسود

مقالات

سورية

يا سورية الجميلة السعيدة
كمدفأة في كانون
يا سورية التعيسة
كعظمة بين أسنان كلب
يا سورية القاسية
كمشرط في يد جرّاح
نحن أبناؤك الطيّبون
الذين أكلنا خبزك وزيتونك وسياطك
أبداً سنقودك إلى الينابيع
أبداً سنجفّف دمك بأصابعنا الخضراء
ودموعك بشفاهنا اليابسة
أبداً سنشقّ أمامك الدروب
ولن نتركك تضيعين يا سورية
كأغنية في صحراء.

رياض الصالح الحسين

مقدمة

أن تكتب من داخل سوريا

بدأت الكتابة عمليا في عام 2000. وتفرغت لها تماما منذ نهاية ذلك العام.

كنت، بين مئات من اليساريين وألوف من الإسلاميين، قضيت زمنا طيبا في سجن الأسد الأول، 16 عاما.

خرجت من السجن في السادسة والثلاثين لأكمل دراستي الجامعية، لكن عيني كانت على الكتابة. وهو ما تحقق فعلا بعد شهور قليلة من وراثة الابن أبيه حكم سورية.

بهذا أكون مجايلا، ككاتب، لعهد الرئيس بشار الأسد.

لا أنكر بحال أني استفدت من مناخات مختلفة وسمت مطالع العهد. مناخات منفرجة حاول «الرئيس الشاب» لبعض الوقت تعريف حكمه بها. لكن كنت بين كثيرين نستند إلى ما نظنها «شرعية» حزناها من اعتقالنا المديد. كنا شركاء للعهد، مساهمين في تشكيل ملامح أيامه الباكرة. لم يتنازل لنا، لم يتفضل علينا، لم ننشط بفضله؛ ظهرنا معا. يدين لسلطته، وندين لـ«رأسمالنا الرمزي».

وبين مجموع الناشطين والكتاب والمثقفين السياسيين السوريين قد أكون الأكثر مجايلة لما كان يسمى حينها «العهد الجديد». ليس فقط لأني ظهرت ككاتب معه، ولا لأنه كان موضوعي الأول، ولكن كذلك لأني مقيم في البلد، في ظله. لم أخرج من سورية قط إلا إلى لبنان بين عامي 2003 و2004. بعدها منعت من السفر ورفضت الأجهزة المعنية منحي جواز سفر.

إلى ذلك التقت ظروف مواتية نسبيا مع قرار واع من طرفي بوجوب تناول الشأن السوري ومنحه اهتماما مخصوصا، دون إذابته في تناول عام يتكلم على البلدان العربية أو على العالم الثالث وما شابه، مما كان وسم النشاط الكتابي لأكثر الكتاب السوريين. هذه ممارسة تجعل الكتابة بلا موضوع، وتترك سورية دون وعي ذاتي.

ليس أصعب ما يواجه الكتابة عن سورية ما قد تتسبب به من متاعب للكاتب السوري مع أجهزة النظام، بل بالخصوص ضعف التراكم الكتابي عن الشأن السوري المعاصر بأقلام كتاب سوريين. السجل خال تقريبا بخصوص سنوات حكم الأسد الأب. غير السردية الرسمية لا يجد المرء شيئا. كانت المعارضة بكل تياراتها اليسارية والإسلامية والقومية قد سحقت، وحجبت سرديتها أو سردياتها. وذو دلالة أنه لم يتح حتى اليوم إخراج هذه السرديات من الحجب وإتاحة نفاذ عام إليها. تعاملت المنظمات السياسة السورية المعارضة مع تاريخها كملحمة نضالية وكمصدر شرعية، ولم تهتم به كسجل من المواقف والتحليلات والمبادرات والأفكار التي ينبغي أن توضع بين يدي جمهور واسع. على هذا النحو يجد المرء نفسه عاريا أو يكاد أمام السردية الرسمية التي تطابق سورية بنظامها، فتشخصنها في الرئيس ("سورية الأسد")، وتنكر أي صراع اجتماعي أو سياسي في البلد، وتزيح المعارضة إلى نطاق غير المتخيل. يغرى الكاتب المعارض في مثل هذا الوضع بأن ينشغل كثيرا بتكذيب هذه السردية والتشكيك في تمثيلها لسورية ومطابقتها لحالها. هذا حيوي جدا بالفعل، لكنه يحمل خطر تضييق أفق التفكير، وربما مماثلة النظام من حيث ننشغل بمخالفته وتكذيب حكاياته. مشكلة سردية النظام أنها جزئية جدا وخاصة جدا، احتلت بالقوة موقع السردية الوطنية العامة. انشغالنا بها مباشرة ودون وسائط (تراكم كتابي..) يحمل خطر أن نفعل الشيء ذاته، أن نطور صورة جزئية ومشوهة أيضا، أن ننتهي إلى مشابهة الوحش الذي تعاركنا معه طويلا على قول نيتشه.

ترى لو كان لدينا تراكم كتابي نقدي بأقلام سوريين عن شؤون البلد السياسية والاجتماعية والثقافية...، أما كان هذا يتيح لنا أفقا أوسع في الكتابة والتفكير؟ كنا سنطور موقفا نقديا مزدوجا، حيال النظام وخرافاته، وحيال ذلك التراكم الكتابي. وكان من شأن ذلك أن يمكننا من تطوير سردية أكثر غنى وقابلية للتعميم.

يضم هذا الكتاب عددا من مقالاتي عن الشأن السياسي السوري خلال السنوات الخمسة الأولى من العهد. أكثرها في الواقع مكتوبة في عامي 2004 و2005. وتقتصر المقالات المضمنة هنا على تلك التي تتناول الأوضاع الداخلية السورية، وبخاصة النظام السياسي وممارساته وهياكله وإيديولوجيته. لقد استبعدت منها ما يتصل بالسياسة الخارجية والإطار الإقليمي، وكذلك ما يتناول المعارضة السورية وأوضاعها، وما يتصل بمسائل الثقافة، وما يهتم بالثقافة السياسية السورية، وما يستعيد جوانب من تجربة السجن، وما يناقش المسألة الكردية، فضلا عن عدد من المواد التي تتناول الحال الجامعية في البلاد. وبينما أسلم بأن من شأن تناول الشؤون السورية منفصلة عن الإطار الإقليمي والدولي الذي يحف بها أن يجعل جوانب منها غير مفهومة، فإن اعتبارا آخر غير اعتبار حجم هذا الكتاب اقتضى إغفالها: النظر إلى الداخل السوري، إلى ما في داخل «الصندوق الأسود» السوري، خلافا لمعهود سوري وعربي يكاد لا يرى أن لسورية داخلا.

من حيث مضمونها وأحكامها لا تنفصل المقالات عن شرط كاتبها كمثقف منخرط في العمل العام من موقع معارض للنظام في طوريه. الكتابة هنا ممارسة سياسية تغييرية، والكاتب "مناضل". ليس ميسورا الجمع بين الكتابة والنضال، بين قول الحقيقة ومقاومة السلطة. لكن الفصل بينهما صعب بدوره. فالحقيقة سياسية في سورية (وفي كل مكان)، وما يعوق

معرفة أكثر تطورا بالأحوال السورية هو نمط ممارسة السلطة القائم على السرية والخوف وحجب المعلومات وتكثير «الخطوط الحمر» ومعاقبة التفكير المستقل ورعاية التملق وتشجيع ثقافة لا نقدية تتكتم على كل ما هو سياسي. هذا يعني أن مقاربة الحقيقة فعل احتجاج ومقاومة. لكن بالمقابل لا يحمل الاحتجاج على نظام السلطة ذاك ضمانات صوابه المعرفي والأخلاقي في ذاته. لا يكفي أن يكون المرء معارضا حتى يكون على حق. «الحق» مسألة معرفة وعدالة وسداد، والمعارضة مسألة التزام وشجاعة ومسؤولية. والعلاقة بين هذين المطلبين متوترة وتناقضية. ليست علاقة توافق بحال. أفضّل أن أعرف المثقف بوعي هذا التناقض، وبالاستقلال الأخلاقي الذي يحرزه من التزامه بمبدئين متناقضين.

من جهتي، لا أريد التخلي عن هذه المعادلة الصعبة.

فإذا وفر هذا الكتاب مادة يتيح نقدها والكشف عن محدداتها النفسية والسياسية والفكرية رؤية أوسع للأحوال السورية، فسيكون بر نفسه وأدى ما عليه.

ياسين الحاج صالح

دمشق - كانون الأول 2009

عـقـد مـع سـوريـا

المقصود بكلمة عقد في عنوان هذا المقـال عقـد اجتمـاعي جديـد بـين السوريين يُنجز وتستقر مواثيقه ونظمه خلال عقد من الزمان. ما نريد قوله هو أن من المرغوب، ومن الممكن، بل ومن الواجب أن تنجز سوريا خلال العُشرية الأولى من هذا القرن البازغ تجديد نظامها السياسي والاجتمـاعي من أجل أن تتمكن أولاً من أن تستعيد لشعبها وحدته ومعنوياتـه وقدرتـه على العمل; ولتستطيع ثانياً إعطاء معنى أخلاقي، قومي أو وطنـي حـي، لدورها الإقليمي الذي لا يمكن الحفاظ عليـه مـن دون تغييـر مضـمونه و"رسالته"; ولتتمكن ثالثاً من المشاركة الايجابيـة الفاعلـة فـي عمليـة عالمية، اقتصادية وتقنية وعلمية وثقافية، لا تترك أحداً خارجها; ولتستجيب أخيراً بشجاعة ومرونة لتحديات "عملية السلام" المحتملـة أو احتمـالات الحرب غير المستبعدة.

لعل العنوان الكبير للتوجه الإصلاحي السوري يجب أن يتمثل في بناء أطـر جديدة للعمل العام، الحكومي والمدني، وإيجاد هياكل أمتن وأكثـر حيويـة ومرونة للنشاط الاجتماعي، وخلق مصالح جديدة للناس، أفرادا وجماعـات. فالاستهداف الجوهري للإصلاح الجدي هو صنع الجديد أكثر مما هو تـدمير لقديم. ويبقى هذا التصور صالحاً ولا منافس له رغـم أن بعـض القـديم، ونعني أساسا القديم الحاكم، ما زال يمثل عقبة كأداء أمام إطـلاق الجديـد، وتهديداً خطراً لاستقرار البلاد وتجديد هياكلها وروحها. فالوسـيلة المثلـى لبعث الحياة في الروح العامة هي إفساح المجال أمام الأجيال الجديـدة كـي تسمع صوتها، وتعبر عن ذاتها ومطالبها، وكي تبتكـر منابرهـا وقنـوات اتصالها، لا أن يُحشر هذا الصوت في المنابر الضيقة القائمة فيضيع نغمـه ونبرته، ولا أن تلغى هذه المنابر الأخيرة بالطبع على علاتها. ومن الأنسب

أن تفتح أبواب العمل السياسي المستقل بصورة علنية وشرعية ومنظمة بالقانون، لا أن تغلق أبواب "الجبهة الوطنية التقدمية" على أهلها، على العطالة المشهودة لهذا الجهاز. وخير أسلوب لمكافحة الفساد الذي يكاد يزهق روح البلد ويفني جسده هو ضمان الرقابة الاجتماعية الحرة والشفافية وحرية النقد والاعتراض تمييزاً عن مجرد محاسبة الفاسدين، فكم بالحري الاكتفاء بتقليم بعض الفروع الفاسدة على شجرة الفساد العملاقة. ولا شك أخيراً أن خلق مصالح ومنافع جديدة للناس مقدم مبدئياً على إلغاء المصالح القائمة أو توزيعها على قاعدة أوسع من المستفيدين. والرهان في كل الأحوال هو أن انطلاق الجديد الحي من شأنه إطلاق دينامية نشطة تُحفّز القديم وتجدده، أو تحاصره تدريجياً وتدفعه إلى الاضمحلال من دون المجازفة بخلق مناخ تشنجي عند أصحاب القديم والمستفيدين منه; وهو خطر حقيقي لا يجوز التقليل من شأنه. هذا هو المعنى الحقيقي والأصيل للثورة. فهي إصلاح دينامي تراكمي ينشّط كل القوى الحية في المجتمع ويجتذبها ويبث فيها روح المشاركة والايجابية والمسؤولية. وهو ما يجب أن نميزه عن المعنى الثأري للثورة الذي يستغني بإلغاء القديم والانتقام منه عن بناء الجديد.

في سوريا سنة 2000 بذور وجذور لكلا الخيارين المتعارضين المذكورين. ونحن نستبعد بيقين تام خيار دوام الحال أو تولي منطق الأشياء وحده القيام بالتغيير. فقد انطلقت في البلاد منذ أشهر دينامية تغييرية لا يمكن وقفها من دون كلفة باهظة ومدمرة تمسّ مستقبل البلد ووجوده، لكن من الممكن والضروري المبادرة إلى تنظيمها وضمان عمومية فوائدها بإجراءات قانونية ومؤسسية وثقافية تصون فرص التحرر بقدر ما تضعف احتمالات التفجر.

هذا ما يجب أن تعيه الطبقة السياسية السورية بوضوح مطلق وبضمير مخلص. فاللعب مع التاريخ باهظ الثمن. وإذا كان ثمة من يفهم من التنظيم إلغاء الحرية ومن التحرير سقوطاً في الفوضى، فان الملعوب به من الآن فصاعداً هو مستقبل سوريا ووجودها شعباً ووطناً ودولة.

يتوقف مستقبل البلد إذا على التعهد الصادق والجاد لمسار إصلاحي تدريجي وتراكمي، لكنه أيضاً علني وصريح. وسيكتسب هذا المسار قوة دفعه الذاتية بمقدار ما يثبت صدقيته ويحصّن ذاته بقوى الشعب الحية ويحيّد قوى المحافظة والجمود ويتجرأ على إعلان موت الموتى.

إن المطمح الكبير للتغيير السوري هو تحوّل سوريا إلى دولة حق وقانون، والمجتمع السوري إلى مجتمع عمل وإنتاج. وبقدر ما يعكس الوضع الحالي تعارضاً واضحاً بين ضيق الأطر السياسية القائمة وجمودها وبين حجم الآمال والتطلعات، فإن الإصلاح السياسي يشغل المدخل الجدي إلى حلّ هذا التعارض. والأساسي في الإصلاح المأمول هو انتقال السياسة من الاحتكار الى التعاقد والمنافسة المنظمة، ومن السرية والتكتم إلى العلنية والصراحة، ومن الأوامر والتعميمات الداخلية إلى القرارات والقوانين المناقشة علناً على أوسع نطاق.

يحتاج المناخ الايجابي القائم في سوريا حالياً إلى قوانين تضمن الحقوق السياسية والإنسانية للناس، وتحررهم من الخوف الذي رزحوا تحت ظله طويلاً، وتتيح لهم التدرب على المواطنة والايجابية. ومن أجل ذلك لا مفر من أن يتحرر أولو الأمر في البلد من فكرة أن ما يكسبه الناس يخسرونه هم، وأن يتعلموا التمييز بين ذواتهم الشخصية وأدوارهم العامة، وأن يتبرؤوا هم أولاً من روح التشفي والانتقام كمدخل لتخلص المجتمع من هذه الروح الشريرة المنذرة بأوخم العواقب.

هل يلزمنا عقد من السنين لانجاز هذا التحول؟ عند التأمل في الأمر نتبين أن المشكلة لا تتمثل في ما قد نحدده من مهلة زمنية لتوطيد التغيير بل في جدية تعهد التغيير، وفي تثبيت خطوات ملموسة مهما تكن صغيرة إلى الأمام، وفي ترجمة المناخ الايجابي الراهن مكاسب للناس، حصينة وقابلة للقياس. فالملاحظة التي تفرض نفسها على عين المراقب لهذا المناخ الايجابي هي أنه لا يزال مجرد مناخ عائم غير محدد الملامح، وتالياً لم نبلغ بعد نقطة اللاعودة إلى الوراء، ولم تدوّن المكاسب المعنوية لهذا المناخ في أنظمة ومؤسسات مادية، وتبقى تالياً قابلة للسحب والنكوص عنها في أي وقت.

إن رهان المجتمعات الحية في عصرنا هو تحويل التغيير إلى مؤسسة اجتماعية ثابتة. فهل تطرح سوريا على نفسها هذا الرهان؟ وهل يكون العقد الحالي عقد سوريا وعقداً للسوريين مع دولتهم! ثمة مبررات للتشاؤم وأخرى للتفاؤل. بين الاثنتين نفضل التفاؤل ولو استند إلى اعتبار عام: مشكلة سوريا مشكلة سياسية وحلها بالسياسة، ولا حل غير سياسي لها.

نشرت المقالة في 2001/12/30

جدول الحضور والغياب في الميدان السوري العام

باتت مفردات الحضور اللافت للمثقفين السوريين في الشأن العام في بلدهم معروفة لا تحتاج إلى استعادة. يكاد الربيع السوري، وهو الاسم الذي أطلق على مجمل ظواهر الحراك الاجتماعي والثقافي التي شهدتها سوريا منذ بداية حملة مكافحة الفساد في الشهور الأخيرة من حكم الرئيس حافظ الأسد حتى شباط الماضي، يكاد يكون من صنع المثقفين. ستحاول هذه المقالة تقديم بعض العناصر التفسيرية لهذا الدور الذي يبدو أنه يعاني الآن من أزمة. السؤال الذي نطرحه في هذا السياق (وهو استفهامي وليس استنكارياً بالطبع) هو: ما السبب في تصدر المثقفين السوريين واجهة النشاط المستقل في بلدهم؟ وسنتبين في سياق محاولة الإجابة أن السؤال عن هذا الحضور هو الوجه الآخر للتساؤل عن الغياب: غياب المجتمع والطبقات والأحزاب السياسية، غياب السياسة والنقاش العلني والمنابر المستقلة داخل البلد.

الجامعة، الطبقات، الأحزاب

أول ما يلفت نظرنا في سياق محاولة الإجابة على هذا السؤال هو غياب طلبة الجامعة غياباً تاماً عن الميدان العام بخلاف ما كان عليه الحال حتى 1980، عام آخر نشاط علني عام شهده المجتمع السوري. ولعله لا يصعب تفسير ذلك إن انتبهنا إلي أن طلبة الجامعة في سوريا اليوم هم من مواليد أواسط السبعينات حتى أوائل الثمانينات، أي من جيل طلائع البعث (كل تلاميذ المدارس الابتدائية) وشبيبة الثورة (كل طلاب المدارس الإعدادية

والثانوية) واتحاد طلبة سوريا (معظم طلبة الجامعات السورية الأربعة). هذا الجيل عرف سوريا منكمشة وخائفة، مجردة بعمق من السياسة والاهتمام العام والاختلاف. إنه جيل بلا ذاكرة تقريباً، ابتدأ التاريخ بالنسبة له عام 1970. وهو أيضاً جيل غير مسيّس، وخاصة غير مؤدلج وغير متعصب، رغم التسييس والأدلجة والتعبئة الحكومية المكثفة. ولعلنا هنا إزاء مفارقة مثيرة للتأمل. فنجوع التسييس والأدلجة يرتبط بوجود آخر سياسي وإيديولوجي مباين، بل يقتضي وجوده. لكن الإغراء الطبيعي للتعبئة السياسية والإيديولوجية هو تحويل المباين إلى عدوٍ تمهيداً للقضاء عليه. ومع إلغاء الآخر في أوائل الثمانينات أصبح التسييس والأدلجة الحكوميين من غير موضوع. وبما أن كل الناس صاروا بعثيين وموالين للرئيس فقد خسرت التعبئة الحكومية معناها ومبررها رغم حفاظها على مبناها التعصبي الحربوي. والآلة التعبوية التي شحنت إلى أقصى طاقتها لم يعد أمامها إلا الانفراغ لأن كثرة الشد ترخي كما يقول المثل الشعبي. وإذا استمر شحنها مع ذلك فلأنها تحولت إلى القيام بوظيفة أخرى: إضفاء القداسة – وبالتالي الرهبة والخوف– على علاقات سلطة مجزية. لكن، المقدّس يحتاج إلى حرب، والحرب تحتاج إلى عدو أو خصم، والخصم يفترض وجود السياسة، والسياسة تشترط الحد من الحرب. وهذه هي المفارقة التي يشعر بها الجميع حتى لو لم يدركوها تماماً .

والحصيلة أن التعبئة الحكومية تحوّلت إلى طقس نُسيت أسطورته ومعناه، وخلفت وراءَها شعوراً بالفتور والاغتراب والفراغ. ويتدخّل هنا عامل معاوض يتمثل في أن الأسرة السورية صمدت، رغم ضيق ذات يدها واستعادت خلال الأعوام العشرين الأخيرة ليس كامل دورها التربوي

فحسب، بل ودوراً تعليمياً كبيراً عوّض بعض الشيء عن تدهور المدرسة وفسادها.

هذا السبب العمري الذي يفسر غياب طلبة الجامعة يفسر أيضاً ظاهرة مثيرة أخرى. فحتى أواخر السبعينات كنت تجد مثقفين سوريين معروفين في النصف الثاني من عشرينيات عمرهم أو في أوائل ثلاثينياتهم. أما اليوم فلا يستطيع أحد خارج سوريا، بل ولا حتى في داخلها، أن يشير إلى مثقف واحد معروف لم يتجاوز عقده الرابع. هذا لا يشير إلى أن سن الإبداع الثقافي قد ارتفع في سوريا خمسة عشر عاماً فحسب، بل يعني بكل بساطة خسارة خمسة عشر عاماً من عمر البلد ثقافياً أي في الواقع خسارة جيل كامل.

حتى أواخر السبعينات أيضاً كان جيل العشرينيين من العمر هو مادة العمل السياسي والكتلة الأكبر من أعضاء الأحزاب وكوادرها الفاعلة، الرسمية منها والمعارضة. أما اليوم فمعظم عدد أعضاء التنظيمات المعارضة القليل في أواخر عقده الرابع على الأقل، أي هم شبان فترة مابين أواخر السبعينات وأواسط الثمانينات. يعني هذا الواقع أننا نشهد اكتهالاً لافتاً للسياسة السورية، الرسمية والمعارضة؛ وهذه ظاهرة تقع في تعارض حاد مع حقيقة كون ثلثي المجتمع السوري من الشباب. يكاد يكون رئيس الجمهورية أصغر السياسيين السوريين سناً.

الاكتهال المذكور هو أحد أسباب ضعف الأحزاب السياسية المعارضة في سوريا على الأقل. السبب الثاني هو ما تعرضت له تلك الأحزاب من قمع عنيف ومديد وصل إلى حد تدميرها بالكامل.

ولا زالت آثار هذا العقاب العنيف، الذي خلق شرخاً في وجدان المجتمع وذاكرته، ماثلة في آلاف المعتقلين السياسيين المفرج عنهم بدءً من عام 1991، لكن المتروكين لأسرهم وحدها تحمل أعباء عودتهم وما أصيبوا من خراب مادي ومعنوي، مثلما تحملت مكرهة وصابرة أعباء وآلام غيبتهم المديدة؛ هذا فضلاً عن بضع مئات من الباقين في السجون. والقضية هنا ليست قضية إنسانية ولا سياسية بالمعنى الضيق للكلمة. إنها قضية اجتماعية ووطنية فعلاً. فتكوّن الأحزاب وقدرتها على الاستقطاب وجلب الأنصار هو جهد اجتماعي وحصيلة عمل وكفاح فعليين، وتدميرها بالتالي هو هدر لطاقة وإمكانيات وتجارب تعب المجتمع لإنتاجها ولم تأته من السماء. هذا لا يتعارض مع شرعية اعتبار بعض هذه الأحزاب أو التيارات ضارة أو خاطئة أو خطرة، لكن شرعية هذا الاعتبار تتعلق باعتبار الشرعية وحده، أي بسيادة القانون وعموميته واستقلاله. القصد على كل حال هو ضرورة النظر إلى المسألة في إطار بناء المجتمع لقواه السياسية وقيادته، وحاجته الحيوية إلى إنتاج التغيير وإبداع الحلول لمشاكله تحت طائلة التعفن والتحلل.

لكن تدهور الأحزاب المعارضة يعود أيضاً إلى أزمة إيديولوجياتها وهياكلها التنظيمية. لا ننسى أن الأفتى منها تجاوز الخمسين عمراً، أي أن سوريا بلدٌ يستهلك معانٍ وأنظمة لم ينتجها أي من أجياله الحاضرة. كان يمكن للاكتهال العمري أن يكون نسبياً وعابراً لولا أن اكتهالاً معنوياً يضاف إليه ويثبته. هذا جزر آخر عميق للاغتراب العام.

أما السبب الرابع والأهم فهو تراجع اجتماعية المجتمع السوري تحت ظل الخوف والأزمة الاقتصادية والمعنوية، أي في الواقع زوال الشعب كفاعل سياسي متدخل ومنتج للأحزاب والبرامج والأفكار والإيديولوجيات العملية والأكثريات والأقليات العصرية. لا يمكن أن توجد أحزاب سياسية دون شعب، ولا توجد تنظيمات وطنية حين يتراجع الطابع الوطني للمجتمع لمصلحة التكوينات الأولية والهويات الفئوية الضيقة. لا توجد الأحزاب السياسية حين تطرد السياسة من المجتمع كأنها روح شريرة. ولا توجد الأحزاب كمنظمات اجتماعية حين يفقد المجتمع تماسكه وانتظامه، أي اجتماعيته. لا توجد الأحزاب أيضاً حين لا توجد الطبقات كتكوينات اجتماعية عامة ذات مشروع وأفق سياسيين. وينبغي أن يفهم أن زوال الطبقات الاجتماعية لم يتولد عن زوال التفاوتات بين الناس، بل عن تجريد هذه التفاوتات من أية قيمة سياسية وثقافية، أي – مرة أخرى- عن دمار الاجتماعية العامة التي هي قاعدة تأهيل السياسة وإنتاج الأحزاب ودعامة "الاستقرار والاستمرار" الاجتماعيين.

حضور المثقفين

لعلنا صرنا ندرك إذن أن صدارة المثقفين السوريين تعود إلى غياب الأحزاب والسياسة، الذي يعود بدوره إلى غياب الطبقات وتدهور الاجتماع والوطنية السوريين، أي البنية التحتية لنشوء وتمايز الأحزاب والدولة والصعيد العام. نعم، لقد احتل المثقفون، في "بيان الألف" خاصة، موقع الأحزاب ولعبوا دورها، لكنهم في الحقيقة احتلوا موقعاً شاغراً ولعبوا دوراً تلكأ ممثلوه عن الحضور. ثم أن استيلاء الدولة على جميع جوانب الحياة

الاجتماعية واحتلالها الحصري للميدان العام يجعل من كل نشاط عام نشاطاً سياسياً بالضرورة، ومن كل جهد يبذل للتفريج عن المجتمع اعتداء على الدولة وتحدياً لسلطانها. وبما أن الدولة هي الأكثر تمرساً بتسييس الثقافة فهي تظهر حساسية خاصة تجاه ما يبدو لها منازعة لها على أرضها ومجدها. إن خير وسيلة للحد من تسييس الثقافة هي تثقيف السياسة: انفتاحها على قيم الخير والعدالة والإنسانية. كما أن اعتدال السلطة هو أقوى ضمانة للحد من التطرف داخل المجتمع.

هل، إذن، يعكس بروز المثقفين الضعف السياسي لمجتمعهم؟ نعم بالتأكيد. لكن هذا الضعف لا يلبث أن يرتد على كيفية بروز دور المثقفين: فضعف القاعدة وهشاشة الاستناد انعكس في توتر التعبير المثقف وافتقاده إلى الصفاء والهدوء. إن شجاعتنا هي شجاعة القلق المعزول لا شجاعة الواثق الآمن. ولا ننسى أن الشروط ذاتها التي تحكم مصير الجامعة والطبقات والأحزاب، تحكم أيضاً تركيبة المثقفين. وإذا كنا لا نستطيع الحديث عن طبقات اجتماعية، فلن نستطيع الحديث عن طبقة مثقفة تسيطر على وسائل إنتاج الثقافة وتداولها وتتحكم بالسوق المحلية الرمزية. ومن المؤسف أن الثقافة في بلادنا لا تزال مشروعاً مفلساً مادياً، وغير مجدٍ- إن لم نقل إنه- خطر معنوياً .

نستذكر، في الختام، أن الدور البارز للمثقفين هو إحدى السمات المميزة للدول السشمولية، الدول التي تلغي الطبقات والأحزاب والجامعات المستقلة، أي - قبل أن ننسى- "المجتمع المدني ...

نشرت في تموز 2001

بعض جوانب إشكالية المجتمع المدني في سورية

-1 -

كان لا بد لمفهوم المجتمع المدني من اكتساب مضمون سياسي مباشر في حقل تداوله السوري. فككل المفاهيم الاجتماعية ليس لهذا المفهوم نصاب ثابت سواء من حيث بنيته أو توظيفه أو قيمته التفسيرية، ومثلها أيضا يكتسب أبعاده من الشروط الموضوعية المحيطة بالقوى التي توظفه كما من وعيها الذاتي. ولما كان الطابع الأساسي للاجتماع السياسي السوري خلال العقود الأربعة الأخيرة يتمثل في تركيز السياسة في جهاز السلطة واحتكارها وحرمان المجتمع من المشاركة فيها، فقد اكتسب هذا المفهوم مضموناً ديمقراطياً مباشراً: إعادة السياسة إلى الشعب والشعب إلى السياسة، بما هذه تدبير المصالح العمومية.

ماذا يعني احتكار السياسة أو مصادرتها؟ يعني منع الناس من الانتظام المستقل والاهتمام بالشأن العام والدفاع الجماعي عن مصالحهم، ودفعهم بالتالي إلى الانحصار في الدائرة الخاصة لحياتهم وتغذية روح الأنانية والانسحاب من المشترك الوطني. ويترافق هذا الانسحاب بالضرورة مع إحياء أو تنشيط المتحدات الأهلية كسقف وحيد للمشترك بين الأفراد. وهذا يعني أن المجتمع الأهلي الذي كثيراً ما يوضع مقابل المجتمع المدني، ويوصف كعائق، هو في الواقع نتاج سياسي لمصادرة السياسة، وليس جوهرا لمجتمعاتنا، ولا هو نواة تقليدية صلبة يصعب زوالها بغير "تحطيم أو تصفية الأطر التقليدية ما قبل القومية". لا نريد من ذلك القول إنه لا وجود للمتحدات الأهلية من عشائر وطوائف ومحلات... لكنها لا تطرح

بذاتها أية مشكلة ما لم تدخل في إعادة إنتاج علاقات العزل والتمييز السياسي.

النتيجة المعاينة لحرمان المجتمع من المشاركة السياسية هي تراجع الروح الاجتماعية والوطنية التي لا تجد إلا تعويضا بلاغيا بالحديث عن الوحدة الوطنية من قبل نخبة الحكم. لكن المصادرة والاحتكار يرتدان على السلطة ذاتها التي تفقد عموميتها، لأن العمومية علاقة تفاعل مفتوح ومتبادل بين المجتمع والدولة. فبقدر ما إن الشعب المطرود من الميدان العام يرتد إلى "أهل"، فإن السلطة العمومية ترتد إلى قطاع (أو إقطاع) خاص. وعبر الميدان العام الذي هو ملعب التفاعل بين السلطة والمجتمع، أو الفسحة التي يلتقي فيها تنوع المصالح الاجتماعية بوحدة السلطة السياسية، يمكن الحديث عن مجتمع مدني وسلطة عمومية ودولة مواطنين. ولأن السلطة باتت مخصخصة عمليا، رغم كل فيض البلاغة المعاكس، فإنها تصبح قابلة لأشكال مختلفة من التسويق والمقايضة.

هذا هو أصل الفساد.

فاستخدام السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة ــ وهذا أبسط تعريف للفساد ــ هو في الحقيقة خصخصة للوظيفة العامة. ولذلك فإن الفساد في سورية بنيوي وعضوي، ووظيفي لنمط ممارسة السلطة القائم على الملكية الخاصة للسلطة العمومية. لذلك أيضا ليس ثمة علاج غير سياسي للفساد الذي هو على كل حال فساد سياسي وفساد السياسة.

هذا هو الإطار العام الذي يحكم التفكير بمسألة المجتمع المدني؛ إنه

إطار فتح الميدان العام للعموم، الأمر الذي يقتضي تغييرا عميقا في نمط ممارسة السلطة.

– 2 –

كيف نلخص المشكلة الأساسية في سورية اليوم؟ أي ما الذي يجعل سورية بلدا عاجزا عن الإقلاع والتطور ونيل ثقة شعبها واحترام العالم؟ قد لا تتلخص المشكلة في تراجع دخول أكثرية السكان وتدهور التعليم والخدمات الصحية ومعايير الحياة المادية وتوسع مراتب البطالة؛ وقد لا تتمثل في تدني مستوى الحريات العامة في البلد إلى واحد من أدنى المستويات العالمية بإشراف حالة طوارئ هي الأقدم عالميا بلا منازع؛ وقد لا تكون المشكلة أيضاً في ضحالة ونخر الإيديولوجية الوطنية التي لا يصدق حرفا منها صناعها ومروّجوها، ويعرفون أن أحدا ممن فرض عليهم استهلاكها لا يصدق حرفا منها؛ وقد لا تتظاهر أخيرا في الأزمة الأخلاقية والمعنوية والثقافية التي نعيش في ظلها منذ ربع قرن على الأقل، ولا في انهيار المعنويات الشعبية... قد لا تكون الأزمة في كل ذلك إلا بقدر ما تعكس هذه الحرمانات تراجعا خطيرا في سيطرة الناس على مصيرهم وتحكّمهم بشروط حياتهم. فاتساع الفقر وانعدام الحريات وغياب سردية وطنية مشتركة ومقبولة لا تشكل أبعادا للأزمة العامة التي نعيشها إلا لأنها تعبر عن العسر والشدة اللذين يعانيهما الناس في استيعاب أوضاعهم وضبطها والتمرس بمصاعبها والتدرب على إدارة شؤونهم فيها. ونعني بالاستيعاب التملك العقلي والروحي للواقع والسيطرة العملية عليه في آن معا.

لعل هذا هو الفارق الكبير والخطير بين أوضاع الشعب السوري اليوم وفي ربع القرن الفائت وبين أوضاعه قبلها. قد تكون نسبة الأميين اليوم أقل مما كانت، والجامعات أكثر، واستخدام التكنولوجيا في الحياة اليومية أوسع وأكبر، وعبودية المرأة للعمل المنزلي أقل، ووفيات الأطفال والأوبئة الخطرة أقل بكثير... الجهل والمرض وربما حتى الجوع أقل؛ لكن أيضا وأساسا سلطة الناس على حياتهم أدنى بكثير، وذلك بقدر ما تراكمت السلطة في جهاز الدولة وأثمرت عن إفقار سياسي متطرف للمجتمع، وقادت إلى اختلال التوازن إن لم نقل الشلل الاجتماعي. لذلك افتقرت التطورات المادية والجهازية الهامة التي شهدتها سورية خلال ربع القرن المذكور إلى ما كان يمكن أن يجعل منها قاعدة راسخة للبناء والتكامل الوطني، أعني الحقوق السياسية والحريات الثقافية. الفارق إذن هو في احتياطي ممكنات التقدم والأمل الذي يكاد يعود اليوم إلى الصفر (بعد انتعاش دام قرابة العام: "ربيع دمشق"). لذلك أيضا تسيطر المرارة على النفوس ويشعر الناس بالعجز وفقدان الاعتبار الذاتي. فالإفقار السياسي وحرمان الناس من السلطة يعني تجريدهم من حق التدخل في الشأن العام، بما في ذلك حق التفكير والتعبير والاعتراض، أي الكفاح. والواقع أنه لا مشكلة في البلد حين يكون أهله قادرين على إصلاح ذات شأنهم، أو أن المشكلة تكون عندئذ عملية فحسب، أعني مشكلة جهد ووقت. لكنها تكون مركبة ومضاعفة حين يمنع الناس من مواجهة أعباء وجودهم ولا يعترف بأهليتهم على إبداع حلول ناجعة. إن واقعا سيئا نستطيع العمل من أجل تغييره أفضل من واقع جيد يحظر علينا التدخل فيه. فكيف إذا كان الواقع يجمع بين السوء والدوام، أو حتى الخلود! هذا هو الوضع في سورية اليوم. فقضيتنا لا تتمثل في مادية الصعاب

وجسامتها مهما تكن، بل في تغييب شروط العمل على تحديها ومواجهتها. القضية بكل بساطة قضية حرية: هل نحن مواطنون معترف بأهليتهم الوطنية وجدارتهم الإنسانية، وبالتالي بحقنا في القول والفعل والتفاعل بحرية كاملة فيما يخص شؤوننا المشتركة، بصرف النظر عن أدياننا وعشائرنا وطوائفنا وأحزابنا وإيديولوجياتنا، وبصرف النظر عن موقفنا من طاقم الحكم في بلدنا ومن سياساته؟ هذا هو السؤال.

ما هي الحرية؟ ليست الحرية انعدام المصاعب ولا غياب المشكلات ولا زوال القيود بقدر ما هي التمرس بمقاومة وتحدي القيود واكتساب الخبرة والكفاءة على التفاعل الإيجابي مع المصاعب والعوائق، أي أيضا القدرة على الصراع والمواجهة التي يكتسب فيها الإنسان أهليته وجدارته بالحرية. الحرية بكلمة واحدة هي الكفاح: الحق فيه والقدرة عليه. إن مفهوم الصراع الاجتماعي والسياسي يشير إلى كفاح الناس المشترك للتحكم بشروط حياتهم والسيطرة على مقاديرهم، سواء كانت شروطا طبيعية أم نظاما اجتماعيا أم عقائد مطلقة؛ ولا يشير إلا في المقام الثاني إلى صراع قسم من المجتمع ضد قسمه الآخر. وإذا كانت كلمات صراع ونضال وكفاح قد اكتسبت معان إيجابية في الوعي الحديث فلأنها ارتبطت بملحمة إمساك الإنسان زمام مصيره وبناء العالم حول عقله وإرادته، ملحمة الحرية. وإذا كانت هذه الكلمات قد خسرت معانيها الإيجابية خلال العقود الثلاثة الأخيرة فلأنها أعطيت دلالات سلطوية واستبدادية وقدمت تبريرا لشتى أنظمة الطغيان، أي أنها تحولت من تعابير قوية عن الاقتدار الإنساني وعن تحدي الإنسان لمصيره إلى إيديولوجية تسوغ سلطة البعض وقهر الآخرين.

القصد باختصار هو أن الخراب الأفظع في بلدنا يتمثل في تغريب الناس عن مصير بلدهم وعن شأنهم المشترك، وفي جعل شروط حياتهم أقداراً لا تطالها جهود عقولهم وأيديهم. هذا ما يسمى بالاغتراب، ويواجهه الناس عادة بواحد من أسلوبين متطرفين: إما التمرد العنيف، وهو يؤدي إلى الدمار العام (شهدنا نموذجا عنه في سورية بين 1979 و1982)، أو الاستسلام المطلق لشروط الحياة وترك الأمور تجري على أعنتها، وهو ما نعيشه اليوم. واضح أننا حيال مسلكين انتحاريين، متماثلين في أصلهما ومآلاتهما، رغم اختلافهما الظاهري. الفائدة الجانبية لهذا التحليل هي إدراك أن من يزرع الاستلاب واليأس يحصد الدمار، سواء بانفجار قدري لا يبقي ولا يذر، أم باستسلام قدري ليس أقل إنتاجا للخراب. وهو درس جدير بنا ألا ننساه وإلا حكم علينا أن نعيده!

المسألة إذن في البناء الإنساني، في شعور الإنسان بقيمته واحترامه لذاته وبجدوى عمله وتفكيره وإبداعه. ولا يزال هذا البعد المهمل للتنمية والبناء الوطني، ما قد نسميه التنمية الأخلاقية أو المدنية، مهملا في تكويننا الثقافي والسياسي العام أو أنه متروك للمواعظ والأحكام الانطباعية الشائعة. لعل الاهتمام بمسألة المجتمع المدني سيكتسب شرعية أكبر إذا استطاع أن يتحول إلى محور لجذب هذه الأبعاد المهملة المقموعة. بل إنه لن يكتسب أي تبرير ومعنى إلا باستقطاب وتنشيط هذه القضايا الاجتماعية بكل معنى الكلمة. من جهتي، أضع قضية الحق في الكفاح وتنمية الروح المدنية في صلب إشكالية المجتمع المدني في بلدنا.

يشير التحليل السابق إلى مفتاحية المسألة السياسية في سورية، وبالتالي أولوية الإصلاح السياسي، لكنه يكشف أن هذا الإصلاح مجرد مدخل: لا نستطيع بلوغ الهدف دون المرور منه، لكن الهدف يبقى شيئا مختلفا عن المدخل. فإذا كانت السياسة، سياسة الإقصاء، قد طردت الناس من البيت، فإن الأولوية لإعادتهم إليه رغم أنها لا تضمن وحدها إعماره. لذلك فإن حل المسألة السياسية هو بمثابة "الجهاد الأصغر" الذي لا قيمة له إلا لأن حسمه يضمن التفرغ لما هو أهم وأصعب: "الجهاد الأكبر"، أي الكفاح ضد الذات أو تغيير الذات. على هذا الأساس نرى أن الإشكالية المدنية أو إشكالية المجتمع المدني في سورية تكتسب في بلادنا معنى تأسيسيا يتجاوز قضايا السلطة والأحزاب والمواقف والبرامج السياسية نحو إعادة بناء الدولة والمجتمع والشخصية الوطنية وتوطين قيم الحرية والكرامة الإنسانية والحق في وعينا ومؤسساتنا وقوانيننا.

يتعلق الأمر بتركيب مطلبي النهضة (الحرية العقلية والروحية) والديمقراطية (الحرية السياسية). هذا الاتجاه لا تزال مقصرة عن تلمسه أطر النشاط المدني التي تبرعمت خلال العامين الأخيرين كالمنتديات وهيئات حقوق الإنسان ولجان إحياء المجتمع المدني، إضافة بالطبع إلى الأحزاب السياسية. فرغم أن المفاهيم الأساسية التي يعي النشاط المستجد نفسه عبرها هي الحوار والحق والإنسان والعقد الاجتماعي والمواطنة والعام والإصلاح والنقد.. فإن هذه لا تزال مفاهيم خارجية لا تشكل المنطق الذاتي للعمل السياسي والثقافي.

هناك نوعان من الصعوبات التي تواجه النشاط المدني حاليا. الأول هو القيود والتضييقات والخطوط الحمر الرسمية التي تجعل النشاط العام أشبه بالسير في حقل ألغام، خصوصا في ظل ما نعرفه من انعدام سلطة القانون واستقلاله من ناحية، وذاكرة الخوف التي تنشطت باعتقال عشرة من النشطاء الديمقراطيين أواخر الصيف الماضي من ناحية ثانية. لكن إذا كان القمع كفيلاً بقتل النشاط المدني، فإن زواله لا يعني حياة تلقائية مزدهرة لذلك النشاط كما حاولنا أن نبين فوق. من هنا النوع الثاني من مصاعب العمل المدني الديمقراطي: التكوين اللامدني سياسياً وإيديولوجياً وتنظيمياً وسلوكياً للجسم الأكبر من الناشطين في الحركة المدنية. أقصد التنافر بين الهدف المدني العام والنزعات الحزبوية والمذهبية والذاتية التي تهدد بإفراغ العمل من جدواه. بالطبع ليس الوعي المدني فطريا ولا يستطيع أحد منا أن يزعم البراءة من العناصر العصبوية في وعيه وتكوينه، لكن إهمال هذا الجانب وغياب النقد من شأنه أن يبقينا أسرى الدائرة اللامدنية وأمراضها. هنا أيضاً تستعيد قضية النهضة بمثابتها اكتشاف الذات الحرة المبدعة وحيازة الوعي النقدي قيمتها المهدرة.

يبقى "فصل المقال"حالياً هو الحرية السياسية. فمهما تكن عيوبنا فإنها ليست مما لا يقبل الإصلاح. لكن المرء لا ينجح في محاسبة النفس ونقد الذات وتفجير منابع الحرية الروحية فيها دون شعور بالأمن؛ ولا أمن بلا حرية سياسية.

لم نسترخ في سورية منذ عقود، ولم نعرف السلام والصفاء والهدوء والسكينة والسداد.. إلا كمقولات خارجية أو كبلاغة، بل إن إيديولوجياتنا جميعا كانت تحتقر هذه المعاني، وترى فيها شيئا روحانيا معاديا للثورة والعلم. لذلك كانت الثورة طبلاً وسجناً، وكان العلم إفقاراً وبياساً روحياً مميتاً. لذلك أيضا هناك الكثير من التوتر والغضب والعدوانية والصخب والثوران وسرعة الوهن والعجز عن التخطيط والإنجاز في بنائنا النفسي والفكري والسياسي. لذلك ــ أخيراً ــ لا نتقدم!

نشرت في آذار 2002

ليس لقرار القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في سورية بـ "عدم التدخل في عمل المؤسسات والمديريات ودوائر الدولة" علاقة من قريب أو بعيد بفكرة فصل الحزب عن الدولة، ولا هو خطوة نحو الفصل، ولا يأتي في سياق مراجعة واسعة للعلاقة بين السلطة والدولة أو بين الحزب الواحد الحاكم وبين الحكومة.

فقد صدر القرار عن جهة حزبية وليست حكومية، وفي جلسة حزبية مغلقة، ودون ما يشير حتى إلى نقاش داخلي في أوساط الحزب الحاكم الذي يزيد عدد أعضائه عن مليون ونصف. ويفتقر القرار إلى أية إشارة إلى آليات تنفيذ، ويمتنع عن تسمية أية جهات تتولى مراقبة تنفيذه والتأكد من الالتزام به. ثم أنه ليس هناك غير "مؤسسات ومديريات ودوائر دولة" خضعت لتبعيث شامل وعميق منذ عقود تتولى تنفيذ قرار الامتناع عن التدخل في عمل "المؤسسات والمديريات ودوائر الدولة". كذلك يأتي القرار دون أي نقاش عام حول دور الحزب الذي منح نفسه منذ أكثر من ثلاثين عاما صفة الحزب القائد للدولة والمجتمع، دون أن يترك لهذا ولا لتلك أية فرصة لمراجعة هذا العقد الاحتكاري أو يحدد أية آلية لإعادة النظر فيه. وإذ "يَقْصُر" القرار مهام الحزب القائد على "التخطيط والإشراف والتوجيه والمراقبة والمحاسبة" فقط، فإنه يترك تعريف هذه التعابير للمشيئة الطليقة لـ "قادة الدولة والمجتمع"، المسيطرين على أجهزة القوة وأجهزة القول والمعنى، والذين يحددون وحدهم معنى تلك التعابير كما حددوا دائما معنى الوطنية والحرية والاشتراكية التي لا نزال نعيش في ظلها. ولا مجال ضمن هذا الإطار للتساؤل: من يراقب الحزب القائد ومن يحاسب المحاسب؟

في مادته الثانية يقضي قرار القيادة بـ"اختيار الأكفأ والأفضل بغض النظر عن الانتماء السياسي". ورغم أننا نجازف باقتحام أبواب مفتوحة، فإن من

الضروري إبراز ما ينطوي عليه هذا البند من إقرار شبه مكشوف بأن سورية اليوم دولة تمييز صريح بين مواطنيها. لكن يجب أن نضيف أن هذا التمييز لا يقتصر على مجال العمل كما يشير قرار القيادة الحزبية بل يتعداه إلى الدراسة والسفر والقضاء العادل و.. فرص الحياة؛ وأنه قانون مستقر طوال عقود الحكم البعثي الأربعة. وفي ربع القرن الأخير من القرن العشرين تم تطبيع هذا التمييز بالقوة والعادة، وبات الحزب القائد والمنظمات الشعبية والمليشيات التابعة لهما أقنية للصعود وصيد الامتيازات والانفلات من أي نوع من الضوابط بما فيها ضوابط الكفاءة والاختصاص كما يعترف قرار القيادة القطرية ذاته. وليس هذا أمرا عابرا لأن "الفساد" التزام أمين بهذا المنطق وليس خروجا عليه، ومحاربة الفساد بالتالي غير ممكنة على يد الآلة التمييزية ذاتها التي يؤسس لها الدستور بالذات في مادته الثامنة. فإذا شئنا تسمية الأشياء بأسمائها وجب أن نقول إن المادة الثامنة إذ تضفي شرعية دستورية على التمييز بين المواطنين عبر توزيع السلطة عليهم بطريقة منحازة، إنما تمهد الأرضية الملائمة لازدهار الفساد. وبهذا فإن إلغاء المادة الثامنة من الدستور هو إجراء مناسب لمكافحة الفساد والإجراء المناسب للفصل بين الحزب والدولة، على أن يأتي ذلك في سياق مراجعة شاملة لقواعد الحياة السياسية في البلاد باتجاه ضمان المساواة السياسية بين السوريين.

وفي ظل النظام التمييزي باتت المواطنة سباقا دائما في النفاق والوشاية والتصفيق وعبادة الحاكم. وبلغ هذا السباق مستوى الهستيريا الحادة في عقد الثمانينات ليستقر في العقد الذي تلاه وصولا إلى أيامنا عند مستوى الهستيريا المزمنة. ومن الطبيعي أن يكتب البقاء في هذا السباق للأسوأ. ومن الطبيعي أن تكون نتيجته ارتقاء نخبة متدنية المستوى المهني والسياسي والإنساني والفكري، لا يربكها إطلاقا الاعتراف، وإن بطريقة مواربة، بأن نظامها مبني على التمييز بين المواطنين وفقا لانتماءاتهم

السياسية. ومن الطبيعي أن يكون النظام الاجتماعي الـذي يكـافئ الـولاء ويعاقب الكفاءة هو نظام لا يوفر أي نوع من الضمانات لضحاياه ولا يضـع أي نوع من الضوابط على سلوك المسئولين فيه. لا يبعـد أن يكـون هـذا القرار تمهيداً لتغيير الحكومة وتولي شخصية غير بعثية رئاسـة الـوزارة وفقا لما أخذ يشاع في البلاد خلال الأسابيع الأخيرة. وهذا أمر لا يتعـارض مع "طبائع العمران" في "الدولة الحزبية" وهي تدخل في جيلهـا الثالـث: فبعد جيل المؤسسين وإيديولوجيته الثورية وجيل الآباء العـامين وسـلطته يأتي جيل الأبناء الخاصين وثروته لتشريع منطق الثـروة الخالـد: "عـدم التدخل". على أن هذه العبارات الخلدونية مجـرد مجـاز فـي "وضـعية ماركسية" قد تزداد راهنيتها مع الأيام كما يشير المرسوم رقم 33 الصادر للتو عن رئيس الجمهورية. وفي هذه الوضعية يتخـذ انحـلال العصـبيات والدول الخلدوني معنى تراكم أولي ماركسي (لكن هذه التاريخانية تقودنا في خط مستقيم إلى الحضن الأمريكي القريب، وإن بالطريق الأطول والأشق).

المادة الثالثة من قرار القيادة القطرية أشبه بشرح أو تعميم لمضمون مادته الأولى: قيادات الفروع الحزبية ترشح إلى الجهات الحزبيـة أمـا المحـافظ فيقترح إلى الجهات الحكومية. المشكلة هنا أن المحافظ دائما وأبدا بعثـي، وأن قيادات فروع الحزب في المحافظات تشكل مـع المحـافظين وقيـادات الأجهزة الأمنية والشرطة والمنظمات الشعبية الممثلـين المحليـين لنخبـة سلطة شديدة التداخل، لا يتمايز فيها الأمني عن الحزبي عن الحكومي. وهذا قد يعني أن أمر القرار لا يتعلق بفصل بين الحزب والدولـة بـل بـالأحرى بفصل أو إعادة ترتيب موضعية داخل الحزب ذاته، أو بعبـارة أدق داخـل نخبة السلطة شبه المغلقة، بين وظائف "التخطـيط والإشـراف والتوجيـه والمراقبة والمحاسبة" وبين "العمل التنفيذي اليومي" و"المهمات الإداريـة والفنية" حسب كلمات القرار. فالمحافظ يبقى على التزامه الحزبي لكنه يعيد ترتيب أدواره بحيث يقلل من المماهاة بين المواطن والبعثي. والحال إن هذا

يحتاج إلى معجزة: فبدون صحافة حرة ودون رقابة من الرأي العـــام ودون أحزاب سياسية ودون نقابات مستقلة ودون قضاء محايد.. كيف لمحافظ أو لوزير بعثي أو لمدير دائرة حكومية أن يستقل عن كل ما تربى عليه طـــوال عقود من منح الأسبقية في المجالات كافة لرفاقه؟! ولا يشذ منطوق المـــادة الرابعة عن ثوابت اللغة البعثية العمومية والقابلة للامـــتلاء بكـــل معنـــى: "وضع ضوابط للسلوك العام والشخصي للمسئولين في الحزب والدولـــة". من يضع الضوابط؟ هل هناك طرف مستقل عن "المسئولين فـــي الحـــزب والدولة" يتولى وضعها؟ وبغيابه هذا الطـــرف، لمـــاذا ســـيتطوع هـــؤلاء المسئولون لوضع ضوابط لأنفسهم؟ ومن يضمن أنهم وهم يضبطون أنفسهم لن يزدادوا "حرية" ووصولا؟ وما هي السلطة "القضائية" التي تحكم على "مسئولي الحزب والدولة" إن لم ينضبطوا في "سلوكهم العام والشخصي"؟ لا يسعفنا قرار القيادة الحزبية في الإجابة على هذه الأسئلة.

لكن هل لاحظنا أن عَجُز قرار القيادة (الضـــوابط) يـــنقض صـــدره (عـــدم التدخل)؟ فالقيادة لا تضع ضوابط السلوك العام لمن هم في تابعيتها النوعية، أي البعثيين، بل أيضاً لمسئولي الدولة التي قررت قبل خمسين كلمة "عـــدم التدخل" في عمله. لا يمكن ملاحظة هذا التناقض من موقع العقيـــدة التـــي تدين بها القيادة القطرية، والتي لا تتماسك دون إضفاء البداهة والطبيعيـــة على وحدة الحزب والدولة. فقد بلغ التداخل بينهما درجـــة مـــن الرســـوخ والعمق أنه أمسى قالبا ذهنيا ثابتا ينظم التفكير أكثر مما هو موضوع لـــه. هذه هي صناعة الواقع التي سنشير لها في ختام هذا المقال. ومن الطبيعي أن لا تستطيع قيادة قطر سورية لحزب البعث العربي الاشـــتراكي الخـــروج على ما يشكل جزءاً من نظام الطبيعة بالنسبة لها وركنا أساسيا لاســـتقرار عالمها السياسي والفكري.

منظومة مغلقة:

هل يمكن للسياق السياسي المحيط بالقرار أن يمنحه تماسكا يفتقر إليه ويرمم تهافته الذاتي؟ بمعنى آخر هل هذا القرار خطوة أولى تتلوها خطوات أخرى تتدارك بعض ثغراتها، أم هو خطوة معزولة لا تلبث بنى الجمود أن تمتصها وتحيد مفعولها الإصلاحي المحتمل؟ لا شيء يشير إلى أنها جزء من توجه أشمل، لكنها بالتأكيد عنصر من محاولة تكيف مع سياق موضوعي غير مسيطر عليه (لن نتطرق إلى هذا السياق الذي يدرك رسميا كخيار داخلي مقابل ضغط خارجي). غير أن هذا العنصر لن يغير شيئا في المنظومة غير التعاقدية لنظام الحزب الواحد، ولا هو يضع نفسه في إطار إعادة النظر في هذه المنظومة. ما لا يبدو أن القيادة القطرية تدركه هو استنفاد هذه المنظومة لطاقتها التكيفية الكامنة نتيجة لتصلبها وافتقارها للمرونة. وهذا بدوره يعود إلى "نجاحها"، في ربع القرن الأخير خصوصاً، في إلغاء أي "خارج" مستقل تتبادل معه "المدخلات" المادية والفكرية، أي نجاحها في إلغاء الآخر، سياسيا كان أم إيديولوجيا أم اجتماعيا، أو حتى اقتصاديا كما يشهد المستوى المتدني للاستثمارات الحديثة في البلاد. وهذا يجيب على سؤالنا بصيغه المتنوعة: من يضع الضوابط على سلوك المسئولين؟ من يراقب تنفيذ القرار؟ من يحدد مستوى التدخل وعدم التدخل؟ من يضع آلية تنفيذ نوعية وفعالة؟ ليس هناك جواب غير متهافت على أي من هذه الأسئلة لأنه ليس هناك أطراف مستقلة داخل المنظومة السياسية السورية.

هذه المنظومة المغلقة والمتصلبة هي التي تتحكم بالنتيجة الفعلية للقرارت بصرف النظر عن نصوص هذه القرارات. وحتى لو نص قرار القيادة القطرية صراحة وحرفيا على فصل الحزب عن الدولة، فإن الحصيلة ستكون أقرب إلى الصفر دون منظومة سياسية مفتوحة تتسع لأطراف أخرى، ودون

مجتمع قادر على الانتظام الذاتي والدفاع الجماعي عن النفس والمفاوضات الجماعية، ودون آلية للتغيير السياسي وتداول السلطة. وهذا يعني بكل وضوح: (أ) إلغاء المادة الثامنة من الدستور؛ (ب) حل الجبهة الوطنية التقدمية وإطلاق سراح أحزابها؛ (ج) حل "المنظمات الشعبية" وكفالة حق الاجتماع والتنظيم؛ وذلك في سياق العمل على بناء الحياة السياسية في البلاد على قواعد النظام التمثيلي التعددي.

لقد بات إصلاح في هذا الاتجاه شرطا محتوما للتكيف ذاته. فإن لم يتم الإصلاح فإن ما يمسي مستحيلا هو وظيفة التكيف الحيوية نفسها. والكائن السياسي أو العضوي الذي يعجز عن التكيف يتجه بخط مستقيم نحو الانقراض. أما الصيغ المؤسسية والعملية لترجمة التوجه الإصلاحي فهي توافقية بطبيعتها، وتدرجية بطبيعتها، وتستلزم مرحلة انتقالية من سنتين أو ثلاثة حتما. المهم الاتفاق على الاتجاه ووضع رؤية واضحة للإصلاح والالتزام بالهدف: نظام منفتح وتمثيلي وتعددي. وعلى هذه الأرضية فقط، أي بعد تحديد الهدف والاتجاه، تكتسب التدرجية معناها كمسألة إيقاعات متغيرة للإصلاح. ودون ذلك تصبح التدرجية غشا ومراوغة وتهربا من العمل.

المعنى الوحيد لفصل الحزب عن الدولة هو نظام سياسي متعدد الأحزاب. أما القول إن هذا غير واقعي، وأن الأمر يجب أن يتم بـ "التدريج"، وأنه علينا أن نعتبر "عدم التدخل" و"وضع الضوابط لسلوك المسئولين" "خطوة إيجابية هامة لكنها غير كافية" وفقا للصيغ المألوفة والمستهلكة، فهو عين اللاواعية وعين التنصل من المسئولية وعين الاستسلام.

صناعة الواقع

قبل 24 عاماً من اليوم صدر قرار رسمي سوري بتحديد (بمعنى توضيح) صلاحيات رئيس الوزراء. وقتها تساءل ميشيل كيلو: ماذا كان رئيس

الوزراء يفعل قبل ذلك، عدا المتاجرة بالمساكن؟ بعدها ذهب ميشيل كيلو إلى السجن، وتبين بعد أكثر من عشرين عاماً من "تحديد صلاحيات رئيس الوزراء" أنه ارتقى من تجارة المساكن إلى السمسرة في صفقات شراء الطائرات المدنية. ولا أحد يذكر أنه صدر في عام 1977 مرسوم يحدد سلطات جهاز أمن الدولة بالقضايا التي تتعلق مباشرة بأمن الدولة؟ سؤال: ومن يحدد هذه القضايا؟ جواب: "الدولة". لا جديد تحت شمس الدولة الحزبية!

أما عن الواقع والواقعية فقد يفيد أن نحيل إلى نص محاضرة قيمة كان ألقاها د. نبيل سكر في عمان ونشرتها جريدة "السفير" البيروتية في 14 و16 حزيران الماضي. ماذا نجد؟ يبلغ الدخل السنوي للفرد السوري اليوم أقل من ربع دخل اللبناني (!)، وقرابة ثلثي دخل المصري وأكثر بقليل من نصف دخل الأردني، ولا يرتفع إلا على دخل السوداني والموريتاني واليمني من بين العرب. هذا واقع. وقبل ثلاثة عقود كان دخل الفرد السوري أدنى فقط من دخل مواطني دول النفط واللبنانيين. هذا أيضاً واقع. وهذا الواقع ليس قدراً بل نتيجة خيارات سياسية اعتمدتها النخبة الحاكمة المدللة التي وصفها رياض سيف في جلسة الحكم عليه قبل 15 شهراً من اليوم بأنها أكثر نخبة محظوظة في العالم: متحررة من رقابة الرأي العام، وتعمل دون برلمان منتخب انتخابا حرا ودون صحافة حرة ودون مجتمع مدني مستقل ودون حياة سياسية حرة. ولهذه الخيارات الحرة الفضل في وجود ما بين 80 و120 مليار دولار من أموال السوريين خارج البلاد حسب وزير الاقتصاد السوري بالذات، أي ما يتراوح بين أربعة وستة أضعاف الناتج الوطني الإجمالي لعام 2002 (أقل من 20 مليار دولار). وهذه المبالغ الخرافية ليست أموالا خاصة هاربة "نفد" بها "برجوازيون" خائفون من التأميم، بل هي في معظمها أموال عامة مهربة أودعها "أمانة" في سويسرا وجزر العذراء.. "اشتراكيون" منهمكون في صناعة "الواقع". ومن أصول

هذه الصناعة عدم الاعتراف للناس بأية حقوق لكي يعتبـــروا نيـــل بعـــض حقوقهم "خطوات ايجابية" ينبغي الاحتفال بهـــا، ولكـــي تكـــون المطالبـــة بالتساوي في الحقوق تنطعا وتطرفا ولاواقعية. ومن أصولها الترويض على الرضوخ والتطبيع على عدم الاعتراض على "الواقع". ومن أصولها اعتبار الاعتراض إما طمعا في السلطة أو ارتباطا بجهات خارجية. الواقع صناعة سياسية مجزية.

نشرت في 7 /2003/7

رياض سيف والإصلاح السوري

في تعليقه على البيان الوزاري لحكومة ميرو الأولى في 2000/5/29، قال رياض سيف: "إنها من أسعد الحكومات في العالم، حيث لا أحزاب معارضة تؤرقها، ولا إضرابات عمالية تحرجها، ولا سلطة قضائية تحكم ضدها، ولا سلطة تشريعية تراقبها، ولا صحافة فضولية تكشف أخطاءها. وإن هذا المناخ الذي يتوفر للحكومة هو مناخ لا بد أن يسبب الاسترخاء والكسل واللامبالاة كما يشكل بالضرورة أرضا خصبة لنمو الفساد".

الرجل سجين منذ 2001/9/6 بتهمة "الاعتداء على الدستور بطرق غير مشروعة"، وهي تهمة "ستاندارد" رمي بها سجناء "ربيع دمشق" العشرة (8 حاليا بعد الإفراج عن رياض الترك في تشرين الثاني من العام الماضي، وعن حسن السعدون في 9 أيلول الجاري). عن هذه التهمة قال رياض سيف يوم الحكم عليه في نيسان 2002 إنه "سجين عقود الخليوي وليس سجين الاعتداء على الدستور". ومعلوم أنه نشر في آب 2001 كراسا من 96 صفحة من القطع الصغير بعنوان "صفقة عقود الخليوي" يبين فيه أنه يضيع على الدولة من خلال الأعوام الخمس عشرة القادمة، مدة العقد، 400 مليار ليرة سورية (حوالي 8 مليار دولار أميركي)، وأن الشركتين المتعاقدتين اللتين تعود ملكيتهما لشخص واحد تحققان أرباحا احتكارية وغير عادلة تبلغ 200 إلى 300 مليار ليرة سورية. ويشرح سيف في كراسه مغزى هذه الأرقام، فيقول: "إن مبلغ 200 مليار ل.س يعادل كتلة الرواتب والأجور والتعويضات لجميع العاملين في وزارات العدل والتعليم العالي والتربية والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل، والذين يعيلون ما يقارب المليون مواطن سوري على مدى خمسة عشر عاما".

يريد هذا المقال أن يتخذ من مقولة سيف المقتبسة في صدره مدخلا إلى تناول مسائل الإصلاح والسلطة والفساد في سورية. ولعل تواقت مرور

عامين على المعتقلين الثمانية مع تغيير حكومي شعاره "الإصلاح الإداري" مناسبة للتفكير مجددا ببنية الراهن السوري من وجهة نظر الإصلاح.

والقضية التي يطرحها المقال ويدافع عنها هي أن الفساد في سورية عنصر في إطار أوسع هو العلاقة غير المتكافئة بين الدولة والمجتمع المدني، وأنه نتيجة مباشرة لاختلال موازين القوى بين الطرفين. وهذا الاختلال يرتد على كل من طرفي المعادلة، إذ يَرْجَح في الدولة المتغلبة على مجتمعها الطابع الجهازي مقابل المؤسسي، والإكراهي مقابل الطوعي والتعاقدي، والفئوي مقابل العام؛ كما يفقد المجتمع المغلوب مدنيته وعموميته ويتحول طوائف من الولاءات والمصالح الخاصة لا يجمعها جامع. وتضع هذه العلاقة السياسية، التي تشكل الدستور الفعلي للبلاد، سقفا واطئا لأية توقعات إيجابية من "مكافحة الفساد" أو الإصلاح الاقتصادي أو الإداري. وهو ما يعني أن فرص النجاح في أي منها مشروطة بتغيير "الدستور" وتعديل موازين القوى الاجتماعية والسياسية باتجاه نظام أكثر توازنا وتعددا.

أصول «الحكم السعيد»

يرجع سيف "سعادة" الحكومة السورية إلى تحررها التام من أية قيود تضبطها أو سلطات تراقبها. فغياب الأحزاب السياسية، سواء في السجون أو في الجبهة الوطنية التقدمية (وهذه بالفعل مقبرة جماعية للحياة السياسية في البلاد)؛ ومصادرة حق التفاوض الجماعي والدفاع الجماعي عن الذات والاستقلالية النقابية خلال عقود كانت الدولة فيها رب العمل الأساسي؛ وتبعيث القضاء واستتباعه وإنشاء أجهزة عدالة استثنائية عهد إليها الانتقام من المعارضين السياسيين؛ ثم تدهور الوظائف التمثيلية والتشريعية والرقابية لمجلس الشعب (وهو بدوره مقبرة جماعية للتمثيل الاجتماعي) عبر هيمنة السلطة التنفيذية والأمنية عليه؛ وأخيرا غياب الصحافة الحرة

التي "تكشف الأخطاء"؛ كل ذلك، حسب النائب السجين، يضع جهاز السلطة السياسي في موقع حصين متعال على القانون ومتحرر من المساءلة والرقابة الاجتماعية. وجوهر العلاقة غير المتكافئة، من وجهة نظره، هو تجريد المجتمع المدني من وسائل تمثيل ذاته ومراقبة سلطة الدولة، بل استخدام هذه الوسائل بالذات، أي الأحزاب والنقابات والصحف والقضاء والسلطة التشريعية، ضده بعد تفريغها من مضمونها واستقلاليتها.

تستند هذه العلاقة السياسية إلى تاريخين تأسيسيين، هما عام 1963 الذي أرسى نظام الدولة الحزبية المحصن بحالة الطوارئ والمحمي بالدستور، ثم عام 1980 الذي كان بمثابة حالة طوارئ مضاعفة أو طوارئ في الطوارئ، والذي حقق الانتقال من سيطرة بسيطة للدولة الجهازية الحزبية على المجتمع المدني إلى سيطرة مركبة إن جاز التعبير. وتتميز هذه السيطرة المركبة بمزيج من تدمير التعبيرات السياسية والأهلية للمجتمع واحتواء وإلحاق جميع أشكال الانتظام الذاتي الموروثة أو المكتسبة التي لم تُدمَّر، إضافة إلى "تَغوُّل" السلطة وارتدادها في الوقت نفسه إلى عنصرها القمعي الإكراهي. ومعروف أن ذلك العام كان "أوكازيونا" للاعتقال السياسي الجماعي والفردي، المنظم والاعتباطي، فضلا عن حل النقابات المهنية وتشكيلها من جديد من الموالين، وإصدار قوانين غير دستورية مثل القانون 49 الذي يحكم بالإعدام على كل منتسب إلى الإخوان المسلمين. وإلى ذلك كله وقعت طفرة في نظام كتابة "التقارير" وتشجيع وشاية الجميع بالجميع، وقد شكلا نظام تقاض فعال أسهم في تخريب القضاء وتحطيم ما لا يحصى من حيوات الناس، وأسكن الخوف في القلوب كافة.

ولم يكن من الغريب أن ذلك العام والعقد الذي تلاه شهد طفرة في الفساد وغيابا تاما للمحاسبة والمساءلة العامة، ولو بصيغة "لجنة التحقيق في الكسب المشروع" التي تشكلت عام 1978 ووئدت سريعا حين تبين أن

الفساد يحتل الدولة، وأن هذه باتت في الواقع لجنة عليا لتحقيق الكسب غير المشروع.

جوهر ما حصل في الثمانينات هو حقن منطق الدولة الحزبية الامتيازي والفئوي بقوة إكراه عنيفة وغير منضبطة لم تنشأ عن هذا المنطق الامتيازي بحد ذاته. فقد نشأ بعد عام 1980 فساد من طراز جديد، أكثر عريا وفظاظة، يتوسل الاستيلاء والانتزاع والخوات والأتاوات والنهب والغنيمة دون أن يجرأ أحد على اعتراض سبيله. ويرتبط هذا الطراز العنيف والاغتصابي من الفساد مع مستوى نوعي جديد من اختلال التوازن بين الدولة والمجتمع جعل العلاقة بينهما أقرب ما تكون إلى علاقة فتح وإخضاع. والنتيجة الفعلية تعادل ثورة اجتماعية حقيقية، ثورة غير عقلانية ومضادة للمجتمع وللإنتاج، أنبتت طبقة من العدم. وإليها يعود الفضل في وجود ما بين 80 و120 مليار دولار من الأموال السورية في الخارج وفقا لما قاله وزير الاقتصاد غسان الرفاعي بالذات. وليست هذه أموالا خاصة هرب به "برجوازيون" خوفا من التأميم الزاحف كما جرى في الستينات، ولا هي أموال رجال أعمال محتالين "ضربوا وهربوا" كحال الأموال الهاربة المصرية، إنها بالأحرى أموال عامة مهربة أودعها "اشتراكيون"، وهم في مناصبهم، في مصارف سويسرا وجزر العذراء وغيرهما. فالمال المنهوب لا يأمن البقاء في موطن نهبه، خلافا للمال المحصل بالعملية الانتاجية. وهذا ما يجعل هذه الطبقة غير وطنية تكوينيا. وإذا كان هناك شخصية يتجسد فيها منطق الإكراه والانتقام والاستيلاء الأرعن فهي بلا شك رفعت الأسد، ملك الفساد الاستيلائي، الذي اندفع وراء منطقه حتى محاولة انتزاع السلطة من أخيه الرئيس الراحل. أما الشخصية التي تجسد منطق الفساد اللصوصي فهي محمود الزعبي (ومثله نائبه سليم ياسين ووزير النقل في حكومته مفيد عبد الكريم، وهما يقضيان حكما بالسجن لمدة عشر سنوات)، والثلاثة لصوص صفقة الإيرباص الشهيرة.

فيما يتمثل الفساد الامتيازي أو "المشروع" في قاعدة حزب البعث والأحزاب التابعة له في الجبهة. ويمكن القول إن الفساد الامتيازي حزبي، وقد تأسس عام 1963 وشرع نفسه في دستور 1973 (المادة الثامنة التي سنشير إليها لاحقا)؛ أما الفساد اللصوصي فهو إداري أو حكومي، وقد أخذ بالازدهار بمواكبة التحول الثابت في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لمصلحة الأولى منذ منتصف السبعينات؛ فيما الفساد الاستيلائي أمني أو ميليشياوي، واقترن بعقد الثمانينات. يمكن القول أيضا أن المستفيد من الفساد الاستيلائي، وهو أعلى اشكال الفساد وأقواها سلطة، مستفيد بالضرورة من الشكلين الأولين أيضا، فيما لا تستفيد القاعدة الاجتماعية العريضة للفساد الحزبي إلا من هذا الفساد المبتذل وحده. وقد تقتصر استفادتها على بضع درجات تضاف للناجحين البعثيين في البكلوريا وتعطيهم هامشا أوسع لاختيار الفرع الجامعي من زملائهم غير البعثيين. على أن هناك تداخلا بين أشكال الفساد والمستفيدين بفضل تداخل الأدوار وتشابك الصلاحيات بين أجهزة الدولة من جهة، وتدخل الشبكات القرابية والجهوية والأهلية المتنوعة من جهة أخرى. هذا التداخل الواسع لا يترك أحدا من السوريين مهما يكن قراره الذاتي خارج شبكة الفساد. فبكل بساطة ليس لهذه الشبكة خارج. ويستحيل أن يكون أحد قد اضطر إلى إجراء معاملات مع أية جهات حكومية دون أن "يدفع"، إلا إذا كان مستندا إلى شكل آخر من أشكال الفساد: ابن فلان أو "تبع" فلان.

تحت خط الفقر السياسي

والنتيجة أن بنية المؤسسات العامة في سورية، من المدرسة حتى الجامعة، ومن الإدارة حتى الجيش، ومن المنظمات الشعبية حتى الحكومة، استبطنت مستوى جديدا، إكراهيا، من علاقة القوة التي تأسست عام 1963، هو مستوى العنف السائل والاعتباطي الذي غمر البلاد في الثمانينات. وترجمت

علاقة القوة الجديدة بصورة فورية ومحسوسة، فقد صار الطالب أضعف أمام "اتحاد الطلبة"، والأستاذ أمام إدارة الجامعة، والمواطن أمام الموظف الحكومي، وعابر الشارع أمام أي محرس أو دورية أمنية، والمدنيون (أساتذة جامعة، موظفون كبار أو صغار، وزراء، أعضاء أحزاب الجبهة وحزب البعث ذاته، فضلا عن عامة الناس...) أمام الأمنيين والميلشياويين. ونال طلاب الثانوية والجامعة الميلشياويين (كتائب مسلحة، مظليين،..) امتيازات نخرت النظام التعليمي السوري بمستوييه المدرسي والجامعي. وبات لكل مؤسسة اجتماعية، تعليمية أو إنتاجية أو إعلامية أو إدارية أو عسكرية، وظيفة ولائية متقدمة على وظيفتها التخصصية النوعية، ودخل في تكوين كل منها مكون أمني يحتل فيها مكان الصدارة. لقد تم "تدويل" هذه المؤسسات جميعا، أي أضحت ركائز جديدة لسلطة الدولة، فيما خرجت منها بالحركة نفسها السلطة الاجتماعية المستقلة المستندة إلى وظائفها النوعية. وتحولت السلطة الإكراهية مبدأ التماسك الوحيد لمجتمع محروم من إمكانية التعضي الذاتي. وهكذا فقد سبق الإفقار السياسي، أعني مصادرة حق الانتظام المستقل وإنتاج السلطة الاجتماعية، الفقر المادي وأسس له. وإذا كانت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المادي تقدر بحوالي 60% من السوريين فإن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر السياسي تنافس نسبة التسعات الأربعة الاستفتائية الشهيرة التي باتت فولكلورا وطنيا. بالمقابل، إن أغنياء اليوم هم أغنياء بالسلطة أولا، وهم يستخدمون غناهم هذا لنيل أفضليات متعددة في مجال الاغتناء المادي كما لحراسة الفقر السياسي العام ومنع الناس من الاعتراض والاحتجاج والدفاع عن أنفسهم.

«لن نحاسب ماضينا»

الفساد قانون وشريعة مستقرة وليس مجرد وظيفة لنظام سياسي غير متوازن بنيويا واجتماعيا كحال الأنظمة التسلطية والشمولية وأشباهها. فنظام السلطة في سورية مبني على "حق" غير تعاقدي متعارض مع مفهوم الدولة الحديثة كدولة لجميع مواطنيها. فالمادة الثامنة من الدستور تمنح حزب البعث دورا "قائدا للدولة والمجتمع"، دون أن تمنح المجتمع أية وسيلة لمراجعة هذا الدور أو مراقبته. هذا الامتياز تأسيس لدولة فئوية وامتيازية صراحة إذا كان للكلام أي معنى. والفساد ليس خروجا على هذا المنطق الامتيازي بل التزام به وإخلاص له. وما كان لأربعين عاما من السلطة الحزبية التي لم تحكم يوما واحدا دون حالة طوارئ، ولا لثلاثين عاما من تقنين السلطة الحزبية، ولا لعشرين عاما من ممارسة السلطة الإكراهية وتطبيع الخوف، إلا أن تترك أثارها على ثقافة النخبة الحاكمة وتكوينها النفسي والفكري. فهي تشعر أنها هي الدولة، ولا تميز بين مصالحها الخاصة وبين المصلحة الوطنية العامة، ولعمق ما استبطنت موقعها الامتيازي ترفض أية مراجعة لسياساتها دون أن تشعر أنها متعصبة أو متطرفة. "لن نحاسب ماضينا"، قال رئيس مجلس الشعب السابق في عام 2000 وكأن البلد ملك يمينه، وكأن "ماضينا" لا يصادر مستقبل السوريين جميعا. ولا يستطيع إلا رجل له هذا التكوين أن يبلغ درجة إعجاز وزير المواصلات السوري حين يقول: "وعندما تكتمل لدينا وسائل تعامل الرقابة مع الإنترنت والتي هي غير موجودة حالياً في سورية ستكون هناك إنترنت مفتوحة وشفافة". فهو فوق الرقابة، ومن موقعه العالم كله مفتوح وشفاف.

والحال أن فكرة الدولة كإطار للعام الاجتماعي، مستقل ومتعال على المصالح الخاصة والهويات الفئوية والتيارات الإيديولوجية، غريبة بالفعل

على وعي النخبة القيادية، الحزبية والأمنية والحكومية، في النظام السياسي السوري. وبقدر ما هي تتصور الوظيفة العامة سلطة وامتيازا فإنها لا تتخيل أن يعارضها أحد إلا طمعا في الحلول محلها ورغبة في احتلال المناصب التي تحتلها هي.

وسترسخ العقود المتمادية هذا الوضع كنظام طبيعي في وعي السوري المتوسط. وسيميز عامة السوريين بين المسؤول الذي "يستنفع ويُنفِّع"، أي يفيد معارفه أو أبناء محلته..، وبين من "يستنفع ولا ينفع"، متقبلين الأول ومستنكرين أنانية الثاني، ومساهمين في تثبيت هذه الثنائية التي تستبعد فكرة الخدمة العامة المتجردة.

وإذا كان صحيحا أنه لا عقد الثمانينات ولا حكم البعث هما اللذان اخترعا العلاقات الزبونية، فإن الأصح أنها ارتقت في ظلهما إلى مستوى نظام سياسي واجتماعي مستقر. وسيتم الاستناد إلى هذه النظام لغرس ثقافة وتقاليد زبونية مضادة لمفهوم الخدمة العامة، ثم لا يلبث القائمون عليه أن يستنبطوا نظامهم من هذه الثقافة والتقاليد بعد أن يضفوا عليهما الجوهرية والثبات بوصفها ثقافتنا وتقاليدنا. وبقدر ما إن التسليم بكون الوظيفة العامة مصدرا للانتفاع الخاص، وربما تنفيع المحاسيب، يعكس غياب فكرة المصلحة العامة، فإنه من جهة أخرى يندرج في تصور للدولة لا كحيز للعام، بل كغنيمة يفوز بها الأقوياء. وغياب مفهوم المصلحة العامة والمفهوم المؤسسي للدولة يترك الوطنية خطابا فوقيا أجوف بلا رصيد واقعي، وظيفته حجب الغربة الحقيقية التي تعيشها الأكثرية المغلوبة.

وبتفاعل غياب المنافسة مع أولوية قيم السلطة جنح النظام الاجتماعي في البلاد بصورة منهجية نحو موقف متشكك أو عدائي لقيم الجهد والكفاءة والعمل والإنتاج والمعرفة. فهذه القيم فضيحة لنظام "الاسترخاء والكسل واللامبالاة" الذي راح رياض سيف ضحيته. ومن الطبيعي أن يكتب البقاء

في هذا النظام للأسوأ، للإمّعات والفاسدين ومعدومي الضمير، فيما يتعرض الأفراد والمجموعات النشطة إلى الإقصاء والعزل، وصولا إلى التدمير. وهكذا بات نظامنا العام محكوما بدافع نهم إلى التدمير الذاتي شخّصه الفنان علي فرزات مرة بكاريكاتير معبّر يصوِّر سلطويا نموذجيا يأكل المال والناس والأراضي الزراعية والعمارات إلى أن ينتهي إلى أكل نفسه. هذه هي ملامح البنية العامة لنظام السلطة في سورية: بنية امتيازية استدمجت في سجلها الوراثي، إن جاز التعبير، علاقة الإخضاع القسرية التي تعرض لها المجتمع المدني السوري طوال عقود أربعة من حالة الطوارئ منها عقد من العنف الأرعن في الثمانينات. الفساد ليس نتيجة لهذه البنية بل هو هذه البنية بالذات. وهو ما يفسر أن حملة مكافحة الفساد كانت أفسد من الفساد نفسه لأنها جمعت طرف النزاهة والقانون من المجد إلى طرف الحفاظ على بنية امتيازية فئوية تختزن تاريخاً من العنف. وهو ما يفسر أيضا أن الدخل السنوي للفرد في سورية تجمد عند مستوى أقل من ألف دولار خلال أكثر من عشرين عاما. ففي عام 1979 كان الدخل السنوي للفرد في سوريا حوالي 910 دولارا فيما كان دخل المصري 320 دولارا والجزائري 1110 دولارا. وفي عام 2001 بلغ دخل المصري 1490 دولارا والجزائري 1580 دولارا فيما "ارتاح" دخل السوريين عند مستوى 950 دولارا في العام حسب د. نبيل سكر. وهو لا يفوق إلا دخل السودانيين والموريتانيين واليمنيين بين العرب، ويقل عن ربع دخل اللبنانيين الذين عاش بلدهم حربا دامت 16 عاما، ولا يزيد إلا قليلا على نصف دخل الأردنيين. هذا علماً أن مصر لا تشكو من قلة النهب وتهريب الأموال، وأن الجزائر تغرق منذ 12 عاما في حرب أهلية دامية، وأن لبنان لا يعاني من قلة الفاسدين ولا من نقص تمتعهم بالحصانة.

إنها السياسة يا...عطري!

هنا الاقتصاد ليس اقتصادا، والإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يكون إصلاحا إن لم يكن سياسيا وبالمعنى البنيوي لكلمة سياسة، أي يستهدف إصلاح "الدستور" الفعلي الذي ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني السوري. إدراك هذا الواقع معيار أداء الحكومة و...الحكم.

في مداخلة له في 2001/5/8 بمناسبة اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة دمشق رأى رياض سيف أن "الحكومة منشغلة في توزيع الأرزاق على عدد من المحظوظين، حيث تقوم بتفصيل القرارات والقوانين على قياسهم ليستأثروا بمغانم عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، بعد أن استأثروا بمغانم فترة الاقتصاد الموجه ومغانم أخرى في فترة ما سمي بالانفتاح". ومن نافل القول أن "توزيع الأرزاق" عبر "تفصيل القرارت والقوانين" على "المحظوظين" هو تقنين للفساد وحماية له، الحماية التي تعكس استمرارية علاقة القوة ذاتها وراء تبدل السياسات الاقتصادية. وخلال العامين وأربعة أشهر المنصرمة منذ مداخلة سيف حول محظيي الحكومة تحولت مرجعية "القرارت والقوانين" من الإصلاح الاقتصادي إلى الإصلاح الإداري فيما بقي "محظوظو" الاقتصاد الموجه هم أنفسهم محظوظي التوجه نحو اقتصاد السوق. ولا يشير ما نسب إلى رئيس الوزراء المكلف من أن سياسة حكومته ستقوم على اعتبار القطاع العام "رائداً وعموداً فقرياً" وعلى إطلاق "الإصلاح الإداري ليكون مدخلاً للإصلاح الاقتصادي" إلى أن الرجل يدرك اتجاه الدينامية الاقتصادية في بلاده والتراجع المطرد لوزن القطاع العام في الاقتصاد السوري، وهما يجعلان الكلام عن الريادة والعمود الفقري بلا معنى. وهو على كل حال كلام يحيل إلى انفصال مرجعية رئيس الوزراء المكلف البعثية عن مرجعية القوانين والقرارات التي صدرت خلال السنوات الماضية. وليس وضع عطري سياسة حكومته في سياق سياسة الرئيس الراحل حافظ الأسد الخاصة بـ"تحصين سورية في مواجهة التحديات" إلا تأكيدا على ثابت

عميق من ثوابت الإصلاح السوري خلال الأعوام الثلاث أو الثلاث ونصف المنصرمة: الاستعداد الطيب لتغيير كل شيء بشرط أن يبقى كل شيء على ما هو عليه!

يعرض الوضع الراهن للاقتصاد السوري مزيجا من غياب المنافسة المميزة لاقتصاديات القطاع العام ومن الخصخصة المميزة لاقتصاديات السوق، أي احتكارا تحرسه السلطة ويعود بالنفع على بعض النافذين. وخدمة الهاتف الخليوي هي المثال الأبرز على ذلك، لكن الإعلام مثال آخر أقل شهرة. فعدد من أهم الصحف المستقلة ملك أبناء خاصين لآباء عامين. وهو ما يشير منذ الآن إلى طابع سلطة الجيل البعثي الثالث. فبعد جيل المؤسسين وعقيدته الثورية، جاء جيل الآباء الذي جمع السلطة والثروة، واليوم يتدرب الجيل الثالث على جمع السلطة والثروة مع السيطرة على وسائل الإعلام ومصادر المعلومات.

أي نوع من الإصلاح والتنمية في ظل هذا الوضع؟ لقد أثبت جوزف ستيغليتز أن اقتصاد السوق (والحكومة السورية لا تملك مرجعا آخر للإصلاح الاقتصادي غيره) لا يتوافق مع التنمية إلا إذا كان تنافسيا بالفعل، وبوجود مؤسسات قضائية مستقلة قادرة على البت في النزاعات وضمان عدالة العقود والصفقات، وبتوفر حق متكافئ للجميع في الوصول إلى المعلومات ومصادر المعلومات، بما في ذلك إعلام يقوم على الشفافية.

رياض سيف أوضح بما لا لبس فيه أن عقود الخليوي لم تكن تنافسية فعلا، ولم يدحض أحد كلامه أمام الرأي العام. ومحاكمته، وأكثر منها محاكمة د. عارف دليلة (والحكم عليه عشر سنوات بناء على تسجيل سري في السجن) تثبت الوضع البائس للجهاز القضائي السوري. وهو ما تثبته أيضا أحكام انهيار سد زيزون التي رأى كثيرون أنها كانت أسوأ من انهيار السد ذاته.

وفي العمق هناك دائما حقيقة أن الاقتصاد والقضاء والإعلام (والتعليم والإدارة والثقافة..) هي ميادين لعلاقات سلطة غير متوازنة.

مزيد من السلطة

إذا صح التحليل المقدم هنا فإن مصير الإصلاح السوري مرهون بتعديل موازين القوى بين الدولة والمجتمع المدني. وهو ما يعني في السياق السوري استعادة المجتمع السوري لمدنيته وقدرته على إنتاج سلطات اجتماعية مستقلة توازن سلطة الدولة. فجوهر المجتمع المدني في كل مكان هو إنتاجيته لسلطات اجتماعية متنوعة: أحزاب، نقابات، جمعيات، اتحادات من مختلف الأنواع. والمجتمع المدني السوري أكثر من ضعيف، إنه غير موجود بفعل عقود من الحصار والخنق والاختراق الجهازي العنيف. وهو محتاج إلى "دفعة محركة أولى" تساعده على تلمس طريقه نحو الاستقلال والتماسك. ولا يمكن لهذه الدفعة الأولى أن تكون إلا بالتصدي مباشرة لأحدث أصول علاقة القوة غير المتكافئة، وقد اقتفينا آثارها عودا إلى عقد الثمانينات. وهذا النسب المباشر يمنح الأولوية لمعالجة الملفات المترابطة التي أدت بالمجتمع السوري إلى الاختناق خلال ربع القرن الأخير: ملف الاعتقال السياسي، ملف المنفيين الطوعيين أو المكرهين، ملف المحرومين من الحقوق المدنية، ملف المفقودين، أي جملة ما نسميه إنهاء مرحلة الثمانينات. هذا ممر إلزامي لأي مسعى إصلاحي يستحق اسمه.

ليس المطلوب إنقاص السلطة الحالية أو توزيعها أو تقاسمها، المطلوب بالأحرى إفساح المجال للمجتمع السوري لينتج المزيد من السلطة. وفيما عدا ما أشار إليه رياض سيف من سلطات حزبية ونقابية وصحفية وقضائية وتشريعية تفتقر إليها البلاد، هناك ضرورة في أن يتدرب من يحكمون البلاد على فكرة الدولة وحس الدولة كشيء أعلى من السلطات الجزئية، كمؤسسة مستقلة عن أية مصالح وولاءات حزبية أو فئوية أو قرابية. إذ ليس للدولة

كمقر للسلطة العليا، السيادية والمحتكرة للعنف، أن تقمع سلطات غير سيادية وغير إكراهية أو تدخل في منافسة معها دون أن تفقر المجتمع سياسيا وترجع هي محض جهاز للإكراه.

المجتمع المدني والدولة المؤسسية كل واحد، كما هما كل واحد المجتمع المفكك والمخترق والدولة الجهازية الفئوية. والتوجه نحو المجتمع المدني ومأسسة السلطة هو جوهر عملية تمدينية تشكل الأفق الحقيقي لأي إصلاح في سورية. أما مكافحة الفساد مرة، والإصلاح الاقتصادي مرة، والإصلاح الإداري مرة، فهي التهاء بما لا طائل من تحته.

نشرت المقالة في.. أيلول 2003.

في السنة الحادية والأربعين

فصل حزب البعث عن الدولة ضمانة له ولسوريا

حزب ودولة

لا تختلف كثيرا المشكلات التي تعرض لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سورية بوصفه حزبا عن تلك المترتبة على موقعه كحزب "قائد للدولة والمجتمع" في نظام الحزب الواحد. فبينما قد يشكو أي حزب آخر من مشكلات فكرية وسياسية وتنظيمية، تعالج عبر آليات النقاش العلني والمراجعة والنقد والتصحيح، التي واكبت، على العموم، نشأة الحزب السياسي الحديث وتطوره، فإن أمر حزب البعث مختلف. إن مشكلات الحزب الذي ينفرد بحكم سورية منذ 41 عاما ليست محض مشكلات حزبية، ولا تشبه في شيء المشكلات التي تواجهها الأحزاب الأخرى في سورية وغيرها، لكنها من جهة أخرى تماثل مشكلات أحزاب انفردت بحكم مجتمعاتها زمنا طويلا. وهي مشكلات متولدة عن "وصل" الحزب والدولة، وتنصيب إيديولوجية الحزب الحاكم عقيدة للبلد المحكوم، ومطابقة مصلحة الحزب مع "المصلحة الوطنية العليا" و"مصالح الشعب الحقيقية".

ولا تترك المطابقات المذكورة التي تؤسس لنظم الحزب الواحد في أي مكان مجالا لآليات النقاش المفتوح والنقد والمراجعة التي لا يعرف الاجتماع السياسي الحديث – والحزب السياسي من تنظيماته – غيرها لمعالجة مشكلاته ومصاعبه. وهو ما يعني، في سياق تناولنا لحزب البعث السوري في الذكرى الحادية والأربعين لاستيلائه على السلطة، أن هناك تعارضا بين حل مشكلات الحزب وبين النظام السياسي المنسوب لهذا الحزب. أو بعبارة أبسط: لا حل لمشكلات حزب البعث ضمن إطار سلطة الحزب الواحد البعثية.

هذا ما لا يبدو أن القيادة القطرية السورية لحزب البعث على بينة منه. ففي تعميمين طرحتهما على أعضاء الحزب الذين يبلغ عددهم أكثر من مليون ونصف (اقل بقليل من 10% من السوريين)، واهتمت بأن ينشرا في وسائل إعلام غير سورية، طولب "الرفاق البعثيون" بأن يسهموا في "البحث عن سبل التطوير والتحديث لمفاهيمنا وأنماط تفكيرنا ووسائل عملنا"، دون أن يميز التعميمان، الوفيان لعقيدة المطابقة، بين "أنماط تفكيرنا..." كحزب و"أنماط تفكير" الدولة، ودون أن تفتحا النقاش ليشمل السوريين المحكومين كلهم. البعث حزب ودولة، أما السوريون الآخرون فيحتلون موقع الموضوع.

عبر تناول الوثيقتين البعثيتين وتحري منطقهما الداخلي والنظر في سياقهما المحلي والإقليمي، نسعى إلى الدخول في نقاش مع حزبنا الحاكم. ننطلق من أن حزب البعث أهم من أن يترك للبعثيين وحدهم. فعبر عقود حكمه الأربعة وحجم عضويته الهائل التصق حزب البعث بالدولة السورية إلى درجة تحتاج إلى جهود السوريين جميعا للفصل بينهما. إن فصل الحزب عن الدولة شرط لا غنى عنه لسورية أكثر حيوية وشبابا.

هل البعث وسوريا واحد؟

توزعت اسئلة التعميم الأول على "محاور فكرية" ثلاث تطابق ثالوث أهداف الحزب: وحدة، حرية، اشتراكية؛ فيما اختص تعميم آخر بمحور التنظيم على الصعيدين القومي (العربي) والقطري (المحلي السوري). كذلك تشكلت أربع لجان لمتابعة المناقشات الداخلية، وتقديم تقارير عن المحاور الأربعة إلى القيادة القطرية في شهر آذار الجاري.

يستهل التعميم الأول بالقول: "في مسيرة التطوير والتحديث خيارنا الاستراتيجي أن يبقى حزب البعث العربي الاشتراكي مرجعيتنا، وتنظيمنا الشعبي والسياسي، ومشروعنا القومي الذي يبني الإرادة السياسية...". ولا

يتضح في أي مكان من النص ما إذا كان "الخيار الاستراتيجي" هو خيار السوريين أم البعثيين منهم فحسب، ولا ما إذا كان حزب البعث مرجعية لأعضائه أم للسوريين جميعا. والثابت أن الوثيقة تصادر على تطابق الطرفين وإنكار تمايزهما. ومن الطبيعي إذاً أن توصد أي باب للتساؤل عن شرعية هذه المطابقة، وأن تقصى إلى مجال ما يستحيل التفكير فيه أسئلة من نوع: ما وضع السوري غير البعثي؟ وما حقوق المعارض لسلطة حزب البعث؟ وما مصير غير المعترف بشرعية نظام الحزب الواحد أصلا؟ وكيف يعبر هؤلاء عن خياراتهم ويحددون مرجعياتهم؟ في مسألة "الوحدة العربية" تتساءل الوثيقة عن مفهوم الوحدة: سياسي أم ثقافي أم اقتصادي أم أمني. وكيف الوصول إلى الوحدة؟ اتفاقا أم بالقوة؟ وكيف تستعاد وحدة الأمة العربية ثقافيا؟ وما شكل دولة الوحدة: اندماجية أم اتحادية؟ إلخ.

لكنها تدخر كل أعراض الحساسية لأسئلة محور الحرية. يقول النص: "في الأربعينات والخمسينات كان مفهوم الحرية ليبراليا، وفي الستينات ارتكز على نظرية الصراع الطبقي وحزب الطليعة الثورية، وبعد الحركة التصحيحية في السبعينات ارتكز المفهوم على تجديد حقوق الفرد والمجتمع وتنظيم المجتمع في منظمات ونقابات وإجراء انتخابات مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية وإصدار الدستور الدائم وإقامة الجبهة الوطنية التقدمية على أسس التعددية السياسية والحزبية".

استقرار ضد الاستقرار

نحتاج هنا إلى وقفة ممعنة ومتأنية عند مفهوم الحرية بعد الحركة التصحيحية قبل أن نستأنف السجال مع أسئلتها الموجهة إلى القاعدة البعثية.

يتغافل النص عن أن ما يشير إليه من أجهزة ومنظمات لم تأت في سياق انشغال بقضية الحرية، ولم يستحدثها دستور صدر عن جمعية تأسيسية.

لقد أحدثت بالأحرى في سياق تنظيم السلطة بما يلبي رداً على تكرر الانقلابات العسكرية ويضمن استقرار العهد وتماديه. لذلك واكبها منذ البداية تطوير كبير للأجهزة الأمنية، وتوسيع هائل لسرايا الدفاع التي استلمها رفعت الأسد منذ أواخر الستينات، وأضحت رمزاً للاعتباط والإذلال في دمشق منذ أواسط السبعينات حتى حلها عام 1984.

ليس الاستقرار شيئا لا قيمة له بالطبع، لكنه مختلف عن الحرية من حيث المبدأ، وقد كان عملياً ضدها. فالاستقرار الذي خبرته سورية خلال مرحلة ما بعد 1970 هو استقرار جهازي وليس مؤسسيا، ركيزته هي القوة وليس القانون، والإرادة المشخصة وليس القاعدة العامة المستقرة. ولذلك كان استقراراً لنظام الحكم وليس للمجتمع السوري. بل إن سورية في الواقع شهدت ثلاثة أو أربعة انقلابات اجتماعية وسياسية خطيرة أثناء عهد استقرارها ذاك. وهي انقلابات تفوق في أكلافها وآثارها أية انقلابات عسكرية كانت شهدتها البلاد في عقدي الخمسينات والستينات.

وقع الانقلاب الأول في أواسط السبعينات في إطار تدفق المال النفطي التالي لحرب تشرين وما أتاحه من تمويل سياسة القوة محليا وإقليميا. المؤشر الأهم على هذا الانقلاب هو ارتفاع عدد المليونيرات في سورية من 55 عام 1963 إلى 2500 عام 1976 حسب باتريك سيل الذي يضع هذا الارتفاع في سياق تداخل الحكومة والتجارة بعد حرب تشرين 1973. وهو ما يفترض بأن "لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع" تشكلت في صيف 1977 لمعالجته، "لكنها تراجعت حين وجدت نفسها مشتبكة مع شخصيات مقربة من النظام" حسب الكاتب البريطاني نفسه. ويرتبط الوجه الإقليمي لهذا الانقلاب بالتدخل السوري في لبنان، وما استلزمه وواكبه من استبطان منطق للسياسة الإقليمية مضاد جوهريا لأية تطلعات استقلالية وتحررية عربية ومنخرط في لعبة الهيمنة والقوة ومتفاعل معها.

الانقلاب الثاني وقع بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في سياق محنة وطنية واجتماعية أقسى حتى من كارثة حزيران، وأسفرت عن احتلال ما تبقى من أرض اجتماعية مستقلة. وبينما هزم بنتيجة مواجهات تلك المرحلة الإخوان المسلمون السوريون، فإن الدولة السورية لم تنتصر. لا بل تفرغت من عموميتها واستقلالها المفترض عن أي طرف اجتماعي مخصوص، وانهارت آخر الحواجز السياسية والقانونية والأخلاقية في وجه القسوة والترويع.

الانقلاب الثالث وقع في النصف الثاني من الثمانينات حين انخفض سعر صرف الليرة السورية خلال أسابيع أربع مرات، وتدهورت مستويات معيشة السوريين بفعل تضخم انفجاري، وأوشكت البلاد على الإفلاس. ووقتها أعلنت ما يمكن تسميتها أحكام عرفية اقتصادية (محاكم أمن اقتصادي استثنائية، توقيف عرفي لحائزي العملات الأجنبية ومتداوليها، وضع أسعار صرف متعددة وغير عقلانية...). وبالنتيجة تعزز الطابع الأوامري للاقتصاد السوري من جهة ودخلت شرائح واسعة من الطبقة الوسطى ضمن دائرة الفقر من جهة أخرى. وخطا ميزان القوى بين السلطة والمجتمع خطوة إضافية خارج الاعتدال.

الانقلاب الرابع وقع في بداية التسعينات، حين شاركت سورية في التحالف الدولي ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة، وهو انقلاب على العقيدة البعثية بالذات وعلى ثوابت النظرة القومية إلى العالم.

أجهزة الاحتواء

أما الجبهة الوطنية التقدمية فهي بالفعل جهاز الموت السياسي وليس الحياة السياسية، وقد كانت على الدوام الغطاء الشرعي لنزع سياسية الأحزاب المشاركة فيها وتعطيل أي دور عام مستقل لها. وهو ما وقع أيضاً للأحزاب

المعارضة لكن عبر الاعتقال والتعذيب والسجن. يمكن القول إن الجبهة الوطنية التقدمية استمرار للسجن بوسائل أخرى.

إلى ذلك لا يمكن لمنظمات ونقابات غير مستقلة، تعمل في سياق غير تنافسي، أن تخدم قضية الحرية. فهي، مثل أحزاب الجبهة، أجهزة لاحتواء قطاعات واسعة من الشعب السوري، تبدأ بتلاميذ المدارس الابتدائية المعبئين في منظمة الطلائع، لتمتد إلى طلاب المدارس والجامعات والمهنيين (أطباء، مهندسين، محامين...) والعمال والفلاحين، مع تبعيث تام وإجباري للجهاز التعليمي. وسيكون غريبا كل الغرابة أن يربط احد بين منظمة طلائع البعث التي استلهمت من كوريا الشمالية، وبين الحرية. فهذه المنظمة التي تقوم عمليا بغسل أدمغة أطفال بين السادسة والثانية عشر هي التجسيد الأمثل للاحرية. والأهم أن التنظيمات الاجتماعية الواحدية وغير الطوعية (طلائع البعث، اتحاد الشبيبة... اتحاد الكتاب، نقابة المعلمين، إلخ) لا يختلف دورها عن الروابط الأولية الأهلية من طوائف وعشائر، بقدر ما يتعارض مع دور النقابات والاتحادات الحديثة. فهي مثل الروابط الأهلية مضادة للسياسة والاستقلال الذاتي، ومثلها أيضا قناة للامتياز والسلطة. وبينما يفترض مفهوم المنظمة الاجتماعية التعدد والطوعية والتنافسية، فضلا عن الانفتاح أو اللاحصرية، فإن "المنظمة الشعبية" تعرض جميع الخصائص المناقضة: واحدة، إكراهية أو امتيازية، احتكارية، وحصرية. وبينما أهم ادوار المنظمة الاجتماعية (وهي "عنصر" المجتمع المدني) تشكيل سلطة اجتماعية مستقلة عن سلطة الدولة وقادرة على الاعتراض والضغط عليها سعيا وراء مطالب جزئية أو عامة، فإن وظيفة "المنظمة الشعبية" منع تكون أية سلطة اجتماعية مستقلة واحتلال أية أرض اجتماعية مستقلة وإدماجها بالشبكة الجهازية الشاملة لنظام الحزب الواحد. ولذلك فإن فرض منظمات شعبية إجبارية هو عمليا قطع لسيرورة تمدين

المجتمع السوري، وبالتالي حرمانه من أهم وسائل تلطيف انقساماته العمودية.

وقد كان من آخر ثمار هذه السياسة المستمرة ما يعرف بقضية الأربعة عشر في حلب الذين كانوا بصدد حضور محاضرة عن حالة الطوارئ. فرغم كونهم تجسيد حي لامتزاج وتفاعل شتى المكونات المذهبية والإثنية للشعب السوري، فقد اتهموا بالقيام بأعمال من شأنها "الحض على النزاع بين عناصر الأمة". في هذه المحاكمة يتجسد ايضا التعارض بين مطلب السلطة المتطرف في السيطرة والذي يقضي بحل كل أشكال الانتظام الاجتماعي المستقل، وبين حاجة المجتمع السوري إلى الاندماج والتعضي والتي تقتضي نمو أشكال متنوعة من الانتظام الاجتماعي المستقل. ومغزى ذلك أن النظام الواحدي أضحى حائلا دون تعارف السوريين وإنتاج عمومية وطنية عابرة للروابط الأهلية.

يبقى الدستور. في مجال الحريات العامة تحديدا ثمة نص مهيمن على الدستور، أساسي أكثر منه، هو إعلان حالة الطوارئ المقيمة منذ عام 1963. إذ بينما ينص دستور 1973 على قدسية الحرية الشخصية ويكفل حرية التعبير وحق التظاهر السلمي، فإن دستور الدستور، أعني حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية التي أنشئت في ظلها، تكفل أن يكون السوريون جميعا متهمين حتى تثبت براءتهم. وليس في ذلك أي تهويل أو افتعال للمفارقات. فنص التعميم البعثي الأول ذاته يربط بين ما يسميه "ديمقراطية عامة تطلق الحريات الواسعة" وبين إفساح المجال لظهور أحزاب "أهدافها ومنطلقاتها وارتباطاتها" قد تكون "في مصالح المجتمع" أو لا تكون؛ رابطا في الوقت نفسه بين الديمقراطية الشعبية وبين "أمن المجتمع ووحدته" والتزام "قضايا الشعب والمصالح العليا للوطن". هذا الكلام لا يصدر إلا عن لاشعور سياسي لا تجتمع فيه الحرية والوطنية معا.

فكأن السوري لا يكون وطنيا إلا مكرهـا، ولا يطالـب بالحريـة إلا ليقـيم "ارتباطات" مشبوهة.

وفي هذا السياق كان لافتا أن المرسوم الرئاسي القاضي بإلغـاء المحـاكم الاقتصادية قد قوبل بالترحاب على أرضية أن هذه المحاكم اسـتثنائية، وأن المواطن السوري متهم أمامها حتى تثبت براءته. لكن أحدا من المرحبين لم يقل إنه ليس هناك قضاء غير استثنائي في سورية، وأن القضـاء العـادي يحكمه استثناء المال بقوة قد تفوق، خلال بضع السنوات الأخيـرة، قـبض سلطة الطوارئ على محكمة أمن الدولة (معتقلي "ربيع دمشق") والقضـاء العسكري (قضية الأربعة عشر في حلب) والمحاكم الميدانية (سجناء داريّا). إن التعددية القضائية تهديم للعدالة بقدر ما أن التعددية الأمنية تقييد للحرية.

أسهبنا في تناول العهد قبل الحالي لأن هياكله وبناه تشكل حاضرنا، ولغتـه توجه إدراكنا، وخياراته تتحكم بقدرنا.

«ما رأيك بمفهوم الديمقراطية؟»

تجاهل التعميم الحزبي هذه المعطيات يعطي فكرة عن مناهج التفكير البعثية وعن حجم المراجعة المتوقع منها.

مخاطبا الرفيق الحزبي، يسأل التعميم: "ما رأيك بمفهوم الديمقراطية، هـل هي شعبية تحافظ على أمن المجتمـع ووحدتـه وتلتـزم قضـايا الشـعب والمصالح العليا للوطن، أم ديمقراطية عامة تطلق الحريات الواسعة وتفسح المجال لكل الآراء والأفكار والأحزاب بغض النظر عن أهدافها ومنطلقاتهـا وارتباطاتها، سواء أكانت في مصالح المجتمع أم لا؟" فيما عدا محاباة الذات التي يتضمنها السؤال، هو أيضا سؤال إيحائي يحث المسبورين على تفضيل إجابة معينة. لكن للسؤال فضيلة الربط بين الديمقراطية الشعبية وكل مـن "أمن المجتمع" ووحدته والتزام قضايا الشعب إلخ، دون الإصرار علـى أن

له علاقة بالحرية. ولا يبين التعميم ما هي "مصالح المجتمع" و"المصالح العليا للوطن"، ولا يحدد آلية تعرّفه عليها. ويسكت بالطبع، وهو الصادر عن جهة غير منتخبة، عن احتمال أن تحدد كل جهة تلك المصالح بطريقة تراعي مصالحها هي أولاً.

يتساءل الاستبيان أيضا: "هل يتعارض مفهوم الديمقراطية مع التعددية السياسية والحزبية في إطار الجبهة الوطنية التقدمية؟ أم أنه يعبر عن الخيار الديمقراطي لمصالح الشعب والوطن؟" سؤال: هل توجد "مصالح الشعب والوطن" قبل تحديد السوريين، المنثورين أمام أعيننا، لها؟ وهل يستطيع اي حزب سياسي أو فرد أو فئة اجتماعية معرفة "مصالح الشعب والوطن" بطريقة غير سؤال "الشعب" وسكان "الوطن"؟ وهل هناك وسيلة لمعرفة موقف السوريين من الجبهة الوطنية التقدمية غير سؤالهم عنه؟ نجد هنا، وفي كل وعي ولاوعي الاستبيان، التصور اللاتعاقدي للشعب والوطن. وهو ذاته التصور التطابقي الذي يجعل من الحزب بديلا عن الوطن والقائد بديلا عن الحزب وفقا لآلية معروفة في الأنظمة الشيوعية السابقة.

عن الاشتراكية تقول الوثيقة إن "الحزب تبنى الاشتراكية طريقا لتحقيق التقدم والنهوض وتحرير الفرد من الظلم والاستغلال". وتسأل: "هل الاشتراكية ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج وإداراتها؟ وهل هي ملكية العمال والفلاحين لوسائل الإنتاج؟ وهل الدولة قادرة بمواردها على تحقيق التنمية؟ هل الاشتراكية صراع طبقي وقطاع عام فقط؟ أم هي تعددية اقتصادية وطريق لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة الشعب وتوفير متطلبات المجتمع؟" إلخ.

تشف الأسئلة جميعا عن ذات علية تعرف "متطلبات المجتمع" وتعمل على توفيرها وتضحي لرفع مستوى معيشة الشعب (وقبل ثلاث سنوات أنكر

أصحاب هذا الموقف على السوريين حرياتهم العامة بحجة أنهم منهمكون في رفع مستوى معيشتهم). والحال لا يمكن لأي طرف اجتماعي أن يحدد "مصالح المجتمع ومتطلباته" بطريقة غير تعاقدية إلا إذا كان فوق المجتمع. وهذا الموقف الفوقي متأصل في اللاشعور البعثي كما سنرى.

في تعميمها الآخر تطرح قيادة حزب البعث أسئلة عن تعريف الالتزام الحزبي و"من هو الرفيق الحزبي".. و"هل المشاركة في نشاطات الحزب وندواته وحملاته الانتخابية وتبني سياسته ومواقفه والتصدي لخصومه شروط كافية" لتعريفه؟ "هل نقصر إجراء الفصل [من الحزب] على من يخالف فكر الحزب وأخلاقياته؟" وهناك أيضا أسئلة حول التنسيب إلى الحزب، وما إذا كان اعتماد الكم أو التنسيب في الصفوف المدرسية أسلوبا مناسبا. وهناك سؤال غريب عن تجارب الأحزاب الأخرى في هذا المجال، دون تحديد ما إذا كان المقصود الأحزاب السورية رهينة محبسي الجبهة وحالة الطوارئ، أم الأحزاب غير السورية، الأمر الذي يهدد بخدش حياء خصوصيتنا وديمقراطيتنا "النابعة من تقاليدنا وتراثنا". السؤال غريب لأنه يتعارض مع بنية خطاب التعميمين المغلقة التي لا آخر فيها ولا تحيل إلا إلى الذات.

بنظرة عامة يبدو أن وظيفة الاستبيان تتصل بتطوير قدرة القيادة الحزبية على التكيف مع تغيرات قد يكون التكيف معها اضطراريا. ولعله يحوز أيضا وظيفة داخلية تتصل بتمويه الاضطرار بإظهاره كاختيار ديمقراطي للقاعدة البعثية، وتمويه التكيف بإظهاره تطويرا "لأفكار حزبنا".

هل البعث حزب حاكم؟

مهما يكن رصد التناقضات الذاتية للوثيقتين أمرا مغريا فإن ما هو أهم منه هو ما تشفان عنه من وعي ذاتي بعثي من جهة، وما تغفلانه من سياق إقليمي ودولي ومحلي لا يمكن فهمهما من دونه من جهة أخرى.

لن يخطر ببال قارئ للتعميمين لا يعرف شيئا عن سورية أن حزب البعث العربي الاشتراكي ينفرد بحكم البلاد منذ 41 عاما. فتجربة الحكم تبدو خارج أفق واضعي الوثيقتين ودون تأثير على "أفكار حزبنا"، ويبدو لهذه تاريخا مستقلا لا يختلط بتاريخ الحكم ولا يتأثر به.

لقد استطاعت القيادة الحزبية أن تتحدث عن الاشتراكية دون أن تشير إلى الفساد والبطالة وانتشار الفقر واتساع الفجوة الاجتماعية عما كانته في أي يوم من أيام "الإقطاع والبرجوازية"، وعن وجود ما بين 80 و120 مليار دولار من الأموال السورية في الخارج بينما الناتج الوطني الإجمالي أقل من 20 مليار دولار عام 2002. وتمكنت من الحديث عن الحرية دون أية إشارة إلى حالة الطوارئ، والتعددية الأمنية والقانونية والقضائية التي تنعم بها البلاد في ظل واحدية سياسية وعقيدية وإعلامية مفروضة بالإكراه ومرسخة عبر تعليم محتكر ومتدني المستوى. وتحدثت عن الوحدة العربية دون أن تنغصها ذكرى العلاقة بين النظامين البعثيين أو تشعر بالحاجة لقول شيء عن العلاقة مع لبنان والفلسطينيين. وتكلمت عن سن التنسيب المناسب للحزب دون أن تقول شيئا عن "منظمة طلائع البعث"!

وتظهر محاور التعميمين أن القيادة الحزبية تعتقد أن أفكار الحزب ونظامه الداخلي، وليس نظام حكمه، هي التي تحتاج إلى مراجعة. وقد يكون في ذلك ما يوحي بأنها مستعدة لتعديل العقيدة كي تحافظ على السلطة. والحال رغم أن العقيدة البعثية باتت مفوتة بالفعل، ولم تعد تفيد في بلورة خطط واستراتيجيات وطنية يمكن لأكثرية سورية واضحة أن تلتف حولها، فإن المشكلات الأهم التي تواجه سورية، بما فيها المشكلة البعثية، تنبع من نمط السلطة لا من مضامين عقيدة الحزب الذي في السلطة.

الحقيقة في الساحة العامة

فليس هناك عقائد "جيدة"، سواء كانت دينية أو دنيوية، دون حقل مفتوح أو سوق إيديولوجية حرة يجري تداول وتفاعل ومراجعة الأفكار والعقائد والنظريات فيها. ساحة للنقاش العام. وليست جودة الأفكار السياسية والاجتماعية مستمدة من ذاتها أو مما تعلنه من قيم بل من موقعها في الساحة العامة المفتوحة. إن الفكرة الصحيحة هي التي تقبل التصحيح، أي غير الممتنعة على المراجعة و"التفنيد" و"التجربة الحاسمة"، والقابلة أن تخضع لقواعد مشتركة مع أية أفكار أخرى. والعقيدة الصالحة هي العقيدة التي تقبل الإصلاح، أي المراجعة والإضافة والتنقيح و"التحريف"، وتقاوم إغراء النقاء والعفة. العقيدة الصالحة، بعبارة أخرى، هي التي يثبت "فحص شرعي" عدم عذريتها. وفي كل حال ليس هناك أفكار صحيحة أو عقائد صالحة دون حقل ثقافي تتداول فيه الاقتراحات والتفضيلات و"الحقائق" والأوهام بحرية. بل إن معايير التمييز بين حق وباطل وصحيح وخاطئ لا تتبلور دون سوق اجتماعية للحق والباطل والأخطاء. فالمعايير الجيدة لا توجد قبل الأفعال السيئة والأفكار الخاطئة.

وبالمثل، ليس هناك أحزاب جيدة دون "سوق" سياسية حرة، أي إلا ضمن نظام سياسي تعددي. بعبارة أخرى ليس هناك حزب واحد جيد، مهما تكن دعاويه السياسية وفلسفته الاجتماعية.

وفي الأصل يحيل مفهوم الحزب السياسي، وهو من مقولات الحداثة السياسية، إلى تعددية المصالح والخيارات والتفضيلات داخل المجتمع من جهة، وإلى شرعية حيازة هذه المصالح والتفضيلات لتمثيلات خاصة بها في المجال العام من جهة أخرى. لذلك فإن مفهوم الحزب الواحد متناقض، أي غير ممكن دون الخروج على منطق الحداثة ومسلماتها. ولذلك تمثل أنظمة الحزب الواحد نكوصاً نحو شكل قبل حديث للتنظيم الاجتماعي. ولذلك أخيرا تنزع نظم الحزب الواحد والنظم التي تحرم الأحزاب كنظام القذافي إلى إنتاج

نسختها الخاصة من الدم الأزرق. ومن الطبيعي أن يكون دم الملوك الأزرق وراثيا وغير تعاقدي.

في الإطار العام هذا حال حزب البعث والعقيدة البعثية. فقد فرض الحزب الذي انتزع السلطة بانقلاب عسكري مطابقة إلزامية بين تفضيلاته السياسية والإيديولوجية و"خياراته الاستراتيجية" وبين تفضيلات السوريين وخياراتهم. وكرس نفسه عبر دستور 1973 حزبا قائدا للدولة والمجتمع دون أن يمكن السوريين، الذين يفترض أنهم اقترعوا للدستور بنسبة تسعة وتسعينية أن ينالوا الحريات العامة التي تضمنها ما صوّتوا عليه. ويفترض أن عدم التزام أحد الطرفين المتعاقدين بالعقد الدستوري، رغم أنه صاغه "على كيفه" وقياسه، يجعل العقد ذاته لاغيا.

على أن جوهر المشكلة التي تتسبب بها الأنظمة الواحدية، وذات الطموح الشمولي بخاصة، هي منع السكان من التفكير الحر، وبالتالي حرمانهم من بلورة معايير التمييز بين ما يفيد وما يضر، وتحجيم نموهم الروحي والفكري والسياسي، ومنعهم من التمرس بمصاعبهم واكتساب الأهلية على معالجة مشكلاتهم. باختصار: إبقاء الناس قصرا عاجزين عن المبادرة والاختيار. هذا هو التخلف الحقيقي.

أصول التخلف الثقافي

مصادرة وإغلاق الحقل السياسي والإيديولوجي للمجتمع السوري هو المصدر الدينامي للتأخر الفكري الواسم للوثيقتين البعثيتين ذاتيهما. ويتعدى هذا الشرط الحزب الذي استغنى بالسلطة عن إعمال العقل، ليشمل سورية كلها بجميع تياراتها الثقافية وأحزابها السياسية. لكن البعث يحتل الموقع الذي يرتب عليه المسؤولية الأولى والكاملة عن هذه الحال. وبينما يرتبط التخلف الثقافي، بصورة عامة، مع مصادرة الحياة السياسية والثقافية الملازمة بدورها لنظام الحزب الواحد، فإن أنسابه تتحدر بصورة مباشره

من صلب قرار وزير الإعلام الأسبق أحمد اسكندر أحمد "إنشاء جيل من مثقفي الثورة"، بعد أن اعترض أهم المثقفون السوريون على التدخل السوري في لبنان عام 1976. كانت النتيجة عزل أو "تطفيش" أو إسكات المثقفين المستقلين، دون بروز جيل "مثقفي الثورة" المنتظر.

وتزامن قرار إنتاج مثقفين بالجملة هذا مع تدشين مشروع هائل لصناعة الكاريزما أشرف عليه وزير الإعلام نفسه، وتولى مهمة رفع الرئيس الراحل حافظ الأسد فوق المرتبة البشرية. هنا بدئ بحقن منطق الحزب الواحد العقائدي والمجرد من حيث المبدأ بعنصر ولائي شخصي، لا ينبع بالضرورة من العقيدة البعثية، وإن كان إغراء طبيعيا لكل واحدية عقيدية وسياسية. ما يهمنا في ما قد نسميه نظام الحزب الواحد الولائي، أنه بالفعل صراع دائم يفوز فيها الأسوأ، ويستبعد منه الكفء والمختلف والمبدع. فبإقصاء المنافسة الحرة، السياسية والاقتصادية والثقافية، أحيلت المطامح الارتقائية السوية للأفراد والجماعات إلى التسابق المهووس على الإمّعية والولاء للحاكم و"التصدي لخصومه". وهو ما ولّد منذ أواخر السبعينات تمييزا صريحا بين حائزي الثانوية العامة السوريين لصالح من أجروا دورات مظليين أو التحقوا بهذه الميليشيا "الرسمية" أو تلك. كما خص بعثيون ومحاسيب بإيفادات الجامعة للدكتوراه، وخصوصا في مجال الإنسانيات. ويقول محمد كامل الخطيب إن عودة هؤلاء في أوائل الثمانينات "أسهمت في أفراغ الجامعة من مثقفيها ودورها في الحياة الثقافية في البلد". وقد أشرف بعض هؤلاء على رسائل للدكتوراه "لا تشرف البحث العلمي والأدبي".

مفعول هذا التمييز هو انهيار قيمة العمل والجهد، وإغلاق فرص الارتقاء أمام أولئك الذين يعتمدون على علمهم وعملهم وكفاءتهم لمصلحة الفاشلين المستعدين، بطبيعة الحال، للاستزلام والوشاية و"التصدي للخصوم". هذا

اسمه تهجير الأدمغة. وبفضل اجتماع كسر الرؤوس الأمني مع تهجير الأدمغة المحاسيبي وصلنا إلى... هنا.

على كل حال يفسر "قانون" البقاء للأسوأ هذا تدني المستوى الفكري والسياسي والأخلاقي والمهني لنخبة الحكم. وبذلك نكون قد انتقلنا بعد 41 عاما من التخلف البسيط إلى تخلف مركب: تخلف موضوعي ضرب تخلف النخبة السياسية، ما يعني أن احتياطي سورية من فرص التقدم يقارب الصفر.

التجربة المكونة

في 8 آذار يحتفل البعثيون (والسوريون بالتبعية) بالذكرى الحادية والأربعين لـ"ثورة 8 آذار المجيدة". كانت التجربة المكونة لنظام حزب البعث استيلاء عسكري على السلطة مع فرض فوري لحالة الطوارئ، وهو ما يطعن في قول وزير الإعلام أحمد الحسن إن "قانون الطوارئ المعلن في سورية منذ 41 عاماً سببه وجود قسم من أرضها تحت الاحتلال"؛ (الحياة، 29 شباط 2004). فحالة الطوارئ ارتبطت تكوينيا بالاستيلاء على السلطة لا باستيلاء العدو على قسم من أرضنا. ولم يقدم أي مسؤول سوري إثباتا مقنعا لتأثير حالة الطوارئ الإيجابي على فرص استعادة الأرض المحتلة، بينما تتوفر كل الإثباتات على أنها كانت غطاء شرعيا لاعتقال ألوف السوريين دون محاكمة أو تقديمهم لمحاكم استثنائية بعد سنوات طوال، وهي اليوم قيد على أية مبادرة اجتماعية وسياسية مستقلة.

أكثر ما يعبر عن تأثير التجربة المكونة هو المثل العربي الذي يقول "العلم في الصغر كالنقش في الحجر". وفي غريزة حزب البعث أو سجله الوراثي "نقش" منذ النشأة الأولى موقف استيلائي وامتلاكي حيال ما في البلد ومن فيها. ويعكس دوام حالة الطوارئ ثبات النظرة الغريزية إليهم كمصدر خطر

محتمل. ومعلوم أنه تم تجديد شباب التجربة المكونة على نطاق أوسع وأعنف وأقسى في الفترة بين 1979 و1982.

لعل مرد "الغريزة الأساسية" تلك أن الحزب لم يكن يوما حزبا شعبيا، كما يؤكد مراقب لا شك في تعاطفه مع حكم الرئيس الراحل على الأقل: باترك سيل. وقد تعكس عضوية أكثر من مليون ونصف فيه هواجس تخص شعبيته أكثر مما هي إثبات لها.

بعض عناصر السياق التاريخي

الذكرى 41 مختلفة عن كل ما سبقها. هناك بعث واحد بعد 35 عاما على الأقل من وجود بعثين. ومع أن البعث الآخر كان خصما لدودا طوال سنوات عمره تقريبا فقد كان "عمقا استراتيجيا" للبعث حزبا وعقيدة (لا لسورية). فرغم الخصومة، كان لوجود البعث العراقي مفعول تطبيعي على شقيقه السوري، أي أنه كان يقلل من غرابته ويجعله مألوفا أكثر. لذلك تسبب سقوطه السهل في انكشاف البعث السوري معنويا وسياسيا، وفي دفعه خطوة نحو عالم الغرابة والاستثناء. وكان لتسليط الضوء على السجل المريع لنظام البعث العراقي تأثير مزلزل أخلاقيا أيضا.

لقطع سلسلة التداعيات التي تربط بين البعثين، عمد مسؤولون سوريون، حزبيون وحكوميون، إلى إنكار أية صلة لهم بنظام البعث العراقي، وأكدوا أنهم فصلوا هذا من "الحزب" منذ عام 1966. قال البعثيون السوريون إن علاقتهم بالبعث العراقي كانت أسوأ من علاقة الولايات المتحدة به، وهذا حق؛ وقالوا إن سقوطه يؤكد صحة مبادئهم وسياساتهم. وهم على ضلال مبين في ذلك. فتعادي البعثين لا ينهض دليلا على اختلافهما، ولا يؤثر على إنتاجية التذرع الأميركي بتماثل نتائجهما؛ وهو، من جهة ثانية، لا يكفي لقطع مسار عدوى مقارنة خبيثة بينهما تفاعلت في خواطر السوريين. الأساسي أن سورية تواجه تحديا من نوع مختلف عما ألفته خلال عقود

حكم الرئيس حافظ الأسد. وهو تحد يمس نظام الحزب الواحد رغم أنه لم ينشأ عنه: وجود القوة الأميركية الكلي الحضور في المنطقة، مع تحول العراق "إقليما قاعدة" لخططها المعلنة حول تغيير الأنظمة وبناء شرق أوسط كبير وجديد. المسؤولون السوريون يرفضون مشاريع الإصلاح الأميركية لأن "الإصلاحات يجب ان تنبع من خصوصيات المنطقة وليست بإملاءات قوى خارجية" كما قال وزير الإعلام السوري في المصدر ذاته المشار إليه سابقا. لكنهم يمتنعون عن إجراء ما كان يمكن أن يمنح رفضهم للإصلاحات البرانية درجة من الإقناع والتماسك، أعنى "إصلاحات تنبع من خصوصيات المنطقة". فبقدر ما يتعلق الأمر بالخصوصيات، لطالما اعتبروا نظامهم، بطوارئه المعمرة ومحاكمه الاستثنائية وسجونه العامرة، التعبير الأمين عن خصوصيتنا. بل إنه باسم الخصوصية تحول العالم العربي، وسورية في قلبه، إلى مجال لفعل القوى الأكثر عمومية والأقل نوعية والأشد افتقارا لأية خصوصية: إدمان السلطة وجشع الثروة والاستخدام الأداتي للعقائد جميعا.

من عناصر السياق المهمة أيضا ارتفاع أصوات سورية متعددة المصادر تطالب بالديمقراطية تتجاوز أكثر من اي وقت سابق جيل "ربيع دمشق" من مثقفين وأحزاب ومعتقلين سياسيين سابقين. الجامعة تتحرك، وإن ببطء،؟ وتدخل مطالب حياتية و"مطلبية" في الحراك الجديد. يلتقي هذان العنصران معا في اعتصام جرى في جامعة حلب في 25 شباط احتجاجا على تخلي الدولة من طرف واحد عن توظيف المهندسين، ما يعني في الظروف الحالية تركهم لمصيرهم. انفض الاعتصام باعتداء على الطلاب والطالبات، واحتجاز 14 منهم لبعض الوقت في شعبة الحزب في الجامعة مع مواصلة ضربهم فيها.

قد يؤذن تحرك من هذا النوع بعودة المشكلة الاجتماعية إلى خطاب ونشاط

الحركة الديمقراطية. وبينما قد يعول على هذه العودة باختراق الأطر النخبوية التي انحبست فيها طوال السنوات الأربعة الماضية، فإننا نرجح أن الربط بين المطالب الاجتماعية الواسعة، البطالة والفقر بخاصة، وبين المطالب الديمقراطية هو الطريق السليم نحو تعاقد وطني جديد يتجاوز نظام الحزب الواحد.

أيا يكن فإن الحركة الديمقراطية السورية حاضرة في الورقتين البعثيتين بغيابها، ورغم عدم الاعتراف بوجودها أصلا. لقد تركت الحركة الديمقراطية أثرا على النقاش العام في سورية، تجاهله أصعب من الاعتراف به.

البعث في «المجتمع المدني»!

هل يستطيع البعث إصلاح أمره والتحول إلى حزب بدلا من "الحزب"؟ حزب في المجتمع المدني بدلا من الحزب في السلطة؟ ليس ثمة ما يشير إلى احتمال كهذا في التعميمين الذين تناولناهما هنا.

مستقبل حزب البعث في رأينا مرهون بقدرته على التحرر من نظام الحزب الواحد. بعث حزب البعث هو تحرره من السلطة. فإذا أصر على أن يكون "خيارا استراتيجيا" للسوريين جميعا، وثابر على التماهي مع السلطة الواحدية، فسيكون قد أفتى بأن التحول نحو الديمقراطية هو نهاية مطافه. ومن جهة أخرى، إن الحزب الذي لا يحكم دون حالة طوارئ غير مقننة وغير موقوتة، إنما يشهد بأن حكمه غير طبيعي ويجازف بأن يكون طارئا في تاريخ بلاده.

أمام السوريين، بعثيين وغير بعثيين، تنبسط مرحلة غير واضحة الملامح، لكن الأكيد أن نظام الحزب الواحد والتمييز بين السوريين بمعيار الولاء أو الانتماء الحزبي استنفد معناه وقدرته على التجدد، وبات رجعيا بكل معنى الكلمة. الدلائل تتكاثر اليوم على أن الغريزة البعثية لم تعد كافية وحدها

لحكم البلد. وما جرى في جامعة حلب مؤشر مهم هنـــا أيضـــا. فالاندفاعـــة الغريزية اتجهت نحو قمع الطلاب وضربهم وتوقيفهم، وكانت شعبة الحزب أحد مسارحها. لكن يد الغريزة لم تعد طليقة لأسباب متعـــددة ألمحنـــا إلـــى بعضها. وهو ما ينعكس في إحجام "عقلاني" متكرر يتلو أقـــداما غريزيـــا منفعلا. طلاب حلب الموقوفون نقلوا إلى مخفر الشرطة حيث عوملوا معاملة حسنة، وأطلق سراحهم خلال ساعة.

الخيار الأحسن لسورية اليوم هو أيضا أحسن لحزب البعث أيضـــا (العكـــس غير صحيح). وهو ليس خيارا بين وجود البعث أو عدمه بل بـــين وجـــوده حزبا ودولة ووجوده حزبا بين أحزاب أخرى في حياة سياسية طبيعية.

في مصلحة سورية والسوريين أن يوجد حزب سياسي سوري اسمه حـــزب البعث العربي الاشتراكي في... المجتمع المدني.

نشرت المقالة في 2004/3/7.

اعتصام دمشق:

فاعلون مترددون وإعلام يقيني

يصعب على أي كان وضع تقدير، ولو تقريبي، لعدد معتصمي الذكرى الحادية والأربعين لفرض حالة الطوارئ في سورية، وهي الذكرى التوأم لاستيلاء حزب البعث على السلطة في سورية. التقدير صعب لأن موقع الاعتصام الكائن قبالة "مجلس الشعب" مزدحم عادة بالمارة، لكن كذلك لأن عناصر الأمن وحفظ النظام كانوا بلا شك المجموعة الأكثر عددا. يضاف إلى ذلك أنه لم يتسن للمعتصمين أن يتجمعوا أصلا قبل أن تبدأ عناصر حفظ النظام بمحاصرتهم وتفريقهم. ورغم علم السلطات المسبق بموعد وموقع الاعتصام (وقد كان علنيا، شيمة الأنشطة المعارضة كافة خلال بضعة الأعوام الأخيرة)، فقد امتنعت عن اتباع منهج وقائي أقرب إلى ذهنيتها المعتادة، أعني اعتقال بعض الناشطين المبادرين ووأد المبادرة في مهدها. عوضا عن ذلك، يبدو أنها قررت العمل على خطين: الأول هو تفتيش الحافلات القادمة إلى دمشق لمنع من يشتبه بمجيئهم للمشاركة في الاعتصام. والثاني هو تفريق المعتصمين ومنع انبثاق "الرسالة" الاحتجاجية التي يرغبون بتوصيلها إلى عموم مواطنيهم.

ليس من الواضح أية أسس اعتمدتها السلطات لفرز المشتبه بهم من القادمين إلى دمشق للمشاركة في الاعتصام، لكن أجهزتها أحرزت صيدا موفقا في حالة واحدة على الأقل. فقد عثرت على لافتات معدة لترفع في الاعتصام بحوزة قادم من بلدة السلمية. وقد أوقف الرجل، وأخذ إلى مقر كتيبة حفظ النظام في بلدة حرستا قرب دمشق.

بالمقابل، كان واضحا أن لدى عناصر الأمن وحفظ النظام قرارا بتفريق التجمع، لكن دون التورط في أفعال قمعية عنيفة. فقد حثوا المعتصمين على

التفرق متذرعين بأن التجمعات ممنوعة حسب القانون. كان من الواضح أيضا أن هناك طرفان مترددان أمام مقر السلطة التشريعية السورية ظهر يوم الثامن من آذار: عناصر الأمن والشرطة من جهة، وجمهرة المعتصمين الصغيرة من جهة ثانية. ومن غير المستبعد أنه كانت لدى الأولين أوامر بعدم إراقة دماء أو استخدام "قوة مفرطة"، وهو ما لم يعتادوا على غيره. فيما توجس الأخيرون طيلة وقت تجمعهم الوجيز مما هو أسوأ. كان التردد ظاهرا حين خاطب عميد في الشرطة أكثم نعيسة، رئيس "لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان"، أنه سيتم توقيف من يثابرون على الاعتصام. فقد رفع نعيسة يديه إلى أعلى وطالب المعتصمين الآخرين بأن يحذو حذوه وتقدم نحو وسط الشارع. في لحظات كهذه، يستحيل تقدير ما سيجري بعد ثوان أو ما يفكر فيه المشاركون. لم يجر شيء، ولوهلة عاد رافعو الأيدي إلى مواقعهم على الرصيف. لكن بعد وهلة أخرى، أو ربما في اللحظة نفسها لكن على رقعة أخرى من مسرح الاعتصام، بدأ التوقيف. فقد كان المسرح مجزءا تحتل عناصر الأمن والشرطة معظم مساحته، فيما شكل المعتصمون جزرا صغيرة ومبعثرة فيه.

حين أبرز بعض المتجمهرين لافتات تطالب بإلغاء حالة الطوارئ انتزعها الشرطة من أيديهم ومزقوها فورا. وأخذوا يطوقون بأعداد كبيرة أفراداً أو مجموعات صغيرة من المعتصمين، ثم يودعونهم في "ميكروباصات" من النوع الذي يستخدم للنقل الداخلي في دمشق، مرفقين بعدد من عناصر حفظ النظام.

يبدو أن القمع فعل معدٍ وفاتح للشهية معا. فما أن أوقف أول الأشخاص حتى انتشرت العدوى لتشمل معتصمين وغير معتصمين، وأخذت آلة الاعتقال تشتغل من جراء ذاتها، غريزيا إن صح التعبير. ووجدنا أنفسنا نجتذب إلى داخل الدوامة بطريقة ربما كان يمكن تجنبها لو كانت قوة حفظ

النظام مدربة على تدخل مرن في فض التجمعات؛ ولعل مثل هذا ينطبق على معظم المتجمعين. وقد نكون اعتقلنا بسبب حيرة عناصر الأجهزة وافتقارهم إلى المرونة واتخاذ القرارات في مسرح الحدث، وليس بسبب عزم أكيد من جهتهم على تلقيننا درسا. ببساطة لقد فعلوا الشيء الوحيد الذي يعرفونه، والذي لم يدربوا على الحيدان عنه.

وإذ انفتحت شهيتهم اقتحموا مقهى الروضة القريب الذي يرتاده المثقفون الدمشقيون، واعتقلوا أشخاصا بينهم سعيد البرغوثي الناقد الفلسطيني الذي لم يكن مشاركا في الاعتصام، وعضوا في جمعية حقوق الإنسان اختاروه لأن وجهه مألوف لهم في منتدى الأتاسي، فيما تركوا المخرج السينمائي أسامة محمد بعد أخذ اسمه.

لكن رغم نقص مرونة لدى قادة قوة حفظ النظام فإن فض التجمع سار بصورة معقولة: دون قطرة دم واحدة. بل ودون إذلال وفقا للمعايير السورية للكرامة التي تميزت في العهد البعثي بارتفاع عتبة الشعور بالذل. ولم يذكر أي من المعتقلين أنه وجهت له كلمات قذرة في مقر كتيبة حفظ النظام. وحين خاطبني أحد العناصر بنبرة آمرة رد عليه أكثم نعيسة بنبرة غاضبة، وانتهى الأمر بعد "منابرة" استغرقت أقل من دقيقة واحدة. كما لم يتعرض أحد منا للضرب في مقر الكتيبة. بل لم يجر أي نوع من التحقيق. اكتفوا بأخذ معلومات شخصية عنا، وأضافوا لها سؤالا عن مكان التوقيف أو عن سبب التواجد في ذلك المكان. وأرجح أنه كانت لديهم رغبة في أن يجيب الموقوفون بأنهم كانوا هناك صدفة، ولم يقصدوا المكان بغرض المشاركة في الاعتصام. لكن عددا لا بأس به منهم قالوا إنهم جاؤوا للمشاركة بالفعل.

كان بيننا عدد من الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالاعتصام ولا بمقهى الروضة: رجل أتى من المالكية في أقصى شرق سورية ليحجز موعداً مع

طبيب صدف أن عيادته قريبة؛ شخص آخر، خمسيني، كان يهدد بأن من أوقفوه سيلقون جزاءهم لأنه على علاقة قوية بـ"الدولة"؛ وشخص ثالث غامض لم يتحدث مع أحد، لكنه بدا لا مباليا مع ذلك. يضاف إلى هؤلاء ماثيو ليرفلد، السكرتير الثالث في السفارة الأميركية في دمشق، وقد أطلق سراحه بعد قرابة ساعة. وقيل أيضا أن نيل ماكفركوار، مدير مكتب الشرق الأوسط لصحيفة نيويورك تايمز، كان بين الموقوفين.

كان عدد الموقوفين بين أربعين وخمسين، ذكرت مواقع إلكترونية سورية أسماء 34 منهم. وقد أفرج عن النساء الستة بعد قرابة ساعتين، فيما أفرج عن الباقين تدريجيا خلال ساعتين أخريين أو أزيد قليلا.

ما الذي يمكن أن يستخلصه المهتم بالشأن العام السوري من وقائع الرد على الاعتصام، وهي لا تقل دلالة عن الاعتصام ذاته؟ من الواضح بداية أن السلطات السورية لا تريد ممارسة قمع مكشوف وواسع النطاق، وبالخصوص أمام وسائل الإعلام. هل السبب عجز عن القمع أم قرار بعدم القمع أم تضارب في الأوامر والتوجيهات؟ هذا أمر يخرج عن نطاق هذه المقال. لكن يمكن القول منذ الآن أن ما جرى يوم ذكرى إعلان حالة الطوارئ يسير على نسق بات مألوفا في تعامل السلطات مع أنشطة مستقلة ومعارضة: اندفاع نحو القمع يتلوه تراجع سريع (وسنخصص له تناولا مستقلا).

في المقام الثاني تلفت النظر تغطية إعلامية مدهشة في سرعتها وفوريتها. والشيء الأكثر سوريالية، حين نضع في بالنا تاريخ القمعية السورية الفظيع والمكتوم في آن معا، هو قيام الموقوفين أنفسهم ببث حي ومباشر لأخبارهم توقيفهم إلى صحف وفضائيات وصحفيين وأصدقاء عبر أجهزة الهاتف الخليوي التي أعيدت لحائزيها بعد قرابة ساعة من مصادرتها منهم.

بالمقابل كان هناك تناسب عكسي بين سرعة وفورية نقل الأخبار وبين دقتها. بعض التغطية لرد السلطات على الاعتصام يشبه إلى حد بعيد كلام الإعلام السوري: المبالغة التي تصل حد التهويل، حذف الطابع المتردد و"التجريبي"، وبالطبع غير "الملحمي"، للاعتصام والمشاركة فيه لمصلحة خطاب قاطع وبطولي. وفي هجسها بالأكبر والأضخم، وبمراكمة رأسمال رمزي سريع، تغفل ممارسة من هذا النوع أن خطاب التهويل يسيء إلى النشاط نفسه، وإلى الحركة الديمقراطية بصورة عامة: فأحسن مئة مرة أن يكون عدد المعتصمين 100 أو 150 (وهو التقدير الذي أرجحه) وتستنفر "الدولة" كلها ضدهم، من أن يكون 400 أو 600، أي ما لا يزيد كثيرا على 100 أو 150، وبخاصة إن قوبل بسكان دمشق الذين يزيدون على 4 ملايين أو بـ"المسيرات الشعبية" البعثية، المليونية دائما. إن 100 أكثر بكثير من 600 في "جبر الديمقراطية"، تماما كما أن نسبة 51% اكبر بكثير من 99,99%. أحسن كذلك أن يعتقل أربعون أو خمسون شخصا (بعضهم ليسوا "أعضاء أو أصدقاء أو مؤيدين" لأي كان، إن حاكينا لغة أحد التصريحات) من أن يعتقل 98 أو 104!

من جهته قرر رئيس تحرير صحيفة "البعث"، وفقا للمنطق نفسه، وإن اختلف الموقع، أن عدد المتجمعين لم يزد على ثلاثين شخصا بينهم دبلوماسي أجنبي وعدد من الصحافيين، دون أن يفوت على نفسه فرصة التمتع بطرح سؤال معبر عن الاستخفاف: "ماذا بقي؟". وسيكون من باب طلب المحال أن نتوقع من رئيس تحرير الصحيفة المذكورة أن يأتي بنفسه إلى موقع الاعتصام أو أن يوفد من يغطي الحدث. على كل حال تفسر ممارسة إعلامية من هذا النوع سبب

توزيع "البعث" بين 3000 و5000 نسخة يوميا، أي ما بين 500/1 و300/1 من عدد أعضاء حزب البعث.

اليوم الإعلام ميدان فسيح للمعركة الديمقراطية وسلاح فتاك فيها في الوقت نفسه. فقد نال توقيف عشرات من الأشخاص لمدة أقل من خمس ساعات تغطية إعلامية غير مسبوقة تفوق ما حظيت به جملة وقائع "سنوات الموت" السورية التي امتدت عقدين من السنين وراح ضحيتها عشرات الألوف. هذا تطور مهم، لكنه يمكن أن يكون بالغ الخطورة. فكما "احترق" الإعلام العربي في الستينات بحطب أكاذيبه، وكما أفضى "احتراق" إعلامنا إلى لجوء مواطنينا إلى التماس أخبار بلدهم من كل مكان عدا أجهزة الإعلام المحلية، فإن ممارسة إعلامية لا تحترم المعلومة الموثقة تجازف بخسران احترام الناس لها. ونفترض أن الحركة الديمقراطية السورية لا تريد أن تضيف إلى ضعفها ارتيابا في قدرتها على قول الحقيقة.

نشرت في 2004/3/16.

سوريا أمام المنعطف، مـن هنا إلى أيـــن؟

كتب هذا المقال تحت تأثير تجربة توقيف قصيرة يوم 8 آذار 2004. لكن لم تمض أيام قليلة حتى وقع حدث قدر له أن يطلق مسلسلا من العنف والتخريب دام أياما. وإذ يبدو اليوم أن الطور الحاد من أزمة 12 آذار قد انتهى على أرجح تقدير، فإن عقابيل الأزمة وأطوارها اللاحقة والحلول السليمة لها ستأخذ وقتا أطول.

لقد أبقيت على الصيغة الأولى للمقال دون تعديل يذكر رغم التغير العاصف للحساسيات ودواعي القلق خلال بضع الأيام الأخيرة، ورغم ما سيبدو لكثيرين، ولي أيضا، من تقادم سريع لنبرة وتحليل النص. فإذا كانت بؤرة القلق قبل 12 آذار هي "الفراغ القمعي" غير المعاوض، فإن احتمال "انتفاضة قمعية" منفلتة هو الذي يشغل البال أكثر من غيره بعد 12 آذار. لكني أشعر أن ما يبدو متقادما اليوم لن يلبث أن يبدو أقل تقادما بعد أيام أو أسابيع (وإنما بالأيام والأسابيع يقاس زمن الراهن السوري). أيا يكن، نرجح أن انفجار القامشلي وامتداداته إلى غير منطقة في البلاد قد آذن بانتهاء حالة الشلل والجمود التي طبعت السياسة الداخلية السورية منذ ثلاثة سنوات. وأمام هذا المنعطف المتوقع والمفاجئ في آن معا، سمة الحدث التاريخي دائما، لا يبدو أن الخيارات سهلة أمام أي من الفاعلين السوريين، رسميين ومدنيين، عربا وأكرادا. لكن إذا كان من غير الواقعي أن نأمل بحصول الأحسن، فإن من الممكن ومن اللازم أن نعمل على منع وقوع الأسوأ.

فراغ قمعي؟!

طوال بضع الشهور الأخيرة كان في وسع المراقب للشأن الداخلي السوري أن يرصد نسقا ثابتا في تعامل السلطات السورية مع حركات مستقلة أو

معارضة تحاول إثبات حضورها علنا في الميدان العام. يسير هذا النسق على الشكل التالي: اندفاع قوي نحو القمع يتلوه انكفاء سريع و"لفلفة" للمشكلة. على هذا الغرار تراجعت المحكمة العسكرية في حلب في نهاية الشهر الأول عن قرارها بإصدار الأحكام على أظناء قضية الأربعة عشر في حلب (وهم يحاكمون طلقاء) دون سماع شهود الدفاع أو إتاحة الفرصة للمحامين لتقديم دفوعهم. وكما سرّعت المحكمة فجأة من إجراءاتها وأجرت ثلاثة جلسات خلال أسبوع واحد بعد أن كان تواتر الجلسات واحدة شهريا تقريبا، فقد انعطفت فجأة وبزاوية حادة لتعود إلى قبول ما رفضته قبلا وإلى تواتر الجلسات السابق. وفي 25 شباط الماضي هوجم طلاب معتصمون في جامعة حلب احتجاجا على المرسوم الرئاسي رقم 6 الذي يلغي التوظيف الآلي للمهندسين في قطاع الدولة. وبعد ضرب الطلاب وإهانتهم من قبل البعثيين في شعبة الحزب في الجامعة، سيقوا إلى مخفر شرطة قريب حيث أحسنت معاملتهم وأفرج عنهم. ولم يحد التعامل مع اعتصام جرى في دمشق في 8 آذار احتجاجا على استمرار حالة الطوارئ عن النسق ذاته. فقد اندفعت الآلة القمعية إلى اعتقال عشرات المعتصمين دون أن توفر بعض عابري السبيل ودبلوماسي أجنبي وصحفيين عرب وأجانب، وبعد ساعات فقط أفرج عن الجميع دون اتخاذ أي إجراء ضدهم. وقبل بضعة شهور أوقف كاتب هذه السطور لوقت وجيز لأنه كتب مقالا "يهاجم فيه الحكومة القديمة [ميرو] والجديدة [عطري]" و"ينتهك الخطوط الحمر" وفقا لما قاله ضابط في جهاز الأمن، لكن المشكلة لم تلبث أن طويت مع رغبة صريحة باعتبار الأمر "كأن شيئا لم يكن".

كنت كذلك بين موقوفي يوم 8 آذار. وبينما كان بعضنا يتصلون بهواتفهم الخليوية بفضائيات وصحف وأصدقاء ناقلين أخبار توقيفهم، كان الشعور الذي تملكني أثناء ساعات التوقيف الأربعة هو القلق، القلق من ضعف السلطات لا من قوتها. إنه كذلك قلق من أن التوقيف ليس توقيفا، من إمعان

الأسماء في الانفصال عن المسميات، من حالة اللانظام أو الفوضى المادية والدلالية "المؤذنة بخراب العمران". وبينما قد تكون قوة الحاكمين، غير المقيدة بخاصة، خطرا على المحكومين، فإن ضعفهم غير المعاوض خطر على الكيان السياسي برمته، قبل أن يكون خطرا على الحاكمين أنفسهم. ولا يمكن حتى للمعارض الذي خبر القوة القمعية العمياء أن لا يخشى من تراجع "وازع السلطان" دون حلول "وازع القرآن" أو ما يعادله محله. ويكون الضعف القمعي أسوأ، بعد، حين يكون عنصرا في ضعف عام متعدد المستويات، أشبه ما يكون بالشلل. والأخطر بإطلاق أن يكون ثمة نظام قمعي وعاجز عن القمع في آن معا. فحين يكون بنيان السلطة وركائز الاستقرار الداخلي مؤسسة على القمع، وفي الوقت نفسه القبضة القمعية واهنة، فإن هذه إجازة أكيدة للفوضى. وإذا كان من المبكر القول إن القمعية، التي كانت الركن الركين لقوة النظام هنا، قد تحولت إلى عبء ثقيل عليه، فإن القول إننا سائرون بخط مستقيم نحو تحولها إلى مصدر ضعف مناسب وفي وقته.

يمكن القول أيضا إننا إزاء حالة فراغ قمعي. وليس ثمة ما يشير إلى أن هذا الفراغ المتولد عن العجز مرشح للامتلاء بسلطة قضائية مهابة أو نظم قانونية فعالة أو حوار سياسي نشط بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين السوريين. والمشكلة أن الأسباب ذاتها التي أفضت إلى حالة الضعف والفراغ، أعني مزيج الضغط الخارجي والعجز عن معالجة المشكلات الداخلية، تستوجب القدرة والحكمة. ولعله لم يمر على سوريا، منذ عقود، ظرف تحتاج فيه إلى كل قوتها وكل وحدتها أكثر من الظرف الحالي؛ ولعله منذ عقود، بالمقابل، لم تظهر سورية الرسمية درجة من شلل الإرادة وبلبلة الإدراك أكثر من هذا الظرف. كل ذلك خطير ومشؤوم.

لا ترتد قوة أي نظام إلى قدرته على القمع بالطبع، لكن عجز أي نظام عن

القمع مؤشر أكيد على ضعفه. فالقمع وظيفة أساسية من وظائف الدولة وجهاز أساسي من أجهزتها. وتبديداً لأي سوء فهم محتمل فإننا لا نعني أن النظام لا يملك القوة المادية على الضرب والإكراه وتحطيم أية قوة داخلية قد تتحداه؛ ما نعنيه بالأحرى هو انخذال إرادة القمع والتحطيم تحت وطأة انكشاف القمعية السورية، بل الهزيمة الأخلاقية لنظام الحزب الواحد على العموم. وقد تفاعلت الهزيمة هذه مع كل من صعود المطالب الديمقراطية المحلية خلال بضع السنوات الأخيرة، والضغط الأميركي المباشر بعد احتلال العراق وما واكبه وتلاه من نشر وتعميم السجل الشنيع للبعثية العراقية، ومع فشل السلطات السورية في توسيع قاعدة ارتكازها الاجتماعية، لتقود إلى انثلام السلاح القمعي السوري. لذلك من غير المحتمل أن يستطيع النظام تنشيط وظيفته القمعية الشرعية إلا بقدر ما تكون هذه بندا في خطة إصلاحية متكاملة تنفتح على شرعية جديدة: شرعية ما بعد نظام الحزب الواحد. إن العجز عن القمع اليوم عنصر في عجز أشمل، وهو بمعنى ما ثمن العجز عن الإصلاح.

تجديد القمعية السورية

أصل الضعف السوري الراهن هو تثبت نخبة السلطة على مفهوم القوة/ القمع (بالتوازي مع غياب مفهوم الدولة في وعيها) الذي أثبت نجوعه المحلي والإقليمي منذ النصف الثاني من السبعينات وصولا إلى نهاية القرن العشرين. ما يغفله هذا التصور هو الشروط الدولية والإقليمية التي حفت بسياسة القوة السورية الناجحة: الحرب الباردة، التقاطع السوري الأميركي حول لبنان، المشاركة في الحرب الدولية ضد العراق ثم في مؤتمر مدريد في تسعينات القرن المنقضي. وفي المجمل ساعدت هذه الشروط على وضع المجتمع السوري بين قوسين، واختزاله إلى مجرد ركيزة لسياسة قوة محولة أو غير ذاتية.

بعد أن كانت هذه السياسة سيئة من وجهة نظر المصالح الوطنية السورية أضحت اليوم غير ممكنة: لم يعد ثمة تحويلات قوة، وتقاطع الأمس تحول، بعد 11 أيلول 2001 ثم بعد 9 نيسان 2003، إلى تعارض يتحكم الطرف الأميركي وحده بقرار وتوقيت التصعيد أو التهدئة فيه.

بعد تبدل بيئة القوة الدولية والإقليمية دخلت صيغة القوة/ القمع طور أفولها، وأخذ ينقلب عليها من أتاحوا بقاءها في الماضي، سواء الخارجيين الذين قدموا الغطاء لها أو منحوا تحويلات قوة مباشرة، أو بعض الداخليين الذين راكموا الثروات في ظلها وأضحوا يريدون تحديثها لأسباب اقتصادية واستثمارية. ويعني هذا الشرط أن الوظيفة القمعية باتت تحتاج إلى تأسيس جديد، سياسي ومعنوي وجهازي، كي تستعيد فاعليتها واعتبارها. فمهما بدا وقع ذلك غريبا على أسماعنا الديمقراطية فإن ما تمس الحاجة إليه في سوريا هو تجديد الوظيفة القمعية الضروري وليس إلغاءها الضار والمستحيل. ذلك أن نظاما قمعيا عاجزاً عن القمع قد يكون أسوأ وأخطر من نظام قمعي نشط. ثم إننا نميل إلى أن الحاجة إلى القمع ستزيد في الفترة القادمة بالتناسب مع دخول البلاد في مرحلة انتقالية جديدة غير واضحة الملامح. لقد انتهى القمع القديم العدواني، غير العاقل، المضاد للقانون والسياسة والمنفصل عن العدالة، عند تقاطع نضوب تحويلات القوة المغذية له مع انكشافه الأخلاقي. وإن لم تنفتح النهاية على نوع من القمع العاقل، المتجرد، المحكوم بالقانون، فإن السبيل الآخر هو الفوضى، أي تناثر العنف في المجتمع وخصخصته.

الديمقراطيون السوريون مطالبون بإدراك أن الخيار الأرجح أمامنا ليس وجود القمع أم زواله بل احتكار القمع أم تفشيه. وبينما قد يتعارض القمع المحتكر مع الشرعية، فإن القمع المتفشي على شكل عنف منتشر لا يمكن أن يكون شرعيا بالضرورة. ولا نظن أحدا يجادل في الظروف الحالية في

احتمال أن يكون العنف المنتشر تغييريا ومؤقتا ومؤسسا لشرعية جديدة، بينما من الوارد جدا أن يكون تدميريا ومديدا وعدميا. وليس من المستبعد أن ينتحل تفشي العنف قناعا إنقاذيا لأول وهلة ليبدو ردا على العجز القمعي ومنعا للأمور من الانفلات، لكنه قد لا يفضي في شروط الضعف العام الحالية إلا إلى حريق عام منتشر. هذه احتمالات واردة، وقد يفيد أن نعتبرها مسلمات ينطلق منها العمل السياسي المعارض والرسمي، بينما يضر بالتأكيد أن نتجاهلها.

على أن السؤال الصحيح، في الواقع، ليس ما إذا كانت القمعية السورية بحاجة إلى مراجعة وإصلاح، بل ما إذا كان من الممكن إصلاحها بمعزل عن عملية إصلاحية كبرى تعيد تأسيس السلطة والحياة السياسية السورية على قواعد دستورية وتمثيلية جديدة. ونميل إلى أن ضيق الوقت المتاح أمام جميع الفاعلين السياسيين المحليين الضعفاء يرجح إصلاحات إسعافية وجزئية، ويمنح دورا حاسماً للمسؤولين المباشرين وميزاتهم الشخصية، ويتطلب غير قليل من التوفيق والحظ.

الشلل المقعد

المشكلة البنيوية الأخطر سورياً هي تماهي السلطة والدولة، ما يرهن مصير الثانية بتقلبات حظوظ الأولى، وما يجعل التغيير السياسي الحيوي محفوفا بمخاطر تداعي النظام العام. وفي منعرج الضعف العام الذي قاد إليه الجوار الأميركي الضاغط والعجز عن استنفار الحيوية الداخلية (بسبب حالة الطوارئ المديدة وليس رغما عنها) أضحى مسار التماهي المذكور انحداريا بصورة مقلقة.

لم يتفرع هذا المسار من مجرد تمكن الأميركيين من احتلال العراق بسهولة وإسقاط نظام صدام البعثي، وبالتالي تحطيم أسطورة نظام الحزب الواحد، القائد، الصامد؛ لقد نشأ بالأحرى من التفاعل السلبي للنظام مع سقوط

نظيره العراقي وإيهام النفس بأن أسطورته هو لم تمس. فبعد قرابة عام من سقوط نظام بغداد لا يبدو أن نخبة السلطة السورية قد حاولت، أو حتى فكرت، في تطوير استراتيجية وطنية سورية للتعامل مع واقع جديد يطرح تحديات استراتيجية وسياسية وإيديولوجية واقتصادية، أو في توسيع القاعدة الاجتماعية السياسية لتحمل أعباء ومخاطر هذه المرحلة الحرجة فعلا. ويفسر تقرير صدر مؤخرا عن "المجموعة الدولية لمقاربة الأزمات" بعنوان "سوريا في ظل بشار" هذا الشلل بخشية النخبة من أن أي تعديل على بنية النظام قد يفضي إلى تقويضه كله. وإذا صح أنها تصدر عن مخاوف كهذه، فإن نخبة السلطة تكون قد حشرت نفسها في وضع مستحيل: لا تستطيع أن تتقدم ولا أن تتراجع، أو تتقدم فترا لتتراجع عنه بعد قليل. وهذا وضع بالغ الخطورة وهو، وليس محاولة الإصلاح، الذي قد يتسبب في انهيار عام.

إنقاذ وطني!

تعاني سورية من حالة ضعف عامة تتعدى نظامها السياسي لتشمل مجتمعها المدني وقواها السياسية ونخبها المثقفة. إن انغلاق النظام السياسي طوال أربع عقود والافتقار إلى آليات تصحيح وتجديد ذاتية هو السبب الأهم في الضعف العام الذي أخذ يرتد في السنوات الأخيرة على النظام نفسه. مضى وقت كان يمكن أن نجد نظاما أقوى من بلده؛ اليوم وبعد التحول الإمبراطوري للولايات المتحدة صار من الوارد جدا أن نجد، في "الشرق الأوسط" على الخصوص، نظما أضعف من بلدانها. وفي كل الأحوال باتت قوة النظم وضعفها تابعة لموقعها في النظام الإمبراطوري للشرق الأوسط. ففرص التكيف الإيجابي في ظل الإمبراطورية محدودة ومرهونة بمستوى التماسك الداخلي واتساع قاعدة ارتكاز النظم السياسية.

سورية في موقع قلق ضمن الترتيب الإمبراطوري الجديد. وفي بنيانها الحالي لا تستطيع الرد على ما يطرحه من تحديات، بل إن افتقار هذا البنيان للمرونة في سياق تغيرات كبيرة وعاصفة ينعكس تراكما للضعف.

إذا صح هذا التحليل فإنه يقتضي أن يفكر الفاعلون العامون، معارضون وغير معارضين، بالتحول نحو منطق الإنقاذ الوطني. العمل المطلوب من المعارضة بمختلف مكوناتها وتياراتها أكبر بكثير من مواجهة السلطة، وأهم بكثير من مسألة السلطة أصلا؛ إنه بالأحرى مواجهة الرأي العام بخطورة الأوضاع في البلاد وحولها، وبضرورة الخروج من هذا المأزق بأعلى درجة من التماسك الوطني وبأقل قدر من الخسائر. لتقاسم أعباء التعامل مع مرحلة الهجوم الأميركي، سورية محتاجة إلى طي صفحة نظام الحزب الواحد وبناء تحالف وطني عريض. الفشل في ذلك يهدد وحدة البلاد ويهدر عقودا وأجيالا إضافية.

استطراد حول أزمة 12 آذار

بصرف النظر عن أي تحليل لأسباب أزمة 12 آذار، وأي تقييم لأداء الأطراف المختلفة أثناءها، وأي احتمالات مستقبلية لتفاعلها، وأية عقابيل ستخلفها، فإن ما لا جدال فيه أنها ذات بعد سيادي يمس كيان البلاد ووحدتها، ولا يقتصر على اعتراضات مشروعة أو مشروعة جدا على حرمانات سياسية متنوعة. ولذلك بالذات قد تكون الأزمة منطلقا لتدشين "انتفاضة قمعية" تفك طوق الحصار الأخلاقي عن نظام الحزب الواحد، وتمكنه من الانتقال إلى مواقع الهجوم ومحاصرة المطالب الديمقراطية والتغييرية بذريعة أنها تعرض استقرار البلاد ووحدتها للخطر. وأهم من ذلك أن الأزمة قد تكون فرصة لتجديد القمعية السورية على أسس شرعية دون أن تكون عنصرا في عملية إصلاحية سياسية ومعنوية وجهازية وفقا لما تصور النص فوق، بل ومع اتخاذها منطلقا لدفن أية بقية باقية من نيات

إصلاحية. في تاريخ سورية الحديث بمجمله قامت الأخطار السيادية بمد حبل الخلاص لنخبة القرار من تحمل مسؤولية أخطائها السياسية، وأزمة 12 آذار قد لا تشذ عن هذا الدور "الإنقاذي" لصيغة القوة/ القمع، وقد تخدم كجرعة مقوية لتجديد شباب حالة الطوارئ المكتهلة.

لكن إن كتب لانتفاضة قمعية غير مقيدة أن تهب في وجه ما تعرض له نظام الحزب الواحد من انكشاف أخلاقي خلال العام الأخير فستحمل من المخاطر ما يفوق مخاطر الأزمة التي ولدت منها. ذلك أن القمع لا يمكن أن يكون غير علاج إسعافي في أحسن الأحوال. إنه وسيلة لإلحاق الهزيمة بخصم لا لتحقيق النصر الذي لا يمكن إلا أن يكون سياسيا.

بالمقابل يمكن لأزمة 12 آذار أن تكون منطلقا لانتفاضة إصلاحية يكون تجديد وإصلاح القمعية السورية عنصرا فيها، والتصدي للمشكلات الحقوقية والسياسية والثقافية الكامنة خلف تفجر الأزمة عنصرا آخر، وإعادة بناء الوطنية السورية على أسس دستورية وتمثيلية جديدة إطارها العام.

نشرت المقالة في 2004/3/21

العقد الاجتماعي«البعثي وتناقضاته»

لا شيء يجمع في الظاهر بين الغارة الإسرائيلية على موقع عين الصاحب السوري في 5 تشرين أول من عام 2003، وبين اعتصام طلاب في جامعة حلب في 25 شباط الماضي احتجاجا على المرسوم الرئاسي رقم 6 الذي يخلي الدولة من التزام سابق بتوظيف خريجي كلية الهندسة لمدة خمس سنوات. بيد أن الارتباط وثيق بالفعل. وهو على وجه التحديد ارتباط بين امتناع الحكم السوري عن الرد على الغارة الإسرائيلية وبين كل من المرسوم رقم 6 والرد بالقوة على اعتصام الاحتجاج عليه في جامعة حلب.

ويحيل الترابط بين الحدثين إلى ما قد نصطلح تسميته، بغير قليل من التجاوز، العقد الاجتماعي البعثي، أعني التزام نظام الحزب الواحد البعثي بالدفاع عن البلاد في وجه أية مخاطر خارجية من جهة، وبضمان حد أدنى من الحقوق الاجتماعية للسوريين من جهة أخرى، مقابل احتكار الحزب للسلطة وقيامه فعليا بمصادرة الحقوق السياسية للسوريين ومنعهم من العمل السياسي المستقل، وتقنين ذلك عبر حالة الطوارئ التي تجعل من ممارستهم للسياسة اعتداء على السيادة الوطنية، مثلها تماما مثل أي عدوان إسرائيلي.

يوظف هذا المقال مفهوم العقد الاجتماعي توظيفا محض إجرائي. فالمفهوم يتيح لنا رؤية تطورات الواقع السياسي السوري خلال الشهور الأخيرة من زاوية تعارضها مع التعهدات المعلنة للعقيدة البعثية، وفي الوقت نفسه نقد أسس العقيدة البعثية على ضوء التطورات الواقعية. هذا "التعاقد" الاصطلاحي لا يُلزِم قارئ المقال الإقرار بوجود إرادة تعاقدية بعثية، ولا بوجود هذا العقد على شكل مؤسسي أو دستوري في أي يوم من أيام حكم "الحزب" التي تعادل نصف عمر الكيان السوري الحديث. وفي سياق نقد الأسس العقدية لنظام الحزب الواحد على ضوء تطورات الشهور الأخيرة

سنفرد تناولا مستقلا لمفهوم "الوحدة الوطنية" البعثي من منظور تفجر العنف في مدينة القامشلي في 12 آذار الماضي وانتشاره خارجها في الأيام التالية.

أحشف حالة الطوارئ وسوء كيلة العدوان الخارجي!

لثلاث اعتبارات لا تستطيع السلطات السورية، ولا يحق لها، أن لا ترد على غارة عين الصاحب التي استهدفت التراب الوطني. أول الاعتبارات مشتق من محض مفهوم الدولة السيدة بصرف النظر عن نظام حكمها وعقيدة الحزب الحاكم فيها. فالدفاع عن البلاد هو ركن أساسي من أركان سيادة الدولة، التي تنفرد، لذلك، بامتلاك الحق في إعلان حالة الحرب وعقد السلم، وتحتكر مجمل علاقات البلد الخارجية مع الدول الأخرى. فإن فشلت في القيام بهذه الالتزام السيادي فإن الباب يغدو مفتوحا لقيام بعض مواطنيها بانتداب أنفسهم للقيام بهذا الواجب، وتاليا منازعة الدولة سلطتها وشرعيتها. (وما يسمى الإرهاب الإسلامي والعربي هو في معظم حالاته رد على تقاعس الدول وعجزها عن القيام بالوظيفة الدفاعية الحيوية).

يرتبط الاعتبار الثاني بالعقيدة البعثية المؤسسة على قيم الوطنية وتحرير الأرض ومواجهة الأعداء. تركز هذه العقيدة بالذات على تصور حربي حصرا للمواجهة مع العدو، وتنشر خطاب حرب وتعبئة، وثقافة طوارئ وخطر وأمن. كذلك تجعل النخبة البعثية من نفسها معيارا للوطنية، ومن مدى اقتراب السوريين الآخرين من مواقفها وسياساتها برهانا على وطنيتهم، وتصادر حقهم في النقد وتمارس ضدهم سلاح التخوين حين يرتئون تصورا مختلفا للوطنية السورية. وتصادر ما سميناها ثقافة الطوارئ على اعتبار الرد على العدوان الخارجي أو صمود البلاد في وجهه المبرر الأسمى لأية إجراءات سياسية أو اقتصادية أو قانونية تتخذها. ومن هنا الاعتبار الثالث الذي يتصل تحديدا بحقيقة أن تهيئة الشروط المناسبة

للرد على العدوان هي الذريعة المعلنة لحالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ استولى حزب البعث على السلطة قبل 41 عاما. فإذا لم تفد حالة الطوارئ في ضمان شروط أفضل لحماية البلاد من اعتداء صريح على التراب الوطني، فبم ستفيد؟!

واختصارا: إذا امتنعت السلطة عن الرد على عدوان خارجي فإنها تخسر، من حيث المبدأ، حقها في: (1) منع مواطنيها من محاولة الرد عليه؛ و(2) مصادرة حقهم في النقد والاحتجاج؛ (3) إدامة حالة الطوارئ. وهو ما يعني طرح شرعية وأسس نظام حكم الحزب الواحد للتساؤل العام من قبل السوريين جميعا.

ومن ناحية سياسية، فإن للرد على أي اعتداء على البلاد مفعولا ردعيا يوفر عليها مخاطر التعرض لاعتداءات أخرى في حال أفلت المعتدي من العقاب. وبالعكس فإن عدم الرد، مهما يكن السبب، "يكسر عين" الدولة ويفضي عمليا إلى تخفيض مرتبة سيادتها بين الدول السيدة.

...وحشف "الاشتراكية" وسوء كيلة عدم التوظيف!

كذلك لا يستطيع النظام أن يتنكر من طرف واحد لالتزام سابق دون أن يبيح للطرف الآخر أن يدافع عن نفسه. كانت متطلبات التنمية التي حددتها نخبة النظام نفسه قد دفعته، في قبل ثلاثين عاما، إلى التعهد بتوظيف خريجي كليات الهندسة لمدة خمس سنوات؛ وهذا التعهد هو السبب في تفضيل طلاب كثيرين الالتحاق بهذه الكليات، بمن فيهم طلاب كان في وسعهم الالتحاق بكليات أخرى. في السبعينات والثمانينات وأكثر من نصف التسعينات كان بعض الطلاب المرتاحين ماديا يشكون من التطبيق الإجباري للتوظيف. في النصف الثاني من التسعينات صار التوظيف اختياريا: الدولة ملزمة بتوظيف من يرغب من المهندسين. اليوم صار عدم التوظيف إجباريا، دون أي حوار مسبق مع الطلاب أو من قد يمثلونهم (اتحاد الطلبة،

نقابة المهندسين)، ودون أية إجراءات تصحيحية (تمييز إيجابي بحقهم في مجال القروض أو السكن...)، ودون أي شرح لمبررات القرار، ودون إعطاء مهلة سماح (خمس سنوات مثلا، مدة الدراسة في كليات الهندسة) بحيث ينطبق المرسوم فقط على من يلتحقون بكليات الهندسة بعد صدوره. هنا أيضا لا تستطيع السلطة أن تجمع بين حشف "الاشتراكية" وسوء كيلة عدم التوظيف، ولا بين التخلي عن مبدأ التوظيف العام ومصادرة حق الإضراب أو الاعتصام والتنظيم النقابي المستقل. فجوهر "العقد" الاشتراكي أو الديمقراطي الشعبي، وسورية دولة ديمقراطية شعبية واشتراكية بصريح نص دستورها ذاته الذي أعطى لحزب البعث احتكار السلطة، يقوم على ضمان ما يفترض أنها حقوق المواطنين الاجتماعية من عمل وتعليم وطبابة وسكن.. مقابل تجريدهم من حقوقهم السياسية والإنسانية. ورغم أن نظام الحزب الواحد لم يلتزم في أي يوم بتلك الحقوق الاجتماعية بصورة منسجمة، فإنه لأول مرة يجمع بين تقنين التخلي عنها وقمع الاحتجاج عليها.

من جهة أخرى، إن الموقع الذي تحتله سلطة حزب البعث الاشتراكي في الاقتصاد الوطني ترتب عليها مسؤولية أساسية في تأمين الحد الأدنى من الدخل للمواطنين السوريين جميعا. فالنظام "الاشتراكي" البعثي يحتكر إدارة الموارد الوطنية، وينفرد بتحديد أولويات الإنفاق العام، ويملك المشاريع الاقتصادية الأساسية، ويتحكم بتوزيع المشاريع الرابحة على من يناسب نخبته (الهاتف الخليوي مثلا)، ويضع الخطط التنموية، و وهو فوق ذلك يشرف إشرافا حصريا على الجامعات، ويتحكم بخيارات الطلاب لكلياتهم، ويحتكر النشاط النقابي. الغنم بالغرم. وكل هذه السلطة والامتيازات دون التزامات مقابلة هي وصفة للانفجار الاجتماعي.

نهاية عقود

قلنا: لا يمكن للسلطة أن لا تدافع عن البلاد وأن تستمر في فرض حالة الطوارئ؛ وقلنا: لا يمكن لها أن تتخلى عن التزاماتها الاجتماعية وان تمنع المتضررين من الاحتجاج، بل وأن تفصل خمسة من الطلاب المعتصمين فصلا نهائيا من جامعة حلب. لكن هذا بالضبط ما حصل، ولم يكن لامتناع الإمكان الحقوقي أو الأخلاقي أن يؤثر على الإمكان السياسي. هذا يكشف في الواقع حدود المقاربة الحقوقية، وبالخصوص في غياب سلطات مستقلة (تشريعية، قضائية، اجتماعية..) تراقب انضباط العلاقة بين السلطة السياسية والمبادئ والقيم الاجتماعية. ودون سلطة معدِّلة تنفلت السلطة السياسية دون ضوابط وترتد في الوقت نفسه إلى القوة الخام. والقوة تتيح جمع ما لا تجمعه مبادئ العدالة من حشف وسوء الكيل. لكن هذا الاجتماع المستحيل، أخلاقيا وإنسانيا ووطنيا، هو بالضبط أصل المزيج الانحلالي الذي ننغمر فيه: تفكك اجتماعي وقهر سياسي وخراب لغوي وتشوش عقلي واغتراب معنوي وضعف عسكري.

قد لا تكون السياسة حقوقا وأخلاقا ومبادئ لكن سياسة دون حقوق وأخلاق ومبادئ هي تدمير ذاتي لا أكثر ولا أقل.

لا يرد على هذه المناقشة بأن سوريا، وبصرف النظر عن نظام حكمها والحزب الحاكم فيها، لا تستطيع الرد عسكريا على العدوان الإسرائيلي. فليس للمناقشة الحالية علاقة من قريب أو بعيد بمنطق التهييج الإيديولوجي والسياسي من نوع المطالبة بفتح جبهة الجولان الذي انتعش محليا ووقتيا بعد الغارة، ولا بالمنطق التخويني الذي نجده منتعشا هذه الأيام عند أصوات سورية في الخارج. كذلك لا يحيل التحليل إلى ضرورة إلغاء المرسوم رقم 6 وعودة الدولة إلى الالتزام بتوظيف المهندسين. المسألة بالأحرى تتصل بضرورة إعادة النظر بقواعد عمل النظام السياسي الذي يراكم العجز عن مواكبة حاجات السوريين ومطالبهم الاجتماعية والسياسية والمعنوية من

جهة، وعن الرد على الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته من جهة أخرى، فضلا عن تطوير قدرة البلد على الاستجابة الفاعلة لتحديات تغير البيئة الإقليمية والدولية ومشاريع إعادة هيكلة المنطقة.

إن تراكم الاختلالات السياسية والاجتماعية والقانونية والإيديولوجية في البلاد يطرح مسألة التغيير السياسي بصورة بديهية. بكل بساطة، ثمة مطالب وطنية واجتماعية باتت تفوق قدرة النظام القائم على تلبيتها أو الاستجابة لها.

انتهى العقد الاشتراكي السوري، وانتهى أيضا عقد حالة الطوارئ إن جاز التعبير. تحللت السلطة من التزام ينص عليه الأول (في سياق تحلل شامل، وإن يكن مقنعا، من "الاشتراكية")، وامتنعت عن الالتزام بما يمليه عليها الثاني. فإذا استمر نظام الحزب الواحد بعد انفساخ عقوده فلن يقود إلا إلى انحلال عام.

بالمقابل، لا يمكن للسوريين تحمل أعباء مرحلة ما بعد عقود الحزب الواحد إلا بقدر ما تتحرر طاقاتهم على العمل المشترك والدفاع الجماعي عن النفس. هذا يعني: (1) إلغاء حالة الطوارئ والقوانين والمحاكم الاستثنائية وجميع مترتباتها، وبمفعول رجعي؛ (2) حرية العمل النقابي والسياسي والاحتجاج السلمي.

نشرت في 2004/4/17

اعتقال طلاب الجامعة:

سياسة العزل السياسي والجيلي

اعتقل مساء يوم السبت 24 نيسان 12 طالبا من جامعتي حلب ودمشق في مقهى قريب من المدينة الجامعية بدمشق. بعض الطلاب الحلبيين من المفصولين نهائيا من الجامعة، وبعضهم الآخر من اتحاد الطلبة (مهيار خشروم، ناصر بابنسي، موريس عايق، مصطفى اليوسف) لأنهم شاركوا في اعتصام احتجاجي على المرسوم رقم 6 الذي يخلي الدولة من التزام بتوظيف المهندسين خمس سنوات بعد تخرجهم. ويبدو أنهم كانوا في دمشق سعيا وراء حشد تضامن زملائهم في جامعة دمشق مع قضيتهم.

اعتقال الاثني عشر غير منقطع الصلة بموجة من النشاط الطلابي يتصدرها منذ أشهر طلاب من جامعة حلب، وذلك عبر العديد من الاعتصامات وتجارب العمل الجماعي شبه المنظم. ينتهك هذا النشاط الطلابي أكثر من "خط احمر": أولها محاولة الانتظام المستقل عن النظام وأجهزة سلطته، "المنظمات الشعبية"، وهذا خطير لأنه يثبت أن السوريين قادرون على أن يلتقوا وينتظموا ويعالجوا مشكلاتهم دون المرور الإلزامي بالسلطة ودون الحاجة لها؛ ثانيها استعادة الفئة العمرية الأكثر أهمية إلى الحياة العامة، الشباب، مع ما هو مأثور من أن الشباب بحد ذاتهم خط أحمر، أي امتياز حصري لسلطة نظام الحزب الواحد. والملاحظة المطردة تشير إلى وجود خط أحمر ثالث يخص الاتصال بين الشباب والجيل الأقدم من الناشطين (معتقلون سياسيون سابقون، مثقفون مستقلون...). ففي الآونة الأخيرة تواترت أمثلة متنوعة على سياسة العزل الجيلي، إن جاز التعبير؛ وهي سياسة تعتمد على تخويف الشبان وتهديدهم ومحاصرتهم بضغوط أهلهم وتشويه سمعتهم الأخلاقية من جهة، وعلى تكثيف المراقبة للكهول (هواتف، بريد إلكتروني، استدعاءات...)، يعزز هذه وتلك إبقاء "مؤسسة

الاعتقال السياسي" حية متربصة. وبإقامة الحواجز بين الجيلين ونصب حواجز العزلة عدد محدود من المثقفين والناشطين تضمن السلطات شيئين: أولا حراسة القطيعة الجيلية والاجتماعية والمعنوية بين الجيل الديمقراطي الأول، من كانوا شبانا في أواخر السبعينات وأواسط الثمانينات (وقد شكلوا "مادة" العمل السياسي المعارض قبل أن يسحقوا كجيل في مسار ذاك العقد التاسع من القرن العشرين) وبين شبان اليوم، الجيل الديمقراطي الثاني، وهم من مواليد ما بين أواخر السبعينات وأواسط الثمانينات. الأمر يتعلق بجولة جديدة من حرب قديمة، أعني استكمال سحق معارضي الرئيس حافظ الأسد على أيدي أجهزة أمنه ذاتها التي برمجت على هذه العملية. والثاني، إذاً، هو دفع التنظيمات القديمة التي لم يقض عليها السجن تماما إلى الموت. يمكن القول إن سياسة العزل الاجتماعي الحالية هي بالفعل استمرار لنظام الاعتقال السياسي، أو هي "تطوير وتحديث" لجهاز السجن السياسي.

ويبدو أن طلاب جامعة حلب المعتقلين قد تجاوزوا عتبة "تسامح" أجهزة حراسة العزلة والقطيعة. فمبادرتهم إلى الاحتجاج بحد ذاتها تحمل معاني بالغة الأهمية: فهي أولا مبادرة طلابية تنذر بدخول هذه الفئة النشطة الميدان العام الذي خلا منها منذ عقدين من السنين؛ وهي ثانيا مبادرة مستقلة، والاستقلال هو النقيض الجذري للشمولية والدليل الأكيد على خيبة خططها؛ وهي ثالثا احتجاج علني على شأن داخلي سوري وليست تضامنا مع فلسطين والعراق يستفيد من تواطؤ إيديولوجي بين السلطة ومجموعات كهلة "مستقلة" (تدفع ثمن استقلالها التنظيمي تبعية إيديولوجية ورمزية)؛ والأهم أنها احتجاج على قضية تتصل بطبيعة الخيارات الاجتماعية والاقتصادية لنخبة السلطة وبمستقبل سورية ما بعد اقتصاديات القطاع العام والشمولية. إنها بهذا المعنى الأخير مثال مبكر على الاتجاه المرجح لحركة الاحتجاج الاجتماعي في البلاد المتجهة نحو "الانفتاح".

كل ذلك يعطيها مضمونا ديمقراطيا أصيلا وقاعديا بالفعل. ويتعزز هذا المضمون بمبادرة الطلاب الواعية إلى كسر حواجز العزلة التي تفصلهم عن الحركة الديمقراطية، على علات هذه الحركة (شاركوا بفاعلية في الاعتصام التضامني أمام المحكمة العسكرية في حلب عندما كانت تحاكم الأربعة عشر)، وعن المثقفين الديمقراطيين، وبالخصوص عن زملائهم في جامعة دمشق. ومن يعرف سوريا والعقلية الأمنية التي نمت في ظل احتكار السلطة المديد فيها يدرك المعنى المهم جدا لمحاولة الطلاب الاتصال فيما بينهم بعيدا عن رعاية "الأخ الأكبر". هذا الاتصال فعل حرية وفعل تضامن وفعل احتجاج، تتعارض جوهريا مع "دستور" الشمولية.

لكننا إذ نضع واقعة اعتقال الطلاب في سياق تحليلي لثوابت القمعية السورية نجازف بأن نعمى عن اللاأخلاقية الجذرية لاعتقالهم من وجهة نظر الضمير الإنساني السوي. فالشبان الاثني عشر لم ينتهكوا أي قانون على الإطلاق، ولم يرتكبوا ما يجر عليهم اعتقالا أو مساءلة قانونية لو كانوا في أي من دول العالم المئتين الأخرى على الأرجح. وكل "جريمتهم" هي محاولة توسيع اهتمام الرأي العام بقضيتهم، أي برميهم إلى الشارع.

تُذكِّر هذه القطفة من المعتقلين الطلاب بدوام الشرط السوري الحاكم، شرط إباحة المجتمع للسلطة الجهازية. تذكر أيضا أن العلاقة السياسية الأساسية في سوريا لا تزال تقوم على الإخضاع والقوة. تذكر أن المبادرة الاجتماعية المستقلة ممنوعة. ويذكر الاعتقال، أكثر من أي شيء آخر، بأنه لا شيء يحمي السوريين في بلدهم، لا على المستوى القيمي ولا على المستوى القانوني ولا على المستوى المؤسسي. يذكر كذلك أن عزل الناس عن بعضهم واستتباعهم أفرادا وجماعات منفصلة هو جوهر الشمولية السورية. يذكرنا اعتقال 12 طالبا في أوائل عشرينات أعمارهم أننا شعب مباح بلا سند. وهذا وضع مؤلم أن يصله أي شعب. لا عجب أن يتخذ المجتمع

السوري وضع احدب ابن الرومي: متجمع على نفسه دائما خشية من صفعة جديدة.

يجمع نظامنا الاجتماعي اليوم بين أسوأ ما في اقتصاديات الانفتاح من تفكيك لشبكات الحماية الاجتماعية ومن بطالة واسعة ومن احتلال مصالح خاصة مافيوزية للدولة ونخر المؤسسات العامة لمصلحة شبكات زبونية وقرابية غير قانونية وغير قابلة للتقنين، وبين أسوأ ما في سياسة النظم الشمولية من قمع طليق وتجريم للاحتجاج والدفاع الجماعي عن النفس ومصادرة للاستقلال الاجتماعي. هذا ما احتج عليه الطلاب. إنه نظام أكبر سطوة للمال وأقل حماية اجتماعية، أشد إكراه حكومي وأقل مساحة للتضامن والدفاع الذاتي. إننا ندخل زمن ما بعد الشمولية بجامعات ضعيفة معدومة الشخصية، بنقابات مجوفة، بأحزاب مفوتة، بمجتمع بارِك ومنقسم على ذاته، وبالخصوص بدولة ضعيفة إن كنا نعني بالدولة القواعد المطردة لتنظيم السلطة في المجتمع. والأكيد، لذلك، أن ما سنلقاه وراء أكمة الشمولية هو وهدة "الانفتاح" الغائرة وليس مرج الديمقراطية المنبسط.

وليس إلا في سياق إعداد أفضل الشروط لاحتلال موقع امتيازي، اقتصادي وسياسي، في مرحلة ما بعد الشمولية يعتقل الطلاب، وتتخلى الدولة عن التزامات اجتماعية، وتفتح الجامعات الخاصة لأبناء النخبة الانفتاحية الذين هم أنفسهم ابناء النخبة الانغلاقية.

لا يزال التحليل المعياري المعتمد من قبل أطياف الحركة الديمقراطية يستند إلى رصد التعارض بين القمعية الرسمية وبين متطلبات الصمود ومواجهة العدوان والضغوط الخارجية، أي التنديد بإجراءات السلطة استنادا إلى معاييرها وإيديولوجيتها المشرعة. لكن دوام سياسة الاعتقال يكشف إفلاس هذا التحليل، وهو ما ينعكس اليوم بقوة على صدقية واحترام الحركة الديمقراطية. فأمر سياسات القمع والاعتقال لا يصدر عن خطأ إدراكي

ترتكبه نخبة السلطة، لكن مقاربته من زاوية تعارضه المفترض مع منعة البلاد وثباتها في وجه الأعداء...إلخ يشير إلى خطأ سياسي وتحليلي ترتكبه المعارضة. فوظيفة القمع قطع الطريق على تكون أية قوة اجتماعية أو سياسية تنافس على موقع مؤثر في مرحلة ما بعد الشمولية. إنه تسليف لحجز لموقع الصدارة الاقتصادي والسياسي في مستقبل للبلد يعاود مفهوم الاستقرار، بعد الدرس العراقي، احتلال الموقع الأهم فيه. اعتقال الطلاب، أيضا، صفعة لسياسة البيانات والعرائض (بعبارة محمد علي الأتاسي)، التي ركنت إليها الحركة الديمقراطية، بما في تلك العريضة التي طالبت بالتراجع عن فصل الطلاب الحلبيين وطلاب دمشق الأكراد، والتي لم تكد تبلغ وسائل الإعلام حين اعتقل الاثني عشر.

نشرت في 2004/5/10

أخطاء تطبيق في الماضي وانتخابات حرة في...المستقبل

نقطتان تلفتان الانتباه في ما نسب إلى الرئيس بشار الأسد إثر لقاءه وفدا إعلاميا أميركيا في 13 أيار الجاري. النقطة الأولى إقرار الرئيس السوري وجود تجاوزات في تطبيق حالة الطوارئ في الماضي. والثانية هي رده بالإيجاب على سؤال حول ما إذا كان من الممكن أن يترك منصبه يوما في انتخابات حرة.

فاجأ الرئيس ضيوفه، حسب كاثي لالي مراسلة بالتيمور سن المشاركة في الوفد، حين أشار إلى أن قوانين الطوارئ طبقت بشدة مبالغ فيها في الماضي، أي في ظل نظام والده كما كتبت لالي بصراحة. ورغم أن الرئيس يعتقد أن حالة الطوارئ تستخدم لقمع الإرهاب لا لقمع الحرية، "وهذا فرق هائل" حسب تعبيره، فقد اعترف بأنها استخدمت مرارا في الماضي بطريقة خاطئة، وفقا لما نسبته إليه السيدة لالي.

المضمون نفسه ورد في تغطية جيمس سميث من بوسطن غلوب لزيارة الفريق الإعلامي الأميركي. وكذا في تقرير إذاعي لغراهام سميث من الراديو الوطني العام NPR. ويشير كل من غراهام سميث وكاثي لالي إلى أن الرئيس يقدر أن يوما سيأتي يتخلى فيه عن منصبه عبر صندوق الاقتراع، وأنه سيكون مرتاحا حين لا يكون هنا (في "قصر الشعب" الرئاسي). ويقول سميث إن الرئيس قال إنه سيخلي منصبه إن كان من الواضح أن هذا ما يريده الشعب السوري؛ أما الآن فلديه رؤية لجعل سوريا أفضل، وحين تفارقه تلك الرؤية فسيترك الرئاسة.

ليس الإقرار باستخدام خاطئ متكرر لحالة الطوارئ في الماضي عديم الأهمية بحد ذاته، وبخاصة إن صدر عن رئيس الجمهورية، لكن الأهم ما قد يعنيه ذلك الإقرار من إرادة لضبط للتجاوزات والتطبيقات الخاطئة في الراهن

والمستقبل. ومن الطبيعي أن تطرح هنا تساؤلات من نوع: ما الذي يضمن ألا يتكرر "الاستخدام الخاطئ" لحالة الطوارئ؟ كيف يمكن تعريف الاستخدام الصحيح لقوانين الطوارئ تعريفا تعاقديا وغير استنسابي، يضعها في إطار القانون لا فوقه ولا ضده؟ وهل يشكل الإقرار المذكور "لحظة" في مسار تطبيع الحياة السياسية في البلد التي خضعت لتعليق فعلي منذ استولى حزب البعث على السلطة عام 1963؟

لا شك، من جهة أخرى، أن الإشارة إلى احتمال ترك الرئيس منصبه بناء على إرادة شعبية معبر عنها في انتخابات حرة هو مما يستحق أن يذكر في التاريخ. فلأول مرة منذ استولى حزب البعث على السلطة عام 1963 يذكر هذا الاحتمال ويشار إلى إمكانية ترك رئيس الجمهورية لموقعه قبل الانتخابات أو بنتيجتها. والطبيعي هنا أن تطرح أسئلة عن الآليات والإيقاعات: أية آليات يمكن اعتمادها للتوجه نحو انتخابات حرة وتعددية في البلاد؟ أية آفاق زمنية معقولة يمكن اقتراحها من أجل نظام تمثيلي انتخابي؟ وما موقع الكلام على انتخابات حرة في إرساء الحياة السياسية السورية على أسس "طبيعية"، أي على الأسس التي لا منافس لها في عالم اليوم؟

لا نرى سبيلا إلى تدارس هذه المسائل وتوضيحها وتقليب النظر العام فيها غير نقاش عمومي حر تشارك فيه أوسع قطاعات السوريين. وللنقاش مقومات، يتصدرها أن لا يدخل أحد السجن بسبب رأيه. الرئيس بشار الأسد قال إنه لم يحبس أحداً جزاء كلام قاله ضده. بل إنه أضاف: "إنهم في الشوارع يهاجموننني كل يوم"، قبل أن يضع ذلك كله في سياق توجه سوريا نحو انتخابات حرة لم يحدد موعدها حسب مندوب بوسطن غلوب جيمس سميث. من مقومات النقاش العام أيضا إباحة حق التجمع الآمن للسوريين جميعا.

قد نذكر أن الكلام على انتخابات برلمانية تعددية كان متداولا في البلاد أوائل عام 2001، لكن انتخابات 2003 التي سبقت الحرب على العراق بوقت قصير كانت مسبقة الصنع بطريقة تفوق سابقاتها منذ "الحركة التصحيحية". قد نذكر أيضا أنه أشيع وقتها أنه لن يكون ثمة استفتاء آخر لرئاسة الجمهورية بل انتخاب متعدد المرشحين. وقد نذكر أيضا الكلام على قانون للأحزاب وعلى تجميد حالة الطوارئ... من جملة وعود وآمال عريضة حفل بها "ربيع دمشق". من المفيد أن نذكر ذلك ونتذكره لأن الوضع الحالي للبلد هو ثمرة مباشرة لضرب "ربيع دمشق"، اعني لفشل الإصلاح السياسي وهزيمة القوى المنادية به، وبالمقابل لانتصار قوى اجتماعية نافذة ومحافظة تستخدم الدولة لحماية مصالحها ومواقعها.

وها قد مرت سنوات أربعة على عهد الرئيس بشار الأسد. وإذا كان هناك درس واحد يستخلص من السنوات المنصرمة فهو أن الإصلاح الوحيد هو الإصلاح السياسي الذي يضمن نفاذ الأكثرية المحرومة والمبعدة عن السلطة إلى الميدان السياسي وإسماع صوتها فيه. بعبارة أخرى ضمان حق الأكثرية في تمثيل ذاتها والدفاع عن نفسها وتمكينها من الاعتراض على الهياكل والسياسات العامة المنحازة لأقليات امتيازية، محافظة وعنيفة. ولأن شيئا من ذلك لم يحصل لا يزال ثمة استخدام خاطئ لحالة الطوارئ، لا تزال ضمانات استخدام صحيح لحالة الطوارئ معدومة، ولا يزال ثمة مجال واسع لتأويل الرأي يجعله خطرا أمنيا. أما الانتخابات البرلمانية والمحلية التي جرت العام الماضي فقد جمعت بين التعليب الفوقي القديم والسلبية الشعبية الجديدة (نسب المشاركة كانت الأدنى على الإطلاق منذ تأسس جهازي مجلس الشعب والإدارة المحلية). الفوق يثابر على تصنيع الإرادة العامة لمصلحته مستخدما حالة الطوارئ، لكن التحت ينفض يديه من اللعبة. هذا شيء جديد حقا!

دستوريا، بقيت ثلاث سنوات على انتهاء الولاية الأولى للرئيس بشار الأسد. يمكن لهذه السنوات أن تكون فترة نقاش وطني عام تستعيد "المقاصد الأصلية" لربيع دمشق: إصلاح سياسي حقيقي يتجاوز نظام الحزب الواحد وينفتح على انتخابات حرة وتعددية.

لكن يمكن لذلك ألا يحصل أيضا. بل إن عدم حصوله أوفى لطبائع عمران الدولة الحزبية في طور كهولتها، وإن لم يكن أوفى لتطلعات السوريين المشتركة بالعدالة والاستقرار في بلادهم.

قد يناسب أن نضيف هنا أن حالة الطوارئ (الاعتقال المباح، المحاكم الاستثنائية، قمع حرية التعبير، قمع حق التجمع والانتظام الطوعي والحر...) اسم قانوني لميزان قوى اجتماعي وسياسي، بل لحرب سياسية مفتوحة (وإن تكن بالتقسيط) ضد كل أشكال الاستقلال الاجتماعي. الأمر لا يتعلق بأخطاء استخدام ولا بتجاوزات للنظام، بل بالضبط بنظام للتجاوزات، راسخ ومكرس. ليس هناك استخدام صحيح لحالة الطوارئ. إن حالة الطوارئ الجيدة هي حالة الطوارئ غير الموجودة.

نشرت في 2004/5/30

سنوات الأسد الثاني الأربعة

وتحدي «الاستقلال الثاني» لسوريا

تنقسم السنوات الأربعة التي انقضت من عهد الرئيس بشار الأسد إلى ثلاث مراحل تكاد تكون متساوية. تمتد المرحلة الأولى بين وفاة الرئيس حافظ الأسد في حزيران 2000 حتى 11 أيلول 2001، وتغطي المرحلة الثانية قرابة عام ونصف بين هجمات نيويورك وواشنطن والحرب على العراق في ربيع 2003، فيما تكتمل المرحلة الثالثة، اصطلاحيا، في يوم 17 تموز الذي يوافق مرور أربع سنوات على خطاب التنصيب لبشار حافظ الأسد رئيسا.

وعند وصف الأحوال السورية يلجأ المراقب تلقائيا إلى نوعين من الإحداثيات: مصير الإصلاح الداخلي وتغيرات الموقع ضمن البيئة الإقليمية والدولية. وسيكون هذان مستندنا لرصد مدى تحكم النظام السياسي بشروط استقراره الداخلية والخارجية ونوعية الترابط بينهما.

فصل «ربيع دمشق»

المرحلة الأولى مرحلة داخلية، إن صح التعبير، مرحلة هيمنت فيها حركية الداخل وتفاعلاته الذاتية، وظهرت فيها سوريا بلدا متعدد الأبعاد والأصوات، فيه مثقفون وأحزاب وجمعيات وأفراد بأسماء ونبرات شخصية، بعد أن كانت طوال عقود بلدا ذا بعد واحد، إن لم نقل بلد شخص واحد. تنقسم المرحلة الأولى بدورها إلى فترتين فرعيتين: تستمر أولاهما من حزيران 2000 حتى أواسط شباط 2001 موعد أول هجوم، أيديولوجي وأمني، على "ربيع دمشق"، الهجوم الذي أسفر عن ضعضعة حركة المنتديات؛ بينما تنتهي ثانيتهما في أيلول 2001 بهجوم أمني وقانوني استهدف موجة نشاط صيفية من "ربيع دمشق"، وأثمر اجتثاث حركة المنتديات

و10 معتقلين، لا يزال 8 منهم رهن سجن عدرا. وقد تواقت اعتقال آخر اثنين من العشرة مع هجمات أيلول في الولايات المتحدة. لقد كان انهيار برجي مركز التجارة العالمية آخر ما شاهده حبيب عيسى قبل اعتقاله.

ورغم أن العام الأول الطويل لم يخل من المخاطر والمخاوف، فقد هيمنت فيه فكرة الإصلاح وكانت قاعدة وفاق إصلاحي متعدد الأطراف: المثقفون والأحزاب الذين استعادوا بعض الحيوية بعد سبات طويل، وأصوات إصلاحية غير معارضة حاولت أن تعبر عن إصلاحية العهد المفترضة وتشجعها مثل المرحوم محمود سلامة والكاتب محمد جمال باروت...، وبالطبع الرئيس الشاب الذي بدا للفريق الثاني ولكثيرين في الفريق الأول أنه في صف إصلاح حقيقي للنظام. ولبعض الوقت أظهر حتى من سيسمون بعد حين الحرس القديم وجها إصلاحيا ريثما لملموا صفوفهم واستعادوا الثقة بأنفسهم في شباط 2001.

كان التحليل المعياري في تلك الفترة يتحدث عن قوى إصلاحية، وعن "حرس قديم" مكون من شخصيات عسكرية وأمنية وحزبية موروثة عن عهد الرئيس الراحل. وهو تحليل ينطوي على إرادة تجاوز ملفات الماضي الشائكة، وعلى تفاؤل بان المسألة الإصلاحية مسألة مصالح عقلانية مبدئيا، وعلى عنصر تكتيك سياسي (تفريق معسكر السلطة أو عدم دفعه للتوحد ضد الإصلاحيين الديمقراطيين). وقد خيبت تطورات السنوات المنقضية الرهانات الإصلاحية المضمرة في هذا التحليل.

في شباط 2001 بادرت السلطات إلى وضع شروط تعجيزية على حركة المنتديات، أرفقتها باستدعاءات وتهديدات للناشطين من قبل أجهزة الأمن التي تدربت وتمرست في مدرسة الاعتقال السياسي المباح بين أواخر السبعينات وطوال الثمانينات وبعض التسعينات. وفي الوقت نفسه كان السيد عبد الحليم خدام يقود الكتائب الإيديولوجية للهجوم، فيحذر من "الجزأرة"،

ويوجه اتهامات مبطنة للمثقفين في وطنيتهم، ويشكك في أن الدافع وراء المطالبة بإلغاء حال الطوارئ هو أن "تفلت البلد".

في شهر أيلول استكمل النظام خنق "ربيع دمشق" وحطم الرهان على انتقال هادئ نحو نظام تعددي ومفتوح. يعادل ذلك رفضا صريحا لدعوة "المصالحة الوطنية" التي حازت ملامح برنامجية واضحة صيف عام 2001. إن دعوة المصالحة كما تبلورت وقتها تؤسس الإصلاح المأمول على وجوب تجاوز عقابيل محنة الثمانينات ببعديها الطائفي المكتوم والمكبوت، والعنفي المفرط (لكن المقنع بسمو الدين مرة وبعمومية الدولة مرة أخرى). ومعلوم أن فكرة المصالحة اختمرت في أوساط "التجمع الوطني الديمقراطي" لتكون بمثابة استئناف للخط الثالث الذي دعا إليه عام 1980 التحالف الفتي وقتها، والذي سحق في معمعان الصدام المهول بين خطين عنفيين: السلطة والإسلاميين. معلوم كذلك أن تطورات مهمة عند الإسلاميين السوريين ("ميثاق الشرف الوطني" الذي صدر في مطلع أيار 2001) كانت في خلفية نضج تلك الدعوة. وكان بدهيا أن كتلة المصالحة المفترضة تتكون من معارضي الداخل المنحدرين من أصول يسارية وقومية عربية (كانت مساهمة الأكراد شبه معدومة في "ربيع دمشق")، ومن الإسلاميين الذين أصدروا "الميثاق"، ومن السلطة التي ورثت نظام الرئيس حافظ الأسد.

تمثلت هشاشة فكرة المصالحة في أن رفضها من قبل أي من طرفي المخاصمة الدامية، السلطة والإسلاميين، يعني انهيارها. وهذا ما كان حين بادرت السلطة إلى هجوم وقائي في أيلول 2001 أودى بالمصالحة والإصلاح معا. إن المعنى الحقيقي لرد السلطة أو نافذي الأمر فيها دعوة المصالحة هو رفض الاعتراف بوجود أطراف اجتماعية وسياسية أخرى أو التفاوض معها، ورفض تقييد يديها بأية مواثيق أو توافقات جماعية،

ورفض مبدأ المشاركة في السلطة أو في صنع القرار الوطني. وفي العمق الإصرار على مفهوم للسياسة يقوم على ميزان القوى الفعلي لا على أية أوهام إصلاحية.

هنا انتهى "ربيع دمشق"، أقرب نقطة من الديمقراطية بلغتها سوريا منذ أزيد من 42 عاما. ورغم إن الجمهور السوري العام بقي مراقبا، فقد أثار ذلك الحراك الداخلي قلقا عميقا لدى المستفيدين من غياب الأكثرية عن الشأن العمومي.

يطرح رفض المصالحة على الطيف المعارض أسئلة لا مناص من الإجابة عليها: ترى كيف يتحقق مضمون المصالحة الذي لا يمكن الاستغناء عنه بعد فشل صيغتها الأولى: المصالحة مدخلا للإصلاح؟ ألا يزال سليما بناء برنامج الإصلاح والتغيير حول فكرة المصالحة الوطنية؟ هل باتت المصالحة ثمرة للتغيير اليوم بعد أن كانت مقدمته؟ هل أصبحت عنصرا في برنامج مختلف وأوسع؟ ما النقاط الرئيسية في هذا البرنامج؟ ما هي الرؤية الموجهة لبرنامج التغيير والإصلاح السوري بعد "ربيع دمشق"؟ ولعل عدم تمكن المعارضة الداخلية من اقتراح إجابات واضحة على هذه الأسئلة يفسر حالة الجزر الذي تشكو منها اليوم.

كحصيلة إجمالية للمرحلة الأولى يمكن القول إنها فرصة مجهضة لإعادة تأهيل السوريين سياسيا. مجهضة لأن القوى الفاعلة في السلطة فضلت المثابرة على الصيغة الأمنية للاستقرار الداخلي، الصيغة التي لا تنجح في ضمان استقرار الداخل إلا بإلغائه: داخل "مؤمن" عليه، غير سياسي وغير متفاعل وغير مشارك. ومن الطبيعي أن يتعارض استتباب الصمت والخوف، وهو عماد المقاربة الأمنية للاستقرار، مع المقاربة الاجتماعية والتنموية التي ترى الاستقرار إطارا للمشاركة الاجتماعية وحاضنا للتراكم المادي

والسياسي والمعنوي. لقد كان الاستقرار السوري طوال ربع القرن الأخير، على الأقل، استقرارا بلا تراكم، استقرار غياب الشعب عن المجال العام.

فصل الانقلاب

حين أخذ العالم يتغير بعد 11 أيلول كانت طبقة السلطة السورية تهنئ نفسها على أنها انقلبت على "ربيع دمشق" وتخلصت من رهاناته التجديدية بنجاح. لقد فشلت عملية تحول سوريا إلى نمط استقرار جديد يقوم على مشاركة اجتماعية أوسع وتفاهم سياسي عريض القاعدة. ولا شك أن للفشل صلة بضعف القوى الاجتماعية التي يمكن أن تصنع التحول أو تفرضه بعد أكثر من عقدين من الموت الاجتماعي. على أن أشد القوى جمودا ومحافظة في السلطة لم تكن قادرة على تجاهل الحاجة إلى إصلاح حقيقي في البلاد. ولا يغير من ذلك نفورها من كلمة إصلاح وابتكارها لعبارة "التطوير والتحديث". فهذه العبارة المراوغة ذاتها جزية يدفعها حماة نظام المصالح المحافظ (شعاره "الاستقرار والاستمرار") لمطالب السوريين بإصلاح شامل.

كان الحدث الأميركي مناسبة لتطابق الوجهين الداخلي والخارجي لدولة البعد الواحد، الدولة التي "تؤمن" الداخل لتستأمن الخارج، والتي وجدت فرصة لتسويق إنتاجها الأمني المحلي في سوق الأمن المزدهرة أميركيا وعالميا وقتها. فلم يكشف القبض على الداخل السوري قيمته الكبرى، ولم يتبين أنه خبرة في مقاومة الإرهاب تستحق التصدير، إلا بعد 11 أيلول. كان ذلك ربيعا أمنيا بالفعل، وبمثابة إعادة اعتبار للأمنية السورية التي تعرضت لحصار أخلاقي خانق أيام "ربيع دمشق" الغريبة.

خلال شهور بعد 11 أيلول استقرت العلاقات السورية الأميركية على درجة من الوفاق الرجراج. فقد أسهمت معلومات قدمتها أجهزة الأمن السورية عن إسلاميين في إنقاذ حياة أميركيين. لكن دينامية "الحرب ضد الإرهاب"

(سوريا على قائمة الدول الداعمة للإرهاب منذ الثمانينات) لم تلبث أن ارتدت على العلاقة مع النظام السوري على مستويين: أولهما تمتين وتعميق التحالف الأميركي الإسرائيلي وإلحاق جذري للكفاح الفلسطيني بالإرهاب، ثانيهما الانتقال من سياسة الاحتواء والعقوبات حيال العراق إلى استراتيجية "تغيير الأنظمة وإعادة رسم الخرائط". وبسرعة غمرت مياه الحرب ضد الإرهاب جزيرة التعاون الأمني السوري الأميركي. ووجد التحول معادله المؤسسي أميركياً في بروز البنتاغون و"ثوريبه" من المحافظين الجدد على حساب معتدلي السي آي إيه وواقعيي وزارة الخارجية. وفي هذا السياق طرح للمرة الأولى قانون محاسبة سوريا الذي لن يقره الكونغرس الأميركي (بعد تعزيزه بإضافة سيادة لبنان إليه) إلا في بداية العام الحالي (2004)، وسيغدو نافذ المفعول في أيار الفائت. ومن الجهة السورية تصعد الخطاب ضد الأميركيين على لسان كل من الرئيس ووزير خارجيته، وبلغ الذروة في خطاب الرئيس في قمة شرم الشيخ العربية في تشرين الأول 2002، ثم في حديث أدلى به لجريدة "السفير" البيروتية إبان الحرب الأميركية على العراق.

وهكذا كان مصير الوفاق الأمني السوري الأميركي مثل مصير الوفاق الإصلاحي في المرحلة الأولى، وكانت علاقة الأميركيين بالأمنيين السوريين موافقة لعلاقة هؤلاء بالمعارضين المحليين.

لقد تواطأ إطفاء الرهان التغييري الداخلي من جهة، وحجم التغير في البيئة الإقليمية والدولية بعد حدث أيلول الأميركي من جهة أخرى، على إعادة سوريا دولة بلا داخل ذاتي وبلا عمق اجتماعي وسياسي وثقافي. ومن موقع اليوم نرى أن مآل تسطيح أو تجويف سوريا وإفقادها العمق والكثافة الحيويين (لا أحزاب، لا قانون، لا رأي عام، لا إعلام...) هو تخفيفها في

الموازين الدولية والإقليمية، ورهن شروط استقرارها الداخلية بشروط الاستقرار الخارجية التي لا مجال لضبطها والتحكم فيها.

في هذه المرحلة الثانية أظهرت البنية السياسية السورية قدرتها الاسترجاعية القوية، أي امتصاص وتحييد التغيرات المعنوية والنفسية التي وسمت العام الأول. إنه عام محاكمات "ربيع دمشق"، وعام اطمئنان شبكات الفساد أو المركب السلطوي المافيوزي، الذي ستبدأ بالانتقال إلى موقع الهجوم وستبلغ الذروة في إقصاء د. عصام الزعيم بعد اتهامه بالفساد! ستحرص هذه القوى على أن تخمد الحراك السياسي والثقافي المستقل من جهة، وعلى أن تفهم أي أصحاب نيات إصلاحية محتملين داخل السلطة حدود قوتهم وتأثيرهم من جهة أخرى. وبالمقابل لم يظهر هؤلاء أية قدرة على المقاومة. فقد رأوا أجنحتهم "تُقَصقص" دون أن يحركوا نأمة: محمود سلامة أولا ثم عصام الزعيم وحسان ريشة ثم جريدة "الدومري". وتظهر قضية الزعيم (جرت زمنيا في المرحلة الثالثة) أن الجهات النافذة ارتقت من السكوت على الفساد والامتناع عن محاربته إلى معاقبة غير الفاسدين والانتقام منهم. والأرجح أن المنطق الذي يصدر عنه هذا الارتقاء هو الخوف من التأثير "المفسد" لأمثال الزعيم على نقاء نظام الفساد العام. فالمهنية والمبادرة، وفك وحدة السلطة والثروة وإعادة ربط الأخيرة بالعمل، واحترام التعهدات المقدمة للمستثمرين الأجانب، والمشاركة الشخصية دون مرافقة ولا موكب في أنشطة عامة غير حكومية (أسبوع المدى الثقافي ربيع 2002، ندوة الثلاثاء الاقتصادي)، كلها أفعال "تخريبية" تضرب مثلا "سيئا". وهكذا تم الانتقال من حماية الفساد والتغطية عليه إلى فضح غير الفاسدين والهجوم عليهم: هذه أعلى مراحل الفساد.

وجه سقوط بغداد ضربة استراتيجية وأخرى عقيدية للنظام البعثي الحاكم في سوريا، وفوق الاثنتين خسارة منفذ اقتصادي بلغ حجم التبادل التجاري معه قرابة 2 مليار دولار في العام الواحد. أميركا، المنتصرة والمنتشية بنصرها، على الباب، والنظام البعثي الشقيق "فشّ" كالبالون مثيرا شعورا عميقا بالاحتقار عند السوريين. ولأول مرة دخل مصير النظام في بورصة التكهنات، وأخذ مراقبون في الداخل والخارج يتمرنون على تقدير ما بقي من أيامه. كانت مشاعر قطاعات من السوريين مزدوجة: معادية للأميركيين لكنها ليست ودية حيال النظام، يريدون لهذا أن "ينقرص"، لكن دون اقتحام أميركي. ورغم أن المعارضة السورية الداخلية تحدثت هنا أيضا عن خط ثالث، إلا أن ضعفها حال دون تقديم ترجمة عملية لهذا الخيار، بل وحتى دون توضيح مضمونه السياسي.

لقد تسبب الاحتلال الأميركي للعراق في إضعاف لا شك فيه للبلد ككل وللنظام الحاكم الذي أصيب في أسطورته المشرعة (العقيدة البعثية حول الصمود ومواجهة العدوان..)، وبصورة غير مباشرة كان له دورا معدلا لموازين القوى الداخلية بين نخبة السلطة وبين السكان، في الشهور الأولى التالية للاحتلال على الأقل. وكان من مؤشرات هذا التبدل أن عادت مفردة الإصلاح إلى التداول طوال شهرين أو ثلاثة تالية لسقوط بغداد، وانزوى خطاب "التطوير والتحديث" كسيفا. والضربة التي أصابت هيبة النظام رفعت سقف النقد والهجاء السياسي وعممته في آن معا.

من المؤشرات أيضا القرار 408 الذي أصدرته القيادة القطرية لحزب البعث في حزيران 2003، والذي يقصر مهام الحزب على " التخطيط والإشراف والتوجيه والمراقبة والمحاسبة" تاركا "العمل التنفيذي اليومي" للدنيويين من أهل الدولة. هذه "العلمنة" البعثية، الفصل بين الحاكم

الفيلسوف البعثي وبين الشؤون اليومية لمدينته الفاضلة، لا تفهم إلا على خلفية المويجة الإصلاحية التي تلت سقوط بغداد، وكانت تلخيصا وجيزا لموجة ما بعد وفاة الأسد الأب. بعد عام حصيلة القرار لا شيئ، دون زيادة أو نقصان.

لكن إذا كان احتلال العراق قد أضعف سوريا فإن تفاعلات الاحتلال اللاحقة لم تلبث أن أراحت أعصاب أهل الحكم فيها.

كان هؤلاء قد عوّلوا في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي على ثلاثة أشياء: أولها أن تتصاعد المقاومة ويضطرب الوضع في العراق، وأن يستنفد اضطرابه وجهود ضبطه طاقة الأميركيين على التصرف الطليق حيال سوريا؛ الثاني توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي في بداية عام 2004؛ الثالث اقتراب موعد الانتخابات الأميركية وانشغال إدارة بوش في الحملة الانتخابية وتجنبها مغامرات غير مضمونة. ولعل هناك رهانا رابعا على استمرار الانتفاضة الفلسطينية لتقييد يد حكومة شارون ولرفع ثمن النفوذ السوري على بعض التنظيمات الفلسطينية.

هذه كلها حسابات عقلانية وسليمة، لكنها تشكو من نقطتي ضعف قاتلتين تجعلان عمليا لعبة قمار غير مضمونة النتائج: أولاهما أن سوريا لا تتحكم بوجهة سير أي من هذه العناصر الأربعة، وثانيتهما أنها جميعا رهانات أمد قصير جدا. وكان يمكن لهذه الرهانات أن تنفتح على عقلانية منتجة لو اندرج رهانها على كسب الوقت ضمن خطة لتطوير قدرة البلاد على التكيف مع التبدلات الجارية والمحتملة في البيئة الإقليمية. بغياب ذلك، لا جدال في أن هذا النوع من العقلانية الصغيرة إن جاز التعبير، عقلانية كسب الوقت وانتظار تغير اتجاه الريح، وفيٌ لمنطق الدولة التي يقع مركز ثقلها في علاقاتها الخارجية (نسميها الدولة الشرق أوسطية، وجوهر هذه الدولة هو علاقاتها وارتباطاتها الدولية والإقليمية، وهذا الجوهر هو الذي يحدد نوعية

العلاقة الداخلية بين الدولة والمجتمع). ومن الواضح، على كل حال، أن ما يوحد تلك الحسابات السورية هو التعويل على إخفاق الغير، وذلك بالضبط لأنها عاجزة عن أن تقترح لنفسها مناهج عمل ناجحة.

واقعيا، كانت حصيلة الرهانات السورية متناقضة على المدى القصير. وليس ثمة ما يسوغ الاعتقاد بحصائل قيمة على المدى الأبعد.

نجح الرهان على تخبط الأميركيين في العراق، ووصل ذروته في ربيع العام الحالي. فتصاعد نشاط المقاومة دفع إلى الصدارة مطلب استعادة الاستقرار في العراق، فيما انكفأ برنامج "تغيير الأنظمة" والمدافعون عنه إلى وضع دفاعي. ومن المنطقي أنه بقدر ما يرتفع الطلب على الاستقرار فإن عارضي هذه السلعة المتمرسين، الراسخين في علوم "الاستقرار والاستمرار"، هم الذين سيزداد سعرهم. معلوم أن وزير الخارجية الأميركية وجه رسالة إلى نظيره السوري في الربيع الماضي يكاد يطلب فيها العون على التهدئة في العراق، ويشير إلى أن اضطراب الأوضاع العراقية ليس في مصلحة سوريا. وهكذا انتصر الاستقرار أميركيا كما كان "الاستقرار والاستمرار" انتصرا سوريا. وبينما عادت سيرة الإصلاح لشهرين أو ثلاثة في دمشق إثر سقوط بغداد فإن سوريا استطاعت بعد عام تقريبا تعميم بركات "التطوير والتحديث" عربيا عبر إبدال كلمة الإصلاح في بيان مؤتمر القمة العربية الذي عقد في تونس في أواخر أيار الماضي بالتائين السوريتين إياهما.

بالمقابل، أخفق الرهان على أوربا كسند في وجه أميركا. ما وقع هو العكس: استند الأوربيون إلى تلهف سوريا على توقيع اتفاق الشراكة، بعد طول امتناع، كي يفرضوا شرطا إضافيا متشددا بصدد أسلحة الدمار الشامل. وبدلا من أن تجد سوريا في أوربا ظهيرا استندت أوربا إلى الظهير الأميركي لفرض شرط قاس على سوريا.

ويتكشف قصر نظر "العقلانية الصغيرة" أكثر في الرهان على انشغال إدارة بوش بعام الانتخابات، والأمل بهزيمة صاحب مذهب الضربات الوقائية وفريق المحافظين الجديد المحيط به. صحيح انه كان لتضافر عام الانتخابات مع اضطراب الوضع في العراق، ومع فضيحة أبو غريب بالخصوص، تأثير مضعف لقدرة الإدارة الأميركية على فتح جبهات جديدة مع سوريا أو غيرها، لكن شرط هذا التأثير أن لا تأتي السلطات السورية بأية حركة قد يعتبرها الأميركيون تحديا. أما الأمل بهزيمة بوش فيعكس عجزا عن فهم بنى وديناميات السياسية الأميركية، وبالخصوص بعد 11 أيلول. وهو يذكر بفرحة صدام حسين بانتصار كلينتون على بوش الأب ثم ابتهاجه بانتصار بوش الابن على آل غور عام 2000. ومن الواضح منذ الآن أن المرشح كيري يزايد على بوش في كل ما يعني العرب، وهو أكثر عدائية، إسرائيليا وبتروليا وإرهابيا.

أما التعويل على الانتفاضة في فلسطين فقد بيّنت غارة عين الصاحب في تشرين الأول الماضي أنه قد ينقلب إلى ارتهان، أي وسيلة للضغط على سوريا لا على إسرائيل. فـ"رسالة" الغارة أفادت أن حكومة شارون تحل نفسها من طرف واحد من اتفاق فصل القوات الذي جعل من الجولان أهدأ حتى من سيناء بين الجبهات العربية الإسرائيلية. وللمرة الأولى منذ 1974 بادرت إسرائيل إلى توجيه ضربة إلى الداخل السوري بعد أن كانت "الرسائل" الإسرائيلية السابقة تستهدف القوات السورية في لبنان.

أيا يكن، فإن التعويل على تفاعلات لا تتحكم بها سوريا يعني أننا نضع أنفسنا تحت رحمة الخارج ونمنحه تحكما حقيقيا بمستقبل البلد ومصيره. وبالفعل، اليوم وأكثر من أي وقت مضى منذ أيام "الصراع على سوريا"، لا يتحدد مستقبل البلاد بديناميات داخلية أو بخيارات السوريين، سلطة أو معارضة أو شعبا. هذا هو "القانون" الأساسي للمرحلة السورية الراهنة.

وفحواه انخفاض جديد في مرتبة سيادة الدولة الفعلية وفي سقوف خياراتها السياسية والاستراتيجية. ولا يؤثر على صواب ذلك القانون أن كل الدول العربية في الهم الأميركي "شرق أوسط كبير"، أو أن نفاذ العرب أجمعين إلى فرص صنع مستقبلهم محدود اليوم مثلما كان أيام الاستعمار المباشر في النصف الأول من القرن العشرين. فمنذ الاحتلال الأميركي للعراق بصورة خاصة أخذ اتجاه "القوانين العامة" للتفاعلات في منطقة "الشرق الأوسط" برمتها يتحدد بتأثير جاذبية القوة الأميركية المباشرة في بلاد الرافدين. ويتعرض الداخل السوري و"الدور الإقليمي" لسورية إلى ارتجاجات عنيفة ناشئة عن تفاعل الطفرة الجيوسياسية التي أحدثها الاحتلال الأميركي للبلد الجار والبعثي والعربي مع عجز نخبة السلطة السورية عن تطوير خيارات مرنة للتفاعل مع الواقع الجديد. بالنتيجة، تبدو سوريا دون احتياطي موثوق من الممكنات لمواجهة اعتداء إسرائيلي أو تصعيد أميركي أو احتجاج داخلي، على غرار ما شهدنا ربيع هذا العام في القامشلي.

كانت اضطرابات القامشلي وما بعدها أشبه بهزة ارتدادية للزلزال العراقي. إن شرط إمكانها هو التمييز الحقيقي ضد المواطنين الأكراد (قرابة 200 ألف ليسوا مواطنين: مجردون من الجنسية السورية وغير حائزين على أية جنسية أخرى). لكنها ما كانت لتقع لولا تحولات القوة النسبية التي ترتبت على احتلال العراق، من احتلال الأكراد موقعا قويا في عراق ما بعد صدام والضعف الذي أصاب سوريا بنتيجة وجود الخصم الأميركي في الجوار. ورغم إدراك السلطات لجذور المشكلة، ورغم وعود من أعلى المستويات (الرئيس بشار الأسد، وزير الدفاع السابق مصطفى طلاس) بنية اتخاذ إجراءات لمعالجة الجوانب الأفدح من المشكلة، فقد كانت الحصيلة العملية المفاجئة هي مبادرة أمنية لحظر الأحزاب المحظورة أصلا. وهذا مسلك خارق في لاعقلانيته، إن على المستوى السياسي أو على المستوى

الإجرائي. فمن غير الممكن شد أكراد سوريا إلى بلدهم دون الاعتراف بهم سياسيا وقانونيا، ودون إتاحة الفرصة لهم لتمثيل ذاتهم. ومن الناحية الإجرائية يستحيل تطبيق هذا التوجه الأمني دون إعلان حرب مفتوحة على المجتمع الكردي السوري. ووراء هذا وذاك هو توجه بلا سياق معقول، بل خارج السياقات جميعا: السوري والإقليمي والدولي. لكن ما هو غير عقلاني على وجه قد يكون عقلانيا تماما على وجه آخر. إذ لعل المخاطب بالقرار الأمني ليس الأحزاب الكردية بل مراكز داخل السلطة. وقد تكون أحزاب الأكراد هي الجارة التي لا غنى عنها لمخاطبة الكنة القريبة.

فصل «الاستقلال الثاني»؟

قد يستخلص القارئ أن حصيلة أربع سنوات هي الجمود أو التراجع. لكن ألا يحتمل أن سوريا تتغير دون علمنا، اي من وراء ظهر إيديولوجياتنا واستعداداتنا النفسية؟ نميل إلى الإجابة بنعم، وقد رصدنا وجوها من هذا التغير على الصعيدين الجيوسياسي والسياسي الداخلي. بل إن المراقب الخارجي قد يرصد تغيرات إيجابية قلما نسلم نحن الداخليين بقيمتها: هناك أحزاب سياسية نصف علنية، هناك منظمتين أو ثلاثة تهتم بحقوق الإنسان، الرقابة نصف مكسورة بفضل الانترنت، حرية التعبير نصف مكفولة للسوريين في غير الإعلام السوري: في الانترنت والصحافة اللبنانية والعربية. وقد يقول قائل إن أبرز ما تحقق في سوريا في السنوات الأربعة هو "مكاسب" تندرج تحت عنوان الإصلاح السياسي الذي رفضه النظام، فيما ليس هناك غير ثمار عجفاء للإصلاح الاقتصادي والإداري الذين تحمس لهما! فالاستثمار متدن وجاذبية البيئة الاستثمارية حتى لأرصدة داخلية (تقدر بحوالي 14 مليار دولار أميركي) معدومة، وهناك إخفاق متكرر في تنفيذ البنود الاستثمارية في الميزانية العامة وعجز عن إنفاق مخصصات الاستثمار؛ البيروقراطية تزادا تعقيدا وجسامة وانعدام كفاءة؛

القضاء يغرق في الفساد، ويقال إن الفرنسيين ينـــوون التقـــدم بمشـــروع لإصلاحه؛ الإعلام بدائي وأحادي الصوت كحاله دائما؛ لـــيس هنـــاك تقـــدم منهجي على صعيد امتصاص البطالة أو الحد من تناميها؛ وزارة عطـــري، وزارة الإصلاح الإداري، عاجزة وهناك كلام عن تعديلها؛ والأهم، وإن يكن غير قابل للقياس، هو اغتراب السوريين عن شأنهم المشترك ولا مبـــالاتهم بالمصير العام؛ مجلس الشعب... ولكن كفى!

التغيير جار بالفعل، سواء كان إيجابيا أم سلبيا، مدركا أم غير مدرك، داخليا أم خارجيا، وهو على كل حال لا ينتظر قرارا أو إقرارا من أحد ليجري. لكن الأمر المهم ليس الاعتراف بوجود التغيير حتى لو كان إيجابيـــا، ولا إنكـــار وجوده أو نسبته إلى تدهور عميق وشامل حين تغلب مظاهره السلبية. مـــا هو مهم فعلا أن التغيرات المرصودة لا تندرج ضمن دينامية تغير عامة، لا يسيطر على وجهتها السوريون أو ممثلوهم، طاقتها الكامنة على حفز مزيد من التغيير المثمر محدودة أو معدومة، ولا يستفيد من الإيجابي منها غيـــر قطاع ضئيل من أهل البلاد بينما تنتظم أسواؤها البلاد جميعا.

وهو ما يعني أننا، بلدا وسكانا، منجرفون في تغيرات عشوائية لا قبل لنـــا بضبط تدفقها والتحكم باتجاهاتها وتقاسم أعبائها، وأننا سنعاني أكثر وأكثـــر من مفاعيلها التفكيكية المحتومة. نعم، هناك تغير في العهد الحـــالي عمـــا كانت عليه أحوال البلاد في العهد السابق، لكن فرص السوريين في إحـــداث التغيير وقيادته والسيطرة الاجتماعية على دينامياته والاستفادة من ثمـــاره والتمرس بضبط سلبياته، بكلمة واحدة عقل التغييـــر أو إعقالـــه، محـــدودة اليوم كما كانت بالأمس. إنه (1) تغييـــر "غيـــر معقـــول" أو مســـتوعب اجتماعيا؛ (2) تغيير بلا حرية وغير مســـيطر عليـــه. وســـيزداد التغييـــر "حرية" وانفلاتا حين يهيمن اقتصاد السوق الحر دون انفتاح سياسي، بينما لن يزداد السوريون غير انعدام حرية.

إذا شئنا اختصار مشكلتنا السورية بعبارة واحدة لقلنا إن السوريين لا يشاركون في حياة بلدهم، وهم لا يشاركون لأنهم ممنوعون من المشاركة (من آخر أمثلة المنع المبادرة الأمنية إلى حظر الأحزاب الكردية المحظورة، وقبله اعتقال طلاب جامعيين بتهمة تشكيل اتحاد طلبة بديل)، وهم ممنوعون من المشاركة لأن هياكل السلطة في البلاد استبعادية واحتكارية، مضادة للاستقلال الاجتماعي والمشاركة الشعبية الحرة. بالمقابل يشارك في صنع مستقبلنا ويتحكم حتى بتفاصيل حياتنا فاعلون خارجيون يستفيدون من ضمور الداخل الوطني وتهميشه.

لا نشارك في شأننا، إذن ننجرف! يشارك الفاعلون الخارجيون، إذن يحددون اتجاه انجرافنا ويستفيدون هم منه! فاليوم، وبعد عقود من إفلات شروط حياة ومصير السوريين من بين أيديهم لمصلحة نظام حكمهم المغلق، دخلت البلاد ككل في مرحلة انفلات مصيرها من بين أيدي أي فاعلين داخليين لمصلحة سلطة عالمية غير ودودة. هذا تطور طبيعي أو مرحلة حتمية في دورة حياة الأنظمة الواحدية المغلقة. فالاستقلال الأول، الاستقلال من الاستعمار، ينقلب على نفسه إن لم يستكمل بـ"الاستقلال الثاني"، الاستقلال من الاستبداد والتسلط. آن أن تستكمل دمشق استقلالها إلى حرية!

نشرت في 2004/7/25

في ذكرى اعتقال رياض سيف:

احتجاج على شركتي الخليوي

يثير النداء الذي يدعو مستخدمي الهاتف المحمول إلى إغلاق هواتفهم لمدة ثلاث ساعات في الذكرى الثالثة لاعتقال النائب رياض سيف أكثر من قضية مهمة. تتصل القضية الأولى بالعلاقة بين السياسة والاقتصاد في سوريا، والثانية بمحاولات ناشطين سوريين ابتكار أو تبني أشكال جديدة للاحتجاج العام والعلني، أما الثالثة فتتصل بتذكر معتقلي ربيع دمشق في الذكرى الثالثة لاعتقالهم.

يحتج النداء على الكلفة ويرفضها، سواء تمثلت في "قيمة الخط" (9000 ليرة سورية أو ما يقارب 180 دولاراً أميركياً) أو في "رسم الاشتراك الشهري الذي يدفع من قبل المشترك دون أي خدمة مقابلة" (الرسم الشهري يبلغ 650 ليرة سورية) أو في "سعر الدقيقة المرتفع" (4 ليرات بين محمولين و6 بين محمول وأرضي)، ويعترض كذلك على الخدمة الفنية السيئة" كما يقول نصه.

وقد كان النداء موفقاً باختيار الذكرى الثالثة لاعتقال رياض سيف التي صادفت يوم 6 أيلول 2004. فمن المعلوم أن النائب السجين قدم إلى مجلس الشعب وإلى الرأي العام السوري عدداً من الدراسات الموثقة التي تقول إن مبلغاً يزيد على 200 مليار ليرة سورية يضيع على خزينة الدولة خلال السنوات الخمس عشرة التي تمثل مدة العقد. من المعلوم أيضا إن خدمة الهاتف المحمول تحتكرها شركتان تعود ملكية إحداهما إلى السيد رامي مخلوف، الغني عن التعريف. فيما تعود الأخرى إلى أكثر من شريك، لكن هناك من يقول إن ملكية الشركتين تعود للشخص عينه. وهو ما كان أكده رياض سيف نفسه استناداً إلى "تطابق العقدين وتوقيعهما في نفس

اليوم واشتراكهما بنفس المنشآت والأبراج وتعاونهما الكامل في التسويق وتحديد السعار وشروط العقود للمشتركين" (الاقتباس من كراس نشره سيف قبل 3 أسابيع من اعتقاله بعنوان "صفقة عقود الخلوي"). وبنتيجة مناخ السرية المميز الذي يحيط بالشؤون السورية، فإن أحداً لا يستطيع أن يبين بصورة شافية حقيقة العلاقة بين الشركتين، ولا أن ينفي علناً وبطريقة مقنعة الاتهامات التي أوردها رياض سيف، ولا بالطبع أن يسهم في وضع حد لسيل الشائعات الهائل حول الصفقة ورجل الأعمال الشاب الذي فاز بها. وعلى كل حال لم يبادر المعنيون المباشرون بالأمر، الحكومة السورية والسيد مخلوف، إلى تقديم شرح موثق يصمد أمام اتهامات سيف.

من الطبيعي أن يكون السؤال الضمني وراء الشكوك والشائعات هو مدى استفادة صاحب إحدى شركتي الخلوي أو كلتيهما من اعتبارات قرابية وسياسية للفوز بالعقدين، دون الاهتمام بسلامة الإجراءات القانونية ولا بالمردود الاقتصادي المأمول للاستثمار ولا بجودة مستوى الخدمة التي تقدمها الشركتان، وكذلك مدى استفادته من تواطؤ محتمل لجهات في مجلس الشعب وفي وزارة الاتصالات

والحكومة (حكومة مصطفى ميرو) التي وقع العقد في ظلها مع السيد مخلوف.

والواقع أن قطاعات واسعة من السوريين تميل إلى تأكيد اتهامات الفساد واستغلال النفوذ وتواطؤ فاعلين عامين من أجل مصالح خاصة. هذا الميل لا يصلح برهاناً على صحة تلك الاتهامات، لكنه الميل المميز لجمهور يشكو من عوز في مجال المعلومات ويرغب في ملء الفراغ المعلوماتي "بالحقائق" المناسبة. وقد جاء اعتقال رياض سيف قبل ثلاثة أعوام والحكم عليه خمس سنوات سجناً بمثابة تأكيد للتهمة وإمعان في الاستهتار بمن

يطالبون بمعرفة الحقيقة. بالنتيجة تم تسييس قضية كان يفترض أنها غير سياسية.

القضية الثانية التي يطرحها النداء تتعلق بالاحتجاج الجماعي العلني لسوريين متضررين من سياسات عامة. والسياسات العامة المقصودة هنا هي بالطبع شبهة التورط الرسمي في دعم مصالح خاصة واحتكارية، لكن أيضاً حظر كل أشكال الاحتجاج العام. وهنا تبدو السلطات في حرج مضاعف. فهي أولا لا تستطيع قمع الاحتجاج رغم علانيته وجماعيته بالنظر إلى طابعه الامتناعي والسلبي (خلافاً لما كان عليه حال اعتصامات حالة الطوارئ في 8 آذار، ويوم المعتقل السياسي في 21 حزيران، واعتصام طلاب جامعة حلب ضد تخلي الدولة عن توظيف خريجي كلية الهندسة في 25 شباط 2004) وإلى صعوبة "إثبات التهمة" على المحتجين؛ ومن جهة أخرى يصعب على السلطات العمومية معاقبة الداعين للاحتجاج، دون أن تثبت على نفسها تهمة التواطؤ مع مصالح خصوصية.

ويتجسد الحرج في حقيقة أن الاحتجاج يكسر الاحتكار الرسمي لكل فعل سياسي ومبادرة جماعية دون أن يمكن فعل شيء ضده. ومعلوم أن السلطات السورية تنظر شزراً لكل الأنشطة العامة التي لا تبادر هي إليها وتقودها، حتى لو كانت تلك الأنشطة احتجاجاً على عدوان إسرائيلي أو تضامناً مع الفلسطينيين. فهي تمنح للسيطرة التامة على الحياة السياسية للسوريين أولوية مطلقة على كل ما عداها.

ورغم أن الاحتجاج السوري يقتدي باحتجاج لبناني سبقه في شهر تموز على غلاء خدمة الهاتف المحمول، فإنه يبدو مناسباً جداً للظروف السورية أكثر حتى من الظروف اللبنانية. فالاحتجاج الامتناعي مناسب لبلد لا يتسامح نظامه مع الاحتجاجات الإيجابية. ولعل ابتكار تعابير احتجاجية سلبية على هذا النموذج يمثل مخرجاً مناسباً لعسر الاحتجاج الفاعل والإيجابي من

جهة، وللحاجة الحيوية لهذا الشكل الأخير من الاحتجاج، ولو من باب التدرب على حفز الاهتمام بالشأن العام.

بيد أن من سلبيات الاحتجاج السلبي انه يصعب قياس تأثيره، إن على الجهة أو الجهتين المستهدفتين بالاحتجاج أو على المحتجين أنفسهم. وبالنظر إلى غياب المشهد الاحتجاجي، فإن الحدث لم يثر الاهتمام الإعلامي الذي يستحقه. ولعل الدرس الذي قد يستخلص من ذلك هو ضرورة إرفاق الاحتجاج السلبي الصامت بتعبير ناطق عنه: مثلا مؤتمر صحافي للمحامين المبادرين، يشرح ما سموه عقد الإذعان، ويثبت ارتفاع الكلفة وسوء الخدمة، ويقدم للسوريين معلومات موثقة عن الشركتين بعد أكثر من ثلاث سنوات من احتجاج سيف.

يمس النداء الاحتجاجي، أخيراً، مسألة تذكّر المعتقلين السياسيين وإبقاء قضيتهم حاضرة أمام الرأي العام. معلوم أن سجناء "ربيع دمشق" نالوا درجة من الاهتمام تتجاوز جميع ما حظيت به الألوف المؤلفة من سجناء السوريين خلال عقدي نظام السجن. يعود الفضل في ذلك إلى مناخ عام أقل ترويعاً، وإلى الدور الكاسر للرقابة لشبكة الانترنت ومواقع الانترنت السورية، ولكن كذلك إلى وجود جيل سوري كامل يشكل الاعتقال السياسي تجربته الأساسية. ومن الطبيعي أن يهتم هؤلاء بأن يغرسوا في الضمير العام الشعور بوجوب عدم تكرار تلك التجربة.

بفضل هذه الشروط نعرف أسماء سجناء "ربيع دمشق" الستة المتبقين: د. عارف دليلة، المحامي حبيب عيسى، المهندس فواز تلو، الطبيب وليد البني، النائب مأمون الحمصي، إضافة إلى رياض سيف. وبعض الفضل لها في الإفراج عن كل من كمال اللبواني وحبيب صالح دون تأخير يذكر عن يوم إكمال كل منهما سنوات الحكم عليه الثلاثة (99)، خلافاً لمألوف العادة

الأمنية السورية التي تستبقي السجين شهوراً أو سنوات بعد انقضاء مدة الحكم.

في المقابل لا نكاد نعرف أسماء ولا حتى عدد من بقي من سجنائنا السياسيين. ومن نعرف اسمه منهم هم من وجد، لسبب ما، من يتذكرهم ويعرّف بهم. هذا يطرح للتساؤل كيفية إثارة اهتمام أكبر بالسجناء الآخرين، وكيف يمكن تنشيط العناية بصفحات أخرى من ملف الاعتقال السياسي مثل تأهيل المعتقلين السابقين من المرضى أو العاجزين أو العاطلين عن العمل، وكذلك إثارة الانتباه إلى قضية المحرومين من الحقوق المدنية، وبالطبع القضية الأكثر تعقيداً: قضية المفقودين.

كله سياسة في سوريا؟ هذا طبيعي. فالمنع الشامل للسياسة يفضي بالضرورة إلى التسييس الشامل. ولذلك من غير المحتمل أن يكون نزع التسييس ممكناً دون تحرير السياسة وإباحتها للعموم.

نشرت في 2004/9/14.

نسب عضو في قيادة الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا إلى الرئيس بشار الأسد قوله: "ليس بيننا من يقول لن يكون هناك قانون أحزاب أو إننا لسنا مع قانون أحزاب". فالموضوع "يمكن أن يثار ويحسم في المؤتمر القادم لحزب البعث العربي الاشتراكي" (نشرة "كلنا شركاء" الإلكترونية، 2004/10/14).

لعله ليس من قبيل افتعال المفارقات أن نتساءل: ولكن ما علاقة مؤتمر البعث بقانون الأحزاب؟ وكيف يمنح الحزب ذاته حق التشريع لجميع السوريين فيما هو حزب بعضهم فحسب؟ ألا يفترض بالقوانين أن تصدر عن سلطة مختصة هي السلطة التشريعية التي تسمى في سوريا "مجلس الشعب"، وليس عن حزب لا "يجلس" فيه غير بعض الشعب؟ أليس تحكيم حزب البعث في شرعية الأحزاب الأخرى، المنافسة من حيث المبدأ، تصرفا تحكميا لا يستجيب لمقتضيات العدالة ولا لمنطق السياسة المدنية؟ الجواب على السؤالين الأولين بسيط: البعث حزب ودولة، أو أن سوريا دولة حزب البعث وليست دولة السوريين جميعا. وهو جواب كاف لجعل السؤالين الأخيرين نافلين.

معلوم أن حزب البعث الحاكم "ارتضى" أن "يقود" السوريين منذ الانقلاب البعثي الأول قبل 41 عاما، ثم أضاف إلى أعبائه القيادية "جبهة وطنية تقدمية" منذ 32 عاما بعيد الانقلاب البعثي الثالث. وفي الشهر العاشر من عام 2004، وفي ميثاقها المعدل، سوغت الجبهة انقيادها لحزب البعث بـ"الدوره التاريخي الكبير الذي لعبه في حركة النضال العربي"، و"تحمله مسؤولية قيادة الدولة والمجتمع منذ ثورة الثامن آذار"! ومعلوم أن الحزب راعى، قبل الجبهة وبعدها، أن يحتفظ لنفسه بموقع سياسي غير قابل للمنافسة أو المشاركة أو التقليص. وفي ميثاق الجبهة الجديد ذاته يتم

التعبير عن رعاية الحزب لموقعه الامتيازي كالتالي: "تتجسد قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للجبهة بتمثيله بالأكثرية في مؤسساتها جميعا وبأن يكون منهاج الحزب ومقررات مؤتمراته موجها أساسيا لها في رسم سياساتها العامة، وتنفيذ خططها". ترى، ما مبرر وجود أحزاب الجبهة الأخرى إذن؟ وبم تختلف عن "المنظمات الشعبية"؟

وليس ثمة ما يخولنا اليوم الاعتقاد بأن قانون الأحزاب المحتمل صدوره عن مؤتمر الحزب الحاكم سيراعي أكثرية السوريين غير البعثية أكثر مما سيراعي الأقلية البعثية الحاكمة.

لغم دستوري

لكن بصرف النظر عن النيات، فإن هناك لغما دستوريا على طريق أي قانون لتنظيم الحياة السياسية في البلاد. إذ يكاد يكون في حكم المؤكد أن قانون الأحزاب العتيد لن يمنح الشرعية لغير الأحزاب التي توافق على الدستور الحالي الذي تنص مادته الثامنة على أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع وأنه يقود جبهة وطنية تقدمية....إلخ. غير أن القبول بهذه المادة يتعارض مع مفهوم الحزب السياسي ذاته. فلو كان المعارضون يقبلون بقيادة حزب البعث لانضموا إليه ولما شكلوا أحزابا مستقلة ولما عارضوا سلطة الدولة الحزبية. بعبارة أخرى، لا يمكن لحزب حقيقي أن يعترف بنص دستوري يلغي مبرر وجوده.

ومن بدهي القول إن قانون الأحزاب هو قانون عمل الأحزاب المستقلة والمعارضة. أما انضواء أحزاب تحت قيادة حزب البعث و"التزامها بمنهاجه ومقررات مؤتمراته" فأمر لا يحتاج إلى قانون. فهو إما فعل خضوع أو فعل حب خالص، والحب والخضوع غنيّان عن القوانين جميعا.

في ظل الدستور الحالي سيكون قانون الأحزاب هدية مفخخة تنفجر في وجه الحزب الذي يتلقاها. والمشكلة أنه ليس ثمة أية آليات مستقلة أو محايدة لتغيير هذه الحال الدستورية. فآليات التعديل التي يقترحها الدستور مفخخة بدورها، تكفل أن يكون التعديل مستحيلا إن لم يبادر إليه رئيس الجمهورية ومحازبيه البعثيين. فبينما يقتضي طلب التعديل مبادرة الرئيس أو ثلث أعضاء مجلس الشعب، فإن التعديل لا ينفذ إلا إذا أيده ثلاثة أرباع أعضاء المجلس، وفقط بعد موافقة الرئيس عليه (المادة 149 من دستور 1973). وسيتاح لنا في سياق المقال أن نشير إلى أن الدستور مصمم لحماية السلطة وتقييد المجتمع لا العكس.

مفاد ذلك أن سوريا واقعة تحت حكم حزبي مؤبد لا مجال للاستئناف والنقض فيه. وهذا تعقيم سياسي قسري للمجتمع السوري تحت قناع دستوري. بل هو خصاء سياسي بالفعل.

إلى ذلك، وفي الأصل والمبدأ، المادة 8 من الدستور مناقضة لمفهوم الدستور أكثر حتى مما أن الموافقة عليها مناقضة لمفهوم الحزب السياسي المستقل.

فمفهوم الدستور بالذات يصدر عن تصور للسلطة كقوة ميالة تلقائيا إلى التوسع ما لم تجابه بقوى موازية تلجمها وتضبط نزوعها لابتلاع المجتمع. ويعتبر التصور ذاته أن السلطة المنفلتة وغير المقيدة بالقانون هي الخطر الأساسي على الحرية في كل المجتمعات. ومن هنا الحاجة إلى ما يقيدها ويحد من نزعتها التوسعية الذاتية. والدستور هو قيد السلطة وقانون كبح جماحها، هو الحاجز الذي يمنعها من التوسع والانفلات واستعباد المجتمع. فالهدف الأول والأخير للمبدأ الدستوري هو حماية الحرية من عدوان السلطة. ولا نعرف منافسا لهذا المفهوم الليبرالي للدستور. فالدول التي

ترفض هذا المفهوم هي ذاتها الدول التي لا تحترم دستورها هي بالذات، ممثلة بذلك برهانا عمليا على بطلان أي مفهوم آخر للدستور.

لكن يبدو أن بال المشرع السوري الذي وضع دستور 1973 كان منشغلا بدوافع أخرى غير ضبط السلطة وضمان حريات المواطنين: ضبط المجتمع واحتكار السلطة وحمايتها من حرية المواطنين. ورغم أن نص الدستور يعترف بحريات الرأي والفكر والتعبير والتجمع إلا أن المواد الخاصة بهذه الحريات بالذات منسوخة بحالة الطوارئ المفروضة في البلاد قبل الدستور بعشر سنوات. وفيما يخص هذه الحالة المزمنة أيضا ليس ثمة آليات مستقلة لرفعها ووقف العمل بها، هذا رغم أن تاريخها (أي حالة الطوارئ) في سوريا هو تاريخ الوعد المُخلَف بقصر تطبيقها على الحالات التي تمس "أمن الوطن". والخلاصة أننا محكومون بطوارئ مؤبدة، أي بحكم الاعتباط والعسف، فوق حكم الحزب الواحد المؤبد.

حراسة الفراغ السياسي

قلنا إن اللغم الدستوري يتمثل في أن قانون الأحزاب المفترض ينبغي أن يتقيد بأحكام الدستور التي تمنح حزب البعث موقعا في الدولة والنظام السياسي والمجتمع متعارضا مع إمكانية وجود أحزاب مستقلة فعلا. عمليا هذا يعني: (1) حزب البعث فوق القانون؛ (2) الأحزاب الأخرى لا مبرر لوجودها. وبدوره هذا يعني أن الدستور ينظم ويحرس الفراغ السياسي في البلاد. فالحزب الذي فوق القانون يكف عن كونه حزبا ويفقد طابعه السياسي (فالحزبية والسياسة تفترض تعدد المصالح الاجتماعية وشرعية تمثيلها المستقل)، والأحزاب الخاسرة لمبرر وجودها لا يمكن أن تكسب صفات تمثيلية وسياسية.

وليس هناك غير واحد من حلين لهذه المعضلة: إما تعديل الدستور بإلغاء المادة الثامنة والمضي قدما نحو نزع حزبية الدولة، أو تقنين التعقيم

السياسي القسري القائم. يفضي الحل الأول إلى أيلولة حزب البعث حزبا سوريا بين أحزاب سورية أخرى، حزبا يخضع مثل غيره للقانون المنتظر. فيما يثبت الحل الثاني أن سوريا دولة البعثيين من أبنائها وأن غير البعثيين هم في أحسن أحوالهم مواطنون من الدرجة الثانية. وبالطبع يقتضي الحل الأول نزع صلاحية إقرار قانون الأحزاب من يد حزب البعث. أما الحل الثاني، الحل البعثي للمسألة الحزبية في سوريا، فلا يتعارض مع احتمال ضم بعض الأحزاب للجبهة، أو ربما إيجاد "منزلة بين المنزلتين" لبعض الأحزاب التي قد ترتضي الانقياد لحزب البعث دون أن تنضم إلى الجبهة.

ومن المحتمل أن يتوزع الحزب القومي الاجتماعي والحزب الديمقراطي السوري وحزب النهضة الديمقراطي والتجمع من أجل الديمقراطية[1]... على أحد الموقعين المذكورين.

والأرجح في تقديرنا أن الحل سيكون في اتجاه التعقيم دون أن يعني ذلك بالضرورة أن الأحزاب التي لن تنال بركات قانون الأحزاب العتيد (الإسلاميين، الأحزاب الكردية، أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي...) ستقمع بالقوة.

بيد أننا نرى أن هناك احتمالا قويا لعدم صدور القانون أصلا[2]. فعلى أرضية التحليل السابق سيثير قانون الأحزاب من المشكلات أكثر مما يؤمن من

---

[1] في ما عدا القومي الاجتماعي، أضحت الأحزاب الثلاث الأخرى نسيا منسيا. وهي في نشوئها واختفائها من غوامض الحياة السياسية السورية التي قد لا تكون غامضة كثيرا.

[2] لم يصدر فعلا. بل إن رئيس مجلس الشعب السوري، البعثي طبعا، رأى في منتصف أيلول 2009، أن لا حاجة إلى إصدار قانون للأحزاب في سورية التي كانت سباقة دوما إلى الديمقراطية.
http://www.thisissyria.net/2009/09/18/syriatoday/04.html

الحلول. ومن الوارد جدا أن تتغلب الغريزة المحافظة والحذرة للسلطة السورية على نزوة تحديثية مكلفة. ولعلنا نذكر أن الحديث عن قانون أحزاب وشيك واكب الأيام الأولى لعهد الرئيس بشار الأسد، وأن نائب الرئيس بالذات[3] تحدث عنه لرياض سيف في صيف عام 2000. إن القانون الذي صبر 4 سنوات يستطيع أن يصبر.. من يدري؟ ربما أربعين سنة!

ضد القانون

إذا قسنا على قانون المطبوعات الذي صدر قبل أزيد من ثلاث سنوات (وهو آية من آيات الاعتباط والتحكم، وصفه بعض الناشطين بأنه قانون عقوبات...) فإن المفارقة التي يرجح أن تسم قانون الأحزاب المنتظر هي أن الواقع القائم أرحم وأعدل وأحكم من القانون المتوقع. فـ"الواقع" "يعترف" بأحزاب مستقلة ومعارضة، فيما يرجح أن ينكرها القانون ما لم يتم إلغاء المادة الثامنة من الدستور. و"الواقع" يترك الأمور تجري بشيء من اليسر، فيما يبتغي القانون أن يضبطها تحكميا ويعسر سيرها. والأكيد أن سر يسر الواقع وعسر القانون يكمن في أن مشرعي سوريا لا يصدرون عن إقرار السوريين على ما ارتضوه وألفوه (ولا عن اعتبارات العدالة المجردة)، بل عن عقيدة سلطوية منفصلة عن تجارب أجيال السوريين الحالية وعن خبرتهم الحية، وكذلك عن مصالح مادية وسياسية متطرفة لا تقبل التقنين. فالثقافة السياسية لمشرعينا ترتكز على مفهوم الدولة المقرِّرة لا الدولة المُقِرَّة، الدولة التي تربي المجتمع على تلبية هواها لا الدولة التي تمثل المجتمع (وتترك له أن يربي ذاته).

[3] عبد الحليم خدام، طبعا!

ولعل لا قابلية التقنين المميزة لمصالح نخبة السلطة السورية هي النقطة التي تتيح لنا أفضل موقع لمعرفة طبيعتها وتكوينها. فالأمر لا يتعلق بمصالح غير قانونية أو غير مشروعة، بل بمصالح (مادية وسياسية واجتماعية) مضادة لأي قانون، حتى لو أصدرته لتوها هذه النخبة بالذات. وهذا لأن أي قانون يعني أنك لا يمكن أن تنال كل ما تريد، فيما تمكنها قوتها بالضبط من نيل كل ما تريد. لذلك تفضل قانونها هي، قانون القوة والهبش، على قواعد لا بد أن تقيد إرادتها وتضبط سلوكها. فهي لا ترضى بأقل من الحرية المطلقة، وكل ما دون ذلك هو قيد لا يطاق وتضييق فظيع على حريتها.

ثم إنها بلغت من القوة والاستهتار مبلغا يمكنها من المبادرة إلى إصدار قوانين وتوجيهات ومراسيم لا مفعول لها البتة إلا توقّي الضمور المحتمل لعضو الدولة التشريعي بسبب قلة الاستخدام. ولذلك كانت حصيلة الإصلاح السوري بعد قرابة أربع سنوات ونصف ترسانة ضخمة من القوانين الكسيحة. فبكل بساطة لا فرصة للإصلاح في ظل بنية مصالح غير صالحة، منتجة للفساد والتسلط.

هذه البنية لا تقبل الإصلاح، وبالمقابل لا يقبل الإصلاح إلا تغييرها الأساسي.

وإنما هنا، أي في قوة ومصالح وتكوين نخبة السلطة، مصدر تفاقم الفوضى والفساد واللاعقلانية في الدولة والحياة العامة. مرجع الأمر أن سوريا تفتقر إلى نخبة حاكمة عقلانية قادرة على عقلنة النظام الاجتماعي وبث الانسجام والاستقرار الحي فيه، أو بعبارة أدق إن تكوين نخبة السلطة يجعل منها منبعا ثرا للفوضى والاضطراب والاعتباط والمزاجية والتعطيل في الميدان السوري العام.

السياسة المستحيلة

أي مشكلة سوف يسوي قانون الأحزاب إذن؟ أي حل وسط سيقترح للمسألة السياسية السورية؟ إن لم يحدث ما ليس بحسبان أحد، فسوف تسير الأمور على المنوال السوري المألوف: الأمر الواقع يتابع حياته العرفية على غير نظام، والقوانين تواصل حياتها الخاصة على الرفوف. ستكون ثمة تسوية، لكن ليس بين فاعلين سياسيين وقوى اجتماعية مستقلة، وعبر مفاوضات وحوار، بل بين منطقين للعمل الاجتماعي: منطق رسمي لا يعترف بالواقع، ومنطق واقعي لا يبالي بالقانون الرسمي. قد يكون هذا الازدواج أرأف بالناس، لكنه يصون علاقة الاغتراب بين المجتمع والدولة: لا الدولة تمسي دولة وطنية حديثة، ولا المجتمع يغدو مجتمعا مدنيا متفاعلا. وهذه علاقة مضادة للتراكم المدني، تراكم الخبرة والكفاءة والدراية والعلم العملي والنظري والمهارة. وهي مصدر للتخلف والبدائية وتراجع موقع بلدنا في الترتيب العالمي على مختلف المستويات. وما من أحد يسيطر على هذا الشرط الذي يتطلب تصريفه شيئا مختلفا عن السيطرة الأمنية وصناعة الكاريزما والخوف. ولعله هنا مكمن التشاؤم المحسوس في تصريحات مسؤولين سوريين في مواقع القرار.

والحال إن امتناع التسوية والحلول الوسط بين فاعلين سياسيين واجتماعيين مستقلين يصدر عن أصل يجعل من قانون الأحزاب، إن صدر، فارغ المضمون: عدم اعتراف نخبة السلطة بالسياسة كتسوية وحلول وسط وتفاوض، وقبل ذلك عدم الاعتراف بوجود فاعلين اجتماعيين وسياسيين مستقلين، عدم الاعتراف بوجود أطراف اجتماعية أخرى. بدل السياسة ثمة قوة تلغي وجود الآخرين، وثمة عقيدة تنكر وجودهم، وتصادر على تطابق تفضيلات نخبة السلطة ومصالح الأمة. بعبارة أخرى السياسة منفية لمصلحة ما دونها: القوة، وما فوقها: العقيدة.

تمثيل السوريين

الأرجح أن القانون سيحظر تشكيل أحزاب على أساس ديني أو إثني أو مذهبي. وهو سيصدر في ذلك عن مفهوم الدولة المربية، ولكن كذلك عن المفهوم البعثي للوحدة الوطنية: السوريون موحدون بقدر ما لا يكونون أحرارا (ما يستتبع أنهم لا يكونون أحرارا إلا على حساب وحدتهم الوطنية).

والسؤال هنا: ما فائدة قانون يدير ظهره للوقائع التي تعيش في ظلها أوسع قطاعات السوريين؟ وهل سيكون قانون يحظر الإخوان المسلمين والأحزاب الكردية (فضلا عن بعض أو جميع أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي التي سترفض الاعتراف بقانون أحزاب ملغوم)، غير فرصة مهدورة لتنظيم الحياة السياسية في البلاد على أسس جديدة؟

في العقيدة السياسية للسلطة السورية وفي خطابها الإعلامي ليس ثمة اعتراف بوقائع التعدد الإثني والديني والمذهبي في البلاد، أما في الممارسة العملية فتراعى هذه الوقائع بدرجات متفاوتة على المستويات الحزبية والحكومية والإدارية. حال الازدواج هذه تحرم الممارسة العملية من مفاهيم وقواعد مستقرة تضفي عليها درجة من الاتساق، وتتيح لتفاعلات السوريين أن تنتظم على أسس منسجمة ووطنية. وهي لذلك تظل تحت رحمة مقتضيات الولاء وأمزجة أطراف حزبية وأمنية وبيروقراطية غير متحررة من روابطها الأهلية وولاءاتها الجزئية. وليس من شأن التجاهل المرجح لهذه الوقائع أن يقدم حلا للحساسيات الأهلية المتزايدة؛ ما يحتمل أكثر هو أن يفاقمها. فالحل الوحيد لهذه المشكلات هو ما قد يتمخض عنه نقاش عام علني وحر يشارك فيه ممثلو السوريين جميعا. والحال، لم يعد الاختيار منحصرا اليوم بين إطلاق النقاش هذا أو كبته، بل بين نقاش حر وعلني، عناوينه واضحة، ومعاييره القيمية والإيديولوجية منسجمة، والمشاركون فيه ملزمون بتوضيح مواقفهم وتفضيلاتهم أمام السوريين جميعا؛ وبين

نقاش مشوه، عناوينه مغشوشة، ومعاييره الفكرية والأخلاقية والسياسية متدنية، ويعلو فيه صوت المشاركين الأكثر فئوية والأقل التزاما بإطار وطني لحل المشكلات الوطنية. ثمة عينات مقلقة من هذا النقاش الأخير نجدها في الانترنت.

نريد من ذلك وضع التفكير في قانون الأحزاب على أرضية التفكير بسبل ضمان تمثيل أكثر إنصافا وحركية للشعب السوري، تمثيل يساعد السوريين على أن يتكونوا كشعب وحامل لإرادة عامة، لا أن يأتسروا لروابطهم الأهلية الضيقة. وليس في ذلك ما يكرس واقع التعددية السورية، الساكنة أو الأهلية. العكس هو الصحيح؛ فتجاهل هذه التعددية علانية ومراعاتها خلسة هو ما يرسخ سكونها ويعوق تحديث تمثيل السوريين واكتسابه بعدا مدنيا وديناميا.

والأمر الحيوي من هذا المنظور هو تدارك عوز التمثيل السياسي الذي يعاني منه السوريون وفتح المجال العام على ما يرتضونه لأنفسهم من ممثلين وأطر تمثيلية. فأي تمثيل، ساكنا تقليديا أو مدنيا حديثا، أفضل من نظام لا تمثيلي، نظام يغذي فوق ذلك التناثر الأهلي للمجتمع ويغطي تفاقم حالة القطيعة وانعدام التفاعل بين الجماعات الأهلية. ببساطة، لا نتخيل سبيلا لصحوة وطنية سورية دون تحرير النقاش العام حول القضايا العامة، وفي مقدمتها طبيعة النظام السياسي في البلاد وقضايا الشرعية والتمثيل الاجتماعي.

ومن نافل القول أن أيا من القضايا الدستورية والسياسة والاجتماعية والفكرية المثارة هنا غائبة عن أفق تفكير المشرعين وأصحاب القرار السوريين. ومن المؤسف أنها لا تكاد تكون حاضرة في نقاشات المثقفين والناشطين السوريين المستقلين.

زبدة الكلام: لا معنى لإصدار قانون أحزاب في ظل نظام الحزب الواحد. لا لزوم له ولن يفيد في شيء. وبالعكس يمكن وينبغي أن يكون كل من قانون الأحزاب ونزع حزبية الدولة (بطي صفحة نظام الحزب الواحد) وجهان لعملية واحدة، عملية تحرير الحياة السياسية في البلاد والاعتراف بحق السوريين في تمثيل حر ومستقل، يستجيب لما يعتقدون أنها مصالحهم ورؤاهم وتفضيلاتهم.

نشرت في 2004/11/14

« لخير هذا الوطن»

لم يخطر لي على بال أنه سيطلب مني خلال آخر استدعاء إلى أحد أجهزة الأمن في دمشق "التعاون"، أي الوشاية بأصدقائي إلى المخابرات و"كتابة التقارير" عنهم. كنت أتخيل أن ذهنية التعامل مع المعارض عدوا والعمل على إبادته معنويا وسياسيا وأخلاقيا، على طريقة معاملة عشرات ألوف السوريين خلال العقدين الأخيرين المظلمين من القرن العشرين، قد آلت إلى ما تستحق: نفايات تاريخنا. قال الضابط الذي قابلني إن "التعاون بيننا هو لخير الوطن"، ما يعني أن عملي الحالي ككاتب، الذي لا أعرف إن كان السيد الضابط يعلم عنه شيئا، لا "يخدم الوطن"، أو على الأقل لا يخدمه مثل الوشاية والتلصص على الناس وبذل الجهد للإيقاع بهم وكشف سرائرهم وتسطير التقارير عنهم.

كان استدعاء 2005/1/29 هو العاشر إلى فرع أمن في دمشق منذ أيلول 2001. لكنها المرة الأولى التي يعرض علي "التعاون لخير هذا الوطن" منذ خروجي من السجن آخر عام 1996. لقد ذكرني العرض بـــ"المساومات" الأمنية التي كنا نتعرض لها في السجن على يد لجان مختصة: تتعاون معنا مقابل الإفراج عنك. كان الخيار المطروح علينا أن نكون سجناء أو أذلاء، إما أن تخسر حريتك أو كرامتك، ولا مجال لأن تكون حرا وكريما في الوقت ذاته في بلدك، "الوطن". وكانت "المقدمة النظرية" الدائمة لتلك المساومات هي أن المرحلة حرجة والأخطار محدقة في البلاد..، وأن "التعاون" والوشاية ببعضنا وبمواطنينا هو دورنا، نحن السجناء، في المعركة الوطنية.

قبل ثلاثة أعوام استدعيت إلى الجهاز الأمني ذاته. كان الشخص (الأرجح أنه برتبة مساعد) الذي قادني إلى مكتب أحد الضباط هو ذاته الشخص الذي قادني هذه المرة إلى مكتب رئيس قسم الأحزاب في الجهاز المذكور. وقتها

أعاد علي "المساعد" بالنبرة ذاتها وبالكلمات ذاتها وباليقين ذاته عبارة "تتعاون لخير هذا الوطن". أعادها مرات وهو يضع يده في جيبه ويشدد على عبارة "هذا الوطن" إلى درجة تبعث على الظن أن ما في جيبه هو الوطن بالذات، وأنه ربما يظهره في أية لحظة لعيني المتشككة. والواقع أنه في العهد الذهبي لأجهزة الخوف السورية كان كل شيء يقول إن "الوطن" هو شيء لا يلتقيه المرء إلا في غرف التحقيق أو في أقبية التعذيب في تلك الأجهزة. المعادلة الضمنية هنا: الوطن هو المخابرات، والوطنية هي القدرة على التعذيب مع الحصانة التامة من أي عقاب، والوطنيون هم الجلادون. هذا القلب التام للقيم هو بلا شك منبع ثر وديناميي لخراب الوعي والرابطة الوطنية.

لكن في ذلك "الاستدعاء" قبل ثلاث سنوات، وقد كان الثالث بعد أيلول 2001، امتنع الضابط عن عرض "التعاون" علي، ربما شعر بأن من غير اللائق أن يعرض على سجين سابق أن يبيد نفسه أخلاقيا وسياسيا. فضباط الأمن وعناصره يعرفون جيدا مغزى عرضهم، ولذلك بالذات يعرضونه علينا، كمثقفين وناشطين وسياسيين معارضين. لسان حالهم يقول المثقف الجيد هو المثقف الميت. هذه المرة وفي بداية عام 2005 لم يمتنع الجهاز عن عرض "التعاون لخدمة هذا الوطن" علي، تاركا لي أن استنتج أن "وطني" يستفيد مني واشيا بينما قد يتضرر مني مثقفا، يحتاجني ميتا أخلاقيا وسياسيا وليس حي الضمير مستقل الرأي.

لكن ربما أتساءل: ما هذا الوطن الذي يستفيد من كتابة التقارير أكثر من كتابة المقالات والدراسات؟ وما حال الوطن الذي يتقدم فيه الواشي على المثقف؟ بل لا يثبت المثقف أهليته الوطنية إن لم يكن واشيا؟ وهل مثال المواطن الصالح الواشي معدوم الضمير و"كتيب التقارير"؟ من جهتي، لست مواطنا وليس هذا وطني! وطني يقيم في الزنازين لا في المكاتب

الفخمة، ويمشي على قدميه أو ينحشر في "السرفيس" ولا يركب المرسيدس والهامر، ويعيش من جهده لا من سلطته الامتيازية، ويسكن بيوتا بائسة لا في فيلات ومزارع! ترى، من يهين سوريا ومن يصونها ويحفظ كرامتها؟

نشرت في 2005/2/7.

على شرف حالة الطوارئ:

حفلة لصيد «الخونة» بين قصر العدل وساحة الشهداء

"انطلق اليوم الاف الطلاب من جامعة دمشق فى مسيرة تأييد للمواقف الوطنية والقومية التى عبر عنها السيد الرئيس بشار الاسد فى خطابه التاريخى امام مجلس الشعب. وتحركت المسيرة من امام كلية الاداب باتجاه شارع النصر وسط دمشق، وحمل المشاركون صور السيد الرئيس بشار الاسد والاعلام الوطنية واللافتات التى تحمل عبارات التأييد لسياسته الحكيمة ومواقفه المشرفة وطنيا وقوميا."

"وعبر الطلبة فى هتافاتهم عن الروابط الاخوية بين سورية ولبنان، منددين بالضغوط والتهديدات الاميركية الهادفة الى التدخل فى شؤون لبنان الداخلية، وخدمة مصالح اسرائيل فى المنطقة."

"وانشد الطلبة النشيد العربى السورى مؤكدين العزم على بذل كل التضحيات فى سبيل حماية الوطن وتحصينه لمواجهة التحديات وتعزيز الاخوة والتعاون مع لبنان الشقيق والعرب جميعا على قاعدة المصالح القومية."

"واثناء المسيرة الطلابية تصادف وجود مجموعة من المواطنين الذين قاموا بالاعتصام فى شارع النصر للتعبير عن بعض المطالب." "وقد تدخلت الشرطة لمنع وقوع أى صدام".

بهذه الصيغة أوردت وكالة "سانا" الرسمية للأنباء خبر مهاجمة طلاب بعثيين لاعتصام احتجاجي على حالة الطوارئ التي ترزح الديار السورية تحتها منذ 42 عاما.

سانا تكذب، وتعرف أنها تكذب، وتعرف أن جميع المعنيين بالخبر، بمن فيهم المشاركون في "مسيرة التأييد"، يعرفون أنها تكذب. فالمسيرة لم تخرج

"لتأييد للمواقف الوطنية والقومية التى عبر عنها السيد الرئيس بشار الاسد فى خطابه التاريخى امام مجلس الشعب"، بل لغرض مبيت وحيد هو استفزاز وضرب المحتجين على حالة الطوارئ. سانا تكذب أيضا حين تنسب مرور "مسيرة التأييد" إلى المصادفة؛ وتتصنع جهلا يليق بأخلاقيات الإعلام العقائدي وضوابطه المهنية، حين تتحدث عن مطالب غفل لـ"مجموعة من المواطنين" الغفل بدورهم؛ وهي تكذب كذلك حين تقول إن الشرطة "تدخلت لمنع وقوع اي صدام". سانا أيضا لم تشعر بالحاجة إلى شرح شيء لقراء أخبارها المفترضين، الذين قد يتساءلون: لماذا كان من المحتمل أن يقع صدام يتطلب تدخل الشرطة بين "مجموعة من المواطنين الذين قاموا بالاعتصام فى شارع النصر للتعبير عن بعض المطالب"، وبين "المسيرة الطلابية" التي "تصادف" مرورها من هناك؟ وسانا، أخيرا، تتجنب ذكر موقع الاعتصام، "قصر العدل"، كي لا تثير تداعيات آثمة في أذهان القراء.

لكن إن صدقت سانا فإنها تخون نفسها، وهي لا تطابق ذاتها ولا تكون على حقيقتها إلا إن كذبت. سانا الحقيقية هي سانا التي لا تقول الحقيقة أبدا.

ظل العدالة المفقود

ربما افترض الداعون إلى الاعتصام أن موقع "قصر العدل"، أو بالأحرى المعنى المفترض لهذا الاسم المفخم، هو النقيض التام لحالة الطوارئ وأحكامها، وأن من شأن التجمع أمام حصن العدالة ذاك أن يفيئ ببعض الحصانة على معتقلين سابقين ونشطاء سياسيين وكهول وشبان من الجنسين احتشدوا، ليس دونما قلق وهواجس، هناك. سيتكشف هذا أنه محض وهم جديد في سلسلة أوهام السوريين التي لا تنتهي.

لم تنقض دقائق قليلة قبل أن يدهمنا ويطوق حشدنا الملموم مئات من الشبان، هاتفين ملء حناجرهم: "بالروح، والدم، نفديك يا بشار"؛ "الله،

سوريا، بشار وبس"؛ رافعين أعلام سوريا وصور قائد حزب البعث ورئيس الدولة المفتدى بأرواح الهاتفين ودمائهم.

كان مراسل لقناة بي بي سي التلفزيونية البريطانية يعد عدته لتصوير تظاهرتنا الاحتجاجية وتسجيل بضع دقائق من الكلام عنها وعن مناسبتها والمشاركين فيها، وكان من المفترض أن أكون المتكلم. أثناء ذلك، وجدت بضع لحظات لتقمص دور الصحفي والتكلم مع الشبان البعثيين المتضامنين مع قيادتهم، والذين اخذوا في التغلغل بيننا بتحد وخشونة منذرتين بالعواقب. قال أحدهم إنهم من اتحاد الطلبة في جامعة دمشق، وأنهم "مع الأسد للدم". شدد المتكلم تشديدا دالا على أنه من مدينة حماة بالذات. قال آخر إنه لبناني ومن "ضيعة طلال سلمان" و"أننا نؤيد السياسة السورية".

سألت أحدهم: هل كنتم تعرفون أن اعتصاما للمعارضة ينعقد هنا احتجاجا على دوام حالة الطوارئ؟ قال: "لأ، نحن مارّين من هون بالصدفة". واستأنف: روحنا لبشار! ومن جديد صدح الهتاف حولنا: "ما في خوف ما في خوف، الحجر صار كلاشنكوف"؛ "مكتوب على سلاحنا، نفدي الأسد برواحنا [بأرواحنا]".

زفة الخائن

كنت أدون ما أسمعه على ورقة بيدي، وقد أحاطني فداة الروح والدم من كل جانب.

على حين غرة تحول المشهد. طوق أحدهم عنقي بذراعه، كابسا جسمي نحو الأسفل، ورافعا صوته بالهتاف: تفو عليك يا خاين! بينما تواصل هتاف الآخرين: بالروح، بالدم، نفديك يا بشار! وفي اللحظة نفسها تلقيت رفسة على قفاي. سأعرف فيما بعد أن أعضاء من المكتب الإداري للاتحاد الوطني لطلبة سوريا أشاروا للطلاب نحوي لتدشين مهمتهم النضالية ضد من

أبلغوهم، في الليلة السابقة، أنهم خونة وعملاء للأميركيين ولإسرائيل. كنت، في الأسبوع الأول من الشهر الأخير من العام الماضي، قد ألقيت محاضرة حول "المسألة الجامعية وقضية الطلاب في سوريا" في منتدى الأتاسي، تحدثت فيها عن احتلال الجامعة وتعطيل وظائفها العلمية والمهنية والمدنية واستتباع الحركة الطلابية، ودعوت إلى جلاء الأمنيين والحزبيين منها وضمان استقلالها وكفالة الحريات الجامعية. وكان أعضاء المكتب الإداري لاتحاد الطلبة التابع للنظام بين الحضور. وقد اتهمني أحدهم وقتها بقبض المال من جهات خارجية، واقترح أن أسهم ببعض هذا المال في تطوير التعليم العالي الذي انتقدت أحواله. بينما شكك آخر في أحد طالبين معتقلين منذ نيسان من العام الماضي، واستغرب أن يكون لدى شقيقته جهاز هاتف خليوي! ويعتقد أن هذان الشخصان بالذات قد أفرداني لأكون طبق المقبلات الأول في الوجبة القمعية.

سرت مبتعدا عن التجمع، مسبل اليدين، حريصا كل الحرص على تجنب ما قد يثير ردا عنيفا. ووجدت نفسي محفوفا بموكب من 15 أو عشرين شابا "يدفشوني" أمامهم ويسخون برفسات على ظهري، ويطلقون هتافا منغما: تفو عليكم، يا خونة! يا خاين برا برا! خاين! خاين!

كان المشهد الذي شغلت دور "الوغد" فيه ظهر يوم الخميس، 2005/3/10، لا يشبه شيئا مما سبق أن خبرت من مشاهد القمعية السورية وأيامها. لم يكن الأفظع (فقد خرجت منه دون أذى جسدي) لكنه كان مختلفا. واختلافه يعود إلى نوعية القائمين به ("هواة" غير مختصين بالقمع)، وإلى علانيته وعنصر الفرجة (في الشارع وأمام "السابلة" بينما يقترن القمع بالسرية دوما)، وإلى الامتزاج الفريد للإيديولوجي والقمعي، أو العقيدي والعنفي، أو التخوين واللبط فيه. إنه "تجريس" العدو، نظير زفة العريس ونقيضها التام.

يشتركان في الفرجة والاستعراض أو "العراضة" حسب التعبير الشامي. لكن عراضة العريس طقس يضفي أهمية اجتماعية على زواجه، ويلقن العريس أهمية عقد الزواج، ويعلن اعتراف المجتمع به ووضعه تحت رعايته؛ فيما عراضة المجرّس طقس تشهير، يجسم له وللحشد شناعة فعله، بما يجعل من الصعب عليه العودة إلى ارتكابه، وبما يثبت عزله عن المجتمع وإفراده "كالبعير المعبد". الهدف هنا كسر العين، بينما هو هناك رفع الرأس.

لكن التجريس الهارب من أزمنة المماليك إلى شارع دمشقي في ربيع عام 2005 يشترك مع خبرات سابقة لكاتب هذه السطور وألوف غيره في الشعور بالوقوع وانفصال المصير أو انفلات زمامه: لحظة الانفتاح المقلق لهاوية الاحتمالات جميعا.

ولا حاجة إلى القول إني لم أعرف كيف أتصرف حيال هذا الوضع غير المسبوق. الشيء الوحيد الذي كنت حريصا عليه هو تجنب المقاومة. وعلى كل حال، لم أكن محتاجا لانتباه خاص من أجل إبداء هذا الحرص. فقد كان واضحا أن أدنى مقاومة من قبلي ستهيج سعارا قد يكون ساحقا من قبل ذلك الجمع المتعصب، الحريص على نيل رضا "معلميه". فحسن إذلال الخونة سيترجم حظوة وقربا ومنافع من قبل كادر المنظمة البعثية الطلابية، التي يشكل الفشل الدراسي، المتعمد أحيانا، أهم مؤهلات التمديد في مراتبها القيادية.

لا ريب أن مشهد تلك "الجرسة" كان فاتنا ومغويا لمصور أجنبي، قيل إنه مراسل قناة فوكس نيوز الأميركية. فقد ركض أمامنا، ثم استدار وأخذ يصورنا دونما حذر. غير أنه لم ينعم بتلك الفرصة الرائعة. فقد انقض عليه رفاقي البعثيون، وانهالوا عليه ضربا، وانتزعوا كاميرته وحطموها.

تابع موكبنا سيره. كان الخائن يسير وسط مجموعة من الوطنيين تفيض منها الشعارات والرفسات معا. انعطف بي المسير يسارا في أول تفرع من الشارع الرئيسي الذي كان مسرح تجريسي. وواصل الرفاق الاحتفاء بي هتافا ورفسا وتشهيرا، والناس في الشارع الفرجة على الزفة. ثم انعطف المسير، ثانية، يسارا في شارع فرعي موازٍ لشارع النصر. كنت "أقود" الموكب على هدي غريزة ما. لعلي كنت أتجنب أي مكان مغلق يتجمعون فيه علي، وفي الوقت نفسه أي فضاء خال ينفردون فيه بي. ربما كنت أبحث عن بعض الأنس والأمان وسط الناس. قال صديق كان يتابع المشهد إن وجهي كان شاحبا، وقد التصقت عليه ابتسامة صفراء مسمومة.

عدنا إلى شارع النصر. وأمام موقع الاعتصام المفترض صعدت إلى سيارة أجرة، منهزما. غير أن زحام الشارع وضربات المجرسين على نوافذ السيارة، وصراخهم بسائقها: نزّل الخاين! نزّل الخاين! ونظرات سائق التكسي المسن، دفعتني للنزول من السيارة وسط الزفة من جديد.

لمحت شرطيا على بعد أمتار فاندفعت نحوه طالبا الحماية. لست أدري هل اكتفى حشد المناضلين مني، أم جاءتهم إشارة من "معلميهم" بإنهاء الجرسة، أم لجوئي إلى الشرطي، هو ما دفعهم إلى الانفضاض عني. كانت ربع ساعة دهرية قد انقضت، ونال العدو جرسة لائقة.

غير بعيد عن موقف الشرطي، وفي مكان لا يتيح له رؤية شيء مما يجري في موقع الاعتصام، كان يقف عقيد أو عميد في الشرطة.

اتجهت نحوه، وأعلمته باسمي، وقلت له إني كنت أتعرض للضرب من عدد من الأشخاص وأني أحتاج إلى حماية. بدا الرجل متضايقا من وجودي واعتداء صوتي على أذنيه، وقال بتعجل: بعدين! بعدين! أعدت عليه ما قلت، جاهدا أن اشرح له أني أتعرض لاعتداء بلا سبب، وأن عليه أن يحميني. كرر الرجل بصبر نافد يوحي بأنه منشغل بما هو أهم: بعدين!

بعدين! كان من الواضح أن هذه طريقته في "التدخل لمنع وقوع أي صدام" على قول سانا الأمينة.

نصر في ساحة الشهداء

انسحبت ناجيا، مستعيدا زمام نفسي شيئا فشيئا، يرافقني صديق شاب، كان عاجزا كل العجز عن مساعدتي، لكن ربما قدر أن وجوده قد يفيد إن وقع الأسوأ. أثناء الزفة كنت مفصولا عن العالم، غير دار بما جرى في موقع الاعتصام أمام قصر العدل. كان المعتصمون قد انسحبوا، وفق ترتيب مسبق لم أكن على علم به، إلى "ساحة المرجة". بعد دقائق أدركت "مسيرة التأييد" مناورتهم، فـ"تصادف" أن مرت أيضا بتلك الساحة التي تسمى أيضا "ساحة الشهداء" منذ أعدم فيها شهداء 6 أيار عام 1916. هناك استأنف الشبان مهامهم النضالية. وفقا لتدبير مبيت كانوا يستفزون الشخص بكمات من نوع: "يا خاين، يا نذل، يا عميل لبوش، يا عميل لشارون" حسب ما أورده شاهد عيان في منتدى إلكتروني سوري. كان الغرض دفع المعتصمين للرد من أجل تحطيمهم. لم يرد أحد. مع ذلك نال عددا من المعتصمين أذى حقيقي: كسر كتف أحد الشبان، وسالت دماء من فم شاب آخر، واعتقل ثالث 11 ساعة بين الثانية بعد الظهر والواحدة ليلا. فيما نال معتصمون آخرون نصيبا مشابها لما نلته أنا من ركل ورفس وامتهان.

«ثورة» ضد الدولة

رغم أنه لم يخطر على بال منظمي الاعتصام (أحزاب معارضة ومنظمات حقوقية ومدنية) أن تتم "مواجهة الشعب بالشعب" حسب عبارة أحد البيانات التي صدرت بعد الاعتصام، فإن هذا الأسلوب ليس جديدا بحال. في شباط من العام الماضي كان طلاب بعثيون هم من اعتدوا على زملائهم

الطلاب الذين كانوا يحتجون على تخلي الدولة عن توظيف خريجي كليات الهندسة. وفي غير تظاهرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني عام 2002 كان يتم عزل المتظاهرين عن الشارع عبر تطويقهم بحشود عالية لصوت من الشبيبيين (أعضاء منظمة "اتحاد شبيبة الثورة" الرديفة لحزب البعث) أو تلاميذ المدارس. وبين أواخر السبعينات وبداية الثمانينات تشكلت ميلشيات حزبية وشبيبية وطلابية وعمالية في سياق عسكرة المجتمع وتجييشه إبان الصراع المسلح بين النظام والإسلاميين في تلك المرحلة. ولطالما كان لحزب البعث ذراع عسكري مستقل عن الدولة وعن الجيش. وفي أواخر الستينات من القرن المنصرم، كان صلاح جديد يراهن على حزب البعث وعلى منظمة الصاعقة البعثية في الصراع على السلطة مع وزير دفاعه حافظ الأسد. وفي الأيام الباكرة للحكم البعثي كان للحرس القومي دور مهم في الصراع على السلطة.

يمكن القول إن اللجوء إلى أطراف مؤتمنة من خارج الدولة من أجل ممارسة القمع الموثوق غريزة بعثية أصيلة. ولعل في ذلك ما يدل على عدم الثقة بالدولة بما في ذلك أجهزتها القمعية، وبما في هذه الجيش والشرطة، وحتى المخابرات. وإذا كانت هذه الأخيرة قد نالت سمعة مستحقة في الولاء المطلق وفي إمكانية التسخير ضد أي اعتراض اجتماعي، فإن جدارتها بهذه السمعة تناسبت مع نزع صفتها كجهاز من أجهزة الدولة من جهة، ومع إسباغ طابع أهلي عليها أو تشريبها به من جهة أخرى. وقد بلغ "نزع الدولية" و"إسباغ الأهلية" على تلك الأجهزة ذروتهما في عقد الثمانينات المظلم.

كانت ثورة البعث عام 1963 ثورة ضد الدولة قبل كل شيء، ضد وجود قواعد وضوابط وعادات وتقاليد مستقرة للحكم. وهذا هو المعنى الحقيقي والوحيد لحالة الطوارئ، توأم حكم حزب البعث وشقيقة روحه. فبما هي

تعليق مستمر للقانون، ورفض مستمر لمبادئ المسؤولية والمحاسبة، وضمان حصانة مطلقة للسلطة التنفيذية، فإن حالة الطوارئ تجسد النفي المستمر للدولة. ومن هذا الباب تمثل استعادة الدولة وتقويتها، على حساب تحالف السلطة العارية والروابط الأهلية، المضمون الأول لأي تغيير حقيقي في سوريا. هذا مقدم على العدالة وعلى المساواة وعلى الحرية.

الخطير في الأطراف "دون الدولية" في سوريا، سواء كانت روابط أهلية أو "منظمات شعبية"، أن منطقها في مواجهة الاعتراض هو منطق إبادة الخصم واستئصاله جذريا، وهذا منطق لا أثر للسياسة والعقل فيه. والمشترك بين الطرفين هذين أكبر مما يفرقهما:

الروابط الأهلية موروثة وليست باختيار، و"المنظمات الشعبية" غير اختيارية بدورها ويقوم مزيج من الإكراه والإغراء بدور نزع المدنية منها. الأولى نتاج سياسي يستبطن أو يفترض نزع السياسة المدنية من المجتمع، والثانية إحدى أدوات نزع السياسة. والجوهري في كليهما هو الولاء وإنتاج علاقات التبعية الشخصية والمحسوبية.

خلافا لذلك، ورغم فساد أجهزة الدولة القمعية الأخرى، ورغم اختراقها المحاسيبي و"تأهيلها" (نقيض تمدينها)، فإن ثمة بقايا من منطق الدولة السياسي والعقلاني فيها. فالدولة، كما ينبغي أن نقول ونكرر، هي الفاعل الأكثر عقلانية أو الأقل لا عقلانية، إن داخل المجتمعات أو في العلاقات الدولية. وأقل الدول عقلانية وسياسية أعقل وأكثر سياسية من أية منظمة اجتماعية أو حزب سياسي، أو بالطبع عشيرة أو طائفة. وعناصر "كتيبة حفظ النظام" الحائزين على الشهادة الإعدادية والذين يمارسون القمع عن اختصاص (تولوا قمع اعتصام 8 آذار 2004) أكثر عقلانية من طلاب جامعيين يمارسون القمع عن ولاء وعقيدة: يضرب طالب عدوه المفترض كي يرضي "معلمه" ويحسن فرصه في نيل خدمات أو امتيازات قد لا تتوفر

فرصة أخرى لنيلها (هذا بالطبع يعطي صورة مروعة عن الجامعة والتعليم العالي والجيل الطلابي في سوريا اليوم).

إن العقلانية مرتبطة بالاختصاص والمسؤولية وحدودهما، فيما تضيع الحدود والمسؤوليات والاختصاص في قمع لا يتولاه أهله. والفرق بين الدولة وغيرها هو أن عنف الدولة غير شخصي، منزه مبدئيا من دوافع الحقد والانتقام والثأر والإذلال، ولذلك يمكن أن يكون شرعيا، فيما عنف غير الدولة يثير تلك الدوافع بالذات، ولا يمكن أن يكون شرعيا، إنه مشاكل لعنف الحرب الأهلية التي تعني دمار الدولة. على أن الوظيفة القمعية اختلطت على الدوام في سوريا البعثية برغبة في الإذلال لا تنبع من مفهوم الدولة والقوانين، وفي إرادة تحطيم مشخصة لحيوات ما لا يحصى من الناس المشخصين. كان سجن تدمر تجسيدا لعنف كثيف الشخصنة، في ممارسيه وفي ضحاياه وفي أساليبه. كان عنفا غير دولاتي ومضاد للدولة في آن معا.

كان اعتصام 10 آذار 2005 في جوهره دفاعا عن الدولة. وكان قمعه حلقة من حلقات الثورة المستمرة ضد الدولة. وبالفعل لا تزال الدولة ووظائفها ومنطقها المؤسسي موضع احتقار فعلي من قبل المركب الأهلي الميليشياوي الممسك بها والمسيطر عليها.

ويتناسب الاحتقار مع درجة الدولنة في تلك الوظائف والأجهزة: الشرطة أكثر من الجيش، والجيش أكثر من الأمن، والأمن أكثر من المركب الأهلي الميليشياوي. وكلما صعدنا السلسلة تكون القواعد والروح المؤسسية أضعف، والنزوع المحاسيبي والعقيدي والعنفي أقوى، والعكس بالعكس. بحكم تكوينه و"مدنيته" وقِدمه، جهاز الشرطة "متواطئ" نسبيا مع المؤسسية أكثر من جهاز الأمن، وهذا أكثر من أية ميليشيا. كل ذلك نسبي،

ذلك أن نزع المدنية والمؤسسية وإضفاء "الأهلية" والعقيدية هـو السـمة للنظام المضاد الدولة.

تحول الثورة المضادة للدولة المجتمعات المحكومة إلى حطب يابس. وتقف حاملة عود ثقاب مهددة بتحويل كل شيء إلى رماد.

نشرت في 2005/3/20

بمنطقه الذاتي، يقود تطلب الإقامة المؤبدة في السلطة إلى اعتبار المجتمع المحكوم مصدر الخطر الأول، والداخل هو "العدو الخارجي" الوحيد. هذا يفضي إلى سياسات هدفها الأوحد إبقاء العدو ضعيفا، مستسلما، عاجزا عن المطالبة وأعجز عن المقاومة. وليس هناك أي شيء غير عقلاني في سياسات تعمل على إضعاف العدو، وبالخصوص إن كانت تنجح في عملها على الدوام.

هذه بعض مواد "الدستور" غير المكتوب للسلطة المؤبدة:

1. الأمن أمن النظام، والصفة المطلقة للأمن تتناسب مع الأبدية المرغوبة للمكوث في الحكم. العدو هو المجتمع المحلي، في وصفه المصدر المحتمل لمطالب التغيير ومعارضة التأبيد. ليس هناك أي خطأ أو سهو في ذلك كما يفترض معارضون إيديولوجيون. فالجوهر هو السلطة المؤبدة، أما العقيدة الوطنية فمحض عرض. الاعتقاد بأن الجوهر الوطني يعاني من انحراف سلطوي غير مناسب هو "كنز" لا يفنى من الأوهام الإيديولوجية.

2. أجهزة الأمن هي الجيش الحقيقي لمواجهة العدو وسحقه. أما الجيش الجيش فمنبع خطر ينبغي السيطرة عليه وتفريقه وإفساده وتجويعه وقتل معنوياته.

3. الدولة احتكار أحادي الجانب للحرب الأهلية. وهي تنهار إذا نزع الاحتكار من يدها. سواء تسنى ذلك بإبطال التلويح بالحرب الأهلية وتجريدها من هذا السلاح، أو بتأميمه وكسر احتكاره واندلاق الحرب في الشارع.

4. المعارضون هم الخونة لأنهم عملاء العدو الحقيقي، المجتمع المحلي، والمعركة معهم معركة وجود لا حدود. هذا منطقي، فهم يعترضون على رسالة السلطة الخالدة: خلودها هي بالذات، ويطالبون صراحة بتقييدها.

5. ليس التماسك الداخلي ضروريا لمواجهة العدو الخارجي، بل العدو الخارجي ضروري لفرض التماسك الداخلي وسحق الخونة المعارضين. هذا أيضا خلافا لتثبت إيديولوجي مُعنِّد لدى معارضين يطالبون بالديمقراطية لـ"تحصين" الداخل في مواجهة أخطار الخارج..

6. التنازلات المحتملة للخارج حكمة سياسية، أما التنازلات الداخل فهي خطر وجودي. على جبهة "التناقض الثانوي" لا قيمة لأية تنازلات، ما دام "الصمود" محققا على جبهة "التناقض الرئيسي".

7. لا يمكن الاستغناء عن المجتمع المحلي أو إفلاته رغم كونه منبع أخطار. إنه ركيزة لا مناص منها للسلطة.

8. يلحق النظام هزائم حقيقية بأعدائه الحقيقيين، وإن يكن عاجزا عن تحقيق أي نصر لأنه لا يعرف السياسة. النصر، بالطبع، شيء مختلف عن محض القدرة على إلحاق الهزيمة بأعداء. النصر سياسي وثقافي، بينما إلحاق الهزيمة بعدو قد لا يتطلب غير قدرات عسكرية مادية. لا ينهزم النظام إلا في معاركه غير الحقيقية. حين قيل عام 1967 إن العدوان الإسرائيلي فشل لأنه لم يسقط الأنظمة التقدمية، كان القائلون يدركون من هو العدو الحقيقي، وأين تقع جبهة الحرب الحقيقية. النظام كان، ولا يزال، أهم من البلد.

9. ربما ليس ثمة وطنية دون تخوين. لكن هناك وطنية تخوّن وهناك وطنية ليست إلا تخوينا. الأخيرة فقط تستحق اسم "الوطنية التخوينية".

الوطنية التخوينية هذه فاقدة لأي مضمون ثقافي أو اجتمـــاعي أو سياســـي إيجابي، آلة إقصاء فحسب: تجريم قانوني وتخوين إيديولوجي.

الغرض من بسط القضايا السابقة أن معظم ملامح نظامنا السياســـي تقبـــل الاشتقاق من مبدأ وحيد، هو إرادة الحفاظ على السلطة "إلى الأبـــد". إنـــه مبدأ كافٍ من أجل الدمار الاجتماعي. لذلك المبدأ التغييري الأول هو ولايـــة محددة زمنيا للنخبة السلطة وللمسؤول الأول في الدولة.

على غرار الدولة الأوروبلية، شعارات الدولة المؤبدة:

العدو هو الشعب؛

الدولة هي احتكار للحرب الأهلية؛

الوطنية هي الوشاية؛

الخيانة هي المعارضة؛

وهكذا، وهكذا.

نشرت في 2005/4/10

سوريا، حزب البعث، ونظام الحزب الواحد:

الإنفصال هو الحل

حزب البعث صغير على سوريا. وسوريا تصغر كلما تمادى بقاؤهـا دولـة بعثية. هذا ليس لأن "الحزب القائد للدولة والمجتمع" لـم يتطـور فكريـا وسياسيا وتنظيميا منذ استولى على السلطة قبل ما ينوف على أربعة عقود فقط، وإنما لأنه ينطبق عليه ما ينطبق على أحزاب أنظمة الحزب الواحد من تحزيب الدولة ونزع صفتها الوطنية والعمومية وتفصيل الكـل الاجتمـاعي على قياس الجزء السياسي.

النتيجة الماثلة لكون البعث حزبا ودولة هـي تصـغير الدولـة بتبعيثهـا، وتخريب الحزب بجعله أداة سلطة محض. فحزب البعث الصغير هو حـزب البعث الحاكم والقائد، الحزب المليوني الجسيم. أكبر منه بكثير حزب البعث المنفصل عن الدولة، حين قد يعود حزبا بالآلاف.

حال الحزب الذي فرض واحديته وقيادته قسرا على سوريا بعد 17 عامـا من استقلالها وقرابة 45 عاما من ظهور كيانها الحديث حال ثوب يرتديـه جسد لا يكف عن النمو: إما أن يتمزق الثوب أو يتقزم الجسد الفتي. وإذ لم يفلح الجسد السوري الفتي في الانسلاخ من ثوبه السياسي البعثي فقـد آل أمره إلى قزامة سياسية، ليس ثمة ما يقطع أن عهدها موشك على انطواء طوعي. هذا بينما يتبلور توافق واسع على أن سوريا بحاجة إلـى تغييـر ثوبها السياسي لا إلى رقعة جديدة (قومية سورية) علـى حاشـية ثوبهـا السياسي القديم، المسمى "الجبهة الوطنية التقدمية". بل إن الترقيع القومي السوري للجبهة يعطي لمحة مضيئة عن نوعية الحلول التي تتخيلها نخبـة السلطة للإصلاح السياسي.

«اللي يجرب المجرب..»

هل يمكن لمؤتمر حزب البعث المقرر انعقاده في السادس من حزيران المقبل أن يجدد أو يسهم في تجديد الثوب السياسي السوري؟ "اللي يجرب المجرب، عقله مخرب"، تقول الحكمة الشعبية البليغة، ناصحة بإصلاح اقتصاد الآمال الذي تميز بهدر شديد خلال السنوات الخمسة الأخيرة، وبالكف عن التعويل على إصلاح اقتصادي أو سياسي حقيقي على يد الطاقم الذي أوصل البلاد إلى مأزقها الحالي.

ولعل مغزى تجربة الزمن المنقضي، التي ينبغي الاتعاظ بها تحت طائلة "خراب العقل"، هو أن الإصلاح غير ممكن على أرضية نظام الحزب الواحد الذي هو بالذات مصدر الفساد واللامساواة بين السوريين واستبداد بعضهم بأمر كثرتهم. ولا نملك ما يسوغ الاعتقاد بأن مؤتمر حزب البعث العاشر في السادس من حزيران المقبل سيقرر التحول نحو نظام تمثيلي تعددي وتنافسي. هذا مضاد لطبائع الدولة الحزبية. ولا يغير من ذلك توجه المؤتمر البعثي إلى إصدار قانون أحزاب. فمجرد مناقشة أمر قانون الأحزاب في مؤتمر الحزب الحاكم وصدور توجيه منه بإصداره يعني نزع الصفة العمومية للقانون، ومنح الحزب سلطات ليست من اختصاصه، واحتلاله، وهو خصم الأحزاب الأخرى، موقع المشرع لها. فوق ذلك، وكما فصل حزب البعث الدولة على صورته ومثاله سيفصل قانون الأحزاب بما يناسبه، ويستثني نفسه من القواعد التي تضبط عمل الأحزاب الأخرى. هذا قانون فاقد للصفة الأولى للقانون: العمومية، ومساواة جميع الأحزاب أمامه. وهو، تاليا، قانون باطل سلفا.

وفوق هذا كله من المرجح أن يرفق القانون باشتراطات تعجيزية أشبه بتلك التي وضعت في شباط 2001 لعمل المنتديات وقد كانت عمليا حكما بالإعدام عليها. من هذه الاشتراطات مثلا، منع تشكل أحزاب على أسس

دينية أو إثنية، ما يعني استثناء الإسلاميين والأكراد وغيرهم، وهي قوى تتمتع بشعبية مضمونة. وربما يشترط القانون حجم أعضاء أولي يفوق الحجم الوسطي للأحزاب العلمانية السورية، التي تعرضت للسحق على يد النظام ذاته.

إلى ذلك فإن تعدد الأحزاب شيء والنظام متعدد الأحزاب شيء آخر. في مصر والأردن وتونس والجزائر وغيرها من الدول العربية حياة حزبية مفصولة عن تداول السلطة وعن التأثير على بنية النظام السياسي التي تبقى تسلطية وواحدية. ليس التعدد الحزبي هو "الفصل النوعي" للنظام السياسي الديمقراطي. بل يمكنه أن يكون تحديثا للتسلطية وإعطاءها مظهرا حداثيا يسترضي القوى الدولية الفاعلية ويجدد أساليب الاحتيال على المجتمع المحلي وخذلان مطالبه. ولعل في ضم أحد شقي الحزب القومي السوري إلى الجبهة الوطنية التقدمية قبل أسابيع قليلة من المؤتمر البعثي ما يشير إلى نوعية قانون الأحزاب الموعود. مغزى هذا المؤشر أن قانون الأحزاب سيكون تحديثا للتعددية التسلطية التي تحدث عنها تقرير "المجموعة الدولية لمقاربة الأزمات" في تقرير لها صدر بعنوان "سوريا في ظل بشار" قبل قرابة عام من اليوم.

أكثر من ذلك، ليس غير إجراءات شكلية من نوع إصدار قانون أحزاب وإعلان رهن حالة الطوارئ بقضايا الأمن الوطني (تاريخ حالة الطوارئ هو تاريخ إعلانات من هذا الطراز)، والتخلص من فائض القمع الباهظ الذي ارتبط بالطور المجنون من التسلطية (1979-1991) ونسي أن ينسحب حتى يومنا، ودرجة من مركزة وعقلنة القرار السياسي لنظام لا عقلاني أو متعدد العقلانيات، ليس غير إجراءات كهذه يمكن أن تنقذ التسلطية من نفسها ومن غرورها الأجوف الذي يكاد يودي بها. وهذا هو كل مضمون الإصلاحية الرسمية، وهو ذاته المضمون المرجح للإصلاحية الخارجية،

الأميركية والأوربية. فالتركيب الحالي للنظام بات عبئا عليه هو نفسه، ومصدر إرباك لأصدقائه الأوربيين والعرب، وإزعاج لخصومه الأميركيين. تحديثه على الطريقة السعودية (مع حفظ النسب والفوارق) يريح ضمير الجميع، ويجدد شباب إصلاحية القصر التي هزمت في الجولة الأولى قبل قرابة 4 أعوام. إلى ذلك تفيد التسريبات المتوفرة عن قرارات المؤتمر المحتملة إلى أن الحزب سيحافظ على موقعه الامتيازي في "قيادة الدولة والمجتمع"، ما يعني أنه سيخرج نفسه من السياسة ويضعها فوق الشعب السوري. إذا صح ذلك فإن الإصلاح البعثي سيتمثل في التحول من مصادرة السياسة من السوريين إلى جعل نفسه سقفا لا يمس لكل سياسة. بعبارة أخرى، يمنح الحزب الذي حكم البلاد بحالة الطوارئ السوريين سياسة صغيرة مخفوضة المرتبة، لا تطرح قضية السلطة والمساواة السياسية بين المواطنين، بينما يحتكر لنفسه السلطة والسياسة العليا. وينصب بين صنفي السياسة هذين جدار فصل أمني يحافظ على البنية الامتيازية القديمة. النتيجة المرجحة نسخة منقحة من نظام الحزب الواحد الذي راكم فشلا فوق فشل منذ استولى على البلاد قبل 42 عاما.

ما لا يبدو أن المخططين البعثيين يدركونه هو أن النظام وحزبه الواحد وأدوات حكمه جميعا في أزمة، وأن حلولا من هذا النوع هي في غير مصلحتهم قبل أن تكون متعارضة مع مصالح عموم السوريين. والإخفاقات المتواترة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية برهان لمن يريد برهانا.

بعيدا أن يكون حلا لأية مشكلة، نظام الحزب الواحد وملحقاته الجهازية والقانونية هو المشكلة التي تحتاج سوريا إلى حلها. وهو ما يعني أن لا حل بعثيا أو حزبيا للمشكلات الاجتماعية والسياسية والوطنية السورية الراهنة. لقد حول نظام حزب البعث سوريا إلى دولة فئوية تقودها نخبة من أصحاب

الامتيازات الذين يرفضون المساواة بين السوريين. ومعلوم أن اللامساواة بين السوريين مكفولة دستوريا بمادة فائقة الشهرة تنص على أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية". هذا الكلام الذي هاجره المعنى منذ وقت كتابته يقوم اليوم بوظيفة منبه شرطي مجربة: إثارة منعكسات الخوف والرهبة والانكفاء عند "الجماهير" و"الأمة".

لا حل بعثيا. مبدأ الحل الوطني هو المساواة السياسية بين السوريين، ما يعني بلا غمغمة ولا جمجمة تصفية نظام الحزب الواحد والانتهاء من أوهام قيادة الدولة والمجتمع والرسالة الخالدة.

أين روح الحزب؟

فهل يستطيع مؤتمر حزب البعث الحاكم أن يحل مشكلات الحزب الذاتية إذا كان غير مؤهل لحل مشكلات البلد المحكوم؟ هذا يفترض أن لحزب البعث مشكلات ذاتية، وهو افتراض في غير محله. إذ ليس للحزب القائد للدولة والمجتمع مشكلات ذاتية لأنه ليس له ذات مستقلة، ولا إرادة مستقلة ولا وعيا مستقلا عن السلطة التي تحكم باسمه، أو تستخدمه أداة لحكمها. الحزب خسر استقلاله وذاته السياسة والفكرية والتنظيمية لمصلحة السلطة، الذات الوحيدة في المجتمع السوري. حزب البعث أداة، الروح هي السلطة. بعبارة أخرى، ذات حزب البعث هي نظام الحزب الواحد. ونظام الحزب الواحد في كل مكان لا سياسة ولا أحزاب فيه. فالحزب لا يوجد إلا جمعا، يوجد الجمع أولا (أحزاب)، ثم نستنبط الواحد (الحزب) منه استنباطا. بعبارة أخرى، ما يوجد في الواقع هو أحزاب، أما الحزب فهو مفهوم مجرد نستخلصه من الكثرة. فإذا وجد حزب واحد في الواقع، ما يسمى في سوريا "الحزب"، فإنه ليس حزبا بل شيء آخر. الحزب الواحد هو لا حزب،

والواحد هنا يساوي الصفر. ومصدر معقولية هذا الحكم أن مفهوم الحزب يصدر عن تصور للمجتمع كمتعدد مصالح ومتنافرها من جهة، وكشرعية تمثيل لهذه المصالح ونفاذ لها إلى النظام السياسي من جهة أخرى. التوافق بين المصالح الاجتماعية ليس واقعة محققة في أي من المجتمعات الحية. ولو كان متحققا لاستغنت المجتمعات عن الدولة والسياسة والتمثيل وكل آلات السياسة الحديثة، ولسقط داعي وجود أحزاب أو سياسة. بالمقابل ليست المصالح الاجتماعية متنافرة تنافرا مطلقا مستعصيا على التسوية. لو كان الأمر كذلك لما كانت السياسة ممكنة. السياسة مرغوبة لأن المصالح الاجتماعية غير متوافقة تلقائيا، وهي ممكنة لأن التوافق بين المصالح ليس مستحيلا. فالسياسة هي فن تحقيق التوافق المفتقد أو بناء المشترك الاجتماعي. والدولة هي المقر العمومي لعملية التوافق والاشتراك هذه.

مفهوم للسياسة هذا غائب من أفق التنظيمات العقيدية التي تصدر عن مفهوم للمجتمع مضاد للسياسة. ينكر هذا المفهوم تعدد المصالح الاجتماعية وتعارضها، ما يتيح له إنكار ضرورة التمثيل الاجتماعي وشرعيته، وما يمكنه من فرض مطابقة تامة بينه وبين المجتمع المحكوم. قد يوجد أفراد ومجموعات معارضون لهذا التصور، هؤلاء يستأصلون بالعنف كشوائب لصورة نقية بريئة من التعدد والتعارض. لا مقام للسياسة على أرضية فكرية كهذه. فالسياسة كفعل مدني يقوم على النسبية والتسويات وبناء التوازنات الاجتماعية والفكرية وروح التوافق والتوفيق غريبة في هذه الأرض.

وهي غريبة على الحزب الذي يحكم سوريا وعلى نظام حكمه. والواقع أن نظام الحزب الواحد البعثي هو الترجمة السياسية لإخلاء المجتمع السوري من تعارض المصالح وتعدد التفضيلات والرؤى. وخلافا لاسمه، هو نظام بلا أحزاب، لا يختلف في شيء عن نظام القذافي أو عن النظام السعودي. الحزب هنا ليس تنظيما سياسيا يعرف بدلالة موقعه في المجتمع بل محض

استطالة جهازية جسيمة للسلطة المردودة إلى بعدها الإكراهي والتنفيذي. هذا يعطي شرعية للتمييز بين "الحزب" الذي هو أداة سلطة وبين "البعث" الذي يفترض أنه حزب سياسي. واستنادا إلى هذا التمييز ينقسم الناس إلى حزبيين كثر حالّون في السلطة، و"بعثيين" قلة ينتمون إلى حزب غير موجود في سوريا.

صفحة سوابق

ما نريد قوله إنه لا يمكن حل مشكلات حزب البعث قبل استعادته ذاتيته الحزبية، أي قيامه كذات سياسة قائمة برأسها مستقلة عن غيرها. إصلاح حزب البعث مدخله فصل الحزب عن الدولة ونيل استقلاله السياسي منها، وهو ما لا يتسنى مع الإبقاء على نظام الحزب الواحد، على نحو ما يثبته درس قرار "القيادة القطرية" رقم 408 لعام 2003 الذي انتهى إلى لا شيء بالتمام والكمال. معلوم أن القرار ذاك الذي صدر بعد سقوط نظام البعث العراقي واندلاع الكلام عن جرائمه، نهى الحزب السوري عن التدخل في الشؤون اليومية، ما سميناه قبل قليل السياسة الصغيرة، وترك له أن يحتفظ بأنشطة "التخطيط والرقابة والإشراف والتوجيه والمحاسبة"، واضعا إياه فوق الدولة، ومانحا له دور "الولي الفقيه" حسب عبارة ظريفة جرت على قلم فهمي هويدي وقتها.

غرق القرار في النسيان بعد أسابيع من صدوره. ومثله كان مصير تعميمين أصدرتهما القيادة البعثية ذاتها في بداية عام 2004 في مسعى لتطوير حزب البعث فكريا وتنظيميا (تناولناهما وقتها في مقال مطول بعنوان: في عامه الحادي والأربعين: فصل الحزب عن الدولة ضمان له ولسوريا، "ملحق النهار"، 7 آذار 2004). خطأ القيادة الحزبية غير المفاجئ أنها تعتقد أن ذات حزب البعث هي عقيدته وأسس تنظيمه، وأن إصلاح هذين كفيل بإصلاحه وإصلاح الدولة. لكن الذات ليست هنا كما قلنا. وربما تكون

الغريزة دفعت القيادة الحزبية إلى التخلي عن عقيدة الحزب كيلا تتخلى عن شبر واحد أو ذرة رمل واحدة من أرض السلطة. الغريزة لا ترتكب غير الأخطاء الصحيحة.

فصل الحزب عن الدولة

الدرس الذي يجدر بالعاقل استخلاصه أن إصلاح حزب البعث يقتضي فصله عن الدولة في سياق التحول نحو نظام ديمقراطية تمثيلية تنافسي. ليست هذه توصية تنفيذية نقترحها بل هي خلاصة موضوعية يمليها التحليل.

ولعل من المفيد هنا فتح قوسين للتعليق على هذه النقطة. فعدم التمييز بين الاقتراحات العملية البرنامجية والخلاصات التحليلية هو من مشكلات الديمقراطيين السوريين الثابتة. الاقتراحات والتوصيات شيء يتعلق بالسياسة، وهذه تتصل بالممكنات والقدرات والظروف وما إلى ذلك. أما الخلاصات التحليلية فتتصل بمنطق التفكير واتساقه ونتائجه الضرورية لا بمنطق السياسة والملاءمة. يملي التحليل أن لا إصلاح في ظل نظام الحزب الواحد، لكن هذه ليست توصية سياسية، وإن كان ينبغي على السياسي أن يحتفظ بها في ذهنه. السياسي قد يجد أنه ينبغي فورا طي صفحة نظام الحزب الواحد أو قد يتقبل إصلاحا بطيئا ومتدرجا. المسألة موازين قوى وممكنات، وليست مسالة اتساق نظري وقيمي. في السنوات الأخيرة تقلب المثقفون والسياسيون والنشطاء السوريون بين موقف يخضع السياسة لمنطق التحليل الموضوعي (ما يفضي إلى الجمود وفقدان المرونة اللازمة للسياسة) وآخر يخضع التحليل لمطالب السياسة ومقتضياتها (ما يفتح المجال واسعا للبهلوانية والانتهازية والصفقات المغشوشة). ولا ريب في أن تداخل أدوار المثقفين والسياسيين وممارسة المثقفين للسياسة وبعض السياسيين للتحليل الاجتماعي والسياسي هو مصدر هذا الإرباك. ومن نافل

القول إن خلاصات هذه المناقشة تنتمي إلى مجال تحليل بنى السياسة وليس إلى مجال التوصيات السياسية. نغلق القوسين.

يعني فصل الحزب عن الدولة فصله عن هياكل ممارسة السلطة العمومية من جهة، وعن هياكل توزع الثروة الوطنية من جهة أخرى، إضافة إلى تحرير الحياة الثقافية، قيما وأجهزة وموارد، من تحكمه. الوجه الآخر لهذه العملية هو نزع حزبية الدولة ونزع حزبية وسياسية الأجهزة الأمنية ليعود الأمن أمنا وطنيا، ونزع حزبية الجيش ونزع حزبية الوظائف الحكومية ونزع حزبية التعليم. نزع الحزبية يعني هنا نزع الفئوية، ويندرج في سياق إعادة بناء الدولة الوطنية في سوريا، البناء الذي أوصلته السلطة الحزبية البعثية إلى طريق مسدود.

بعملية الفصل المزدوجة هذه، فصل الحزب عن الدولة وتحرير الدولة من الحزب، ينفتح الطريق أمام إصلاح وطني حقيقي وأمام إصلاح حزب البعث ذاته. حزب البعث الصالح هو حزب سوري بين أحزاب سوريا أخرى، لا يتمتع بفرصة نفاذ "قبْلية" إلى الدولة تفوق نفاذ غيره من الأحزاب، حزب تحكم بينه وبين الأحزاب الأخرى صناديق الاقتراع. أما حزب البعث الفاسد فهو "الحزب"، الاسم الذي قلنا إنه أداة سلطة نازعة للسياسة والحزبية من المجتمع. لقد أفسدت السلطة المطلقة حزب البعث إفسادا مطلقا، إصلاحه النسبي يقتضي حتما تغيير طبيعة السلطة.

ومن هذا الطريق يمكن تجنب خيارين متطرفين. الخيار المتطرف الأول هو نظام الحزب الواحد القائم، الذي باحتلاله الدولة نزع الاعتدال من المجتمع السوري. الخيار المتطرف الثاني هو الخيار الاستئصالي الذي يدعو إلى اجتثاث حزب البعث. ودوام الخيار الأول هو الذي يجعل الخيار الثاني إغراء دائما. فالتطرف يغذي التطرف.

باختصار: الإصلاح السوري يحتاج إلى ثورة على نظام الحزب الواحد. ثورة تجعل الإصلاح ممكنا وتمهد السبيل أما نظام ذاتي الإصلاح، وتمنح سوريا نظاما سياسيا قابلا للحياة ومقتصدا في العنف. وفي الأصل لا تستمد فكرة الثورة شرعيتها إلا من فتح الباب أمام إصلاح معاق ومستحيل. أما تشويهات القرن العشرين التي تضع الثورة ضد الإصلاح وتربط الثورة بالعنف، فقد أنتجت كثيرا من العنف وقليلا من الصلاح. والإصلاح في سوريا معاق وربما مستحيل، وفقا لما تشهد به تجربة السنوات الخمسة الأخيرة. ينبغي ألا نحتاج إلى خمس سنوات أخرى من التجارب. 42 سنة تكفي! الحكمة العربية الفصيحة تقول: "المُجَرّب، لا يُجَرّب".

نشرت 2005/5/21

شعارات حرب في شوارع المدينة!

لم أدرك أن هتاف "بالروح، بالدم، نفديك يا بشار!" هو صيحة حرب في الواقع إلا في اعتصام يوم 25 أيار (2005) في "حديقة المدفع" في دمشق. ففي وقت واحد أخذ أعضاء فرقة حزبية بعثية يهتفون الشعار المذكور بضراوة وعدوانية، وعناصر كتيبة حفظ النظام ينقضّون بهراواتهم السوداء على المعتصمين، وعناصر فروع الأمن يسجلون الشعارات المكتوبة على لافتات مرتجلة حملها المعتصمون ويراقبون كل شيء. كان قرابة 200 شخص قد تجمعوا أمام باب الحديقة المطل على "شارع أبو رمانة" احتجاجا على اعتقال أعضاء مجلس إدارة "منتدى جمال الأتاسي" قبل يوم واحد.

كشف ذلك "العدوان الثلاثي" على معتصمين مسالمين الجوهر الحربي لـ "أبو الشعارات" هذا، جوهر لا يحتجب إلا خلف فرط إلفة السوريين به وبأمثاله. لكن ما هو ذو دلالة أنها هتافات لا تسمع إلا حين يريد النظام تأكيد قوته وترهيب أعدائه. الأعداء الداخليين حصرا. الوجه الحميد للشعار هو إعلان تماهي الهاتفين مع المهتوف له، أما وجهه المنذر فهو إعلان العداء المطلق للخصوم والاستعداد لبذل الروح والدم ضدهم ومن أجله. التماهي لا ينبع من مضمون الشعار فقط ولا من رابطة الدم والفداء التي يعلنها فقط، وإنما كذلك من الهتاف الجماعي الجهير به. يندمج الهاتفون في صوت واحد لا نشاز فيه، يذيب استقلالهم واختلافاتهم. لذلك سيان أن يكون الشعار "بالروح، بالدم.." أو "الله، سوريا، بشار وبس!". للشعارين بنية واحدة تعتمد آلية التماهي/ الإقصاء. لكن في الشعار الأخير التماهي ثلاثي: الله والوطن والرئيس، والإقصاء تتكفل به كلمة "وبس" التي تطرد أي "تدخل خارجي" محتمل بين أقانيم الثالوث هذا. أما في الأول فالتماهي ثنائي: نحن وأنت، البعثيون والقائد، وتضمينا: السوريون والرئيس.

الإقصاء مضمر في عنف الرسالة: الروح والدم والافتداء. العنف بطبيعته إقصائي ونخبوي.

لذلك لم يكن خيارا سليما أن يهتف بعض المعتصمين يوم 30 أيار: "بالروح، بالدم، نفديك سوريا!" أو "الله، سوريا، حرية وبس!". إذ هنا تتم المحافظة على البنية العميقة وآلية التماهي /الإقصاء المثبّتة لها مع الاعتراض على المضمون السطحي. دمقرطة الشعار لا تكون بإحلال مفهوم مجرد يفترض أنه أوسع طاقة استيعابية وأقل استبعادية محل اسم علم أقل استيعابا وأكثر استبعادا، بل بكسر آلية الاستيعاب/ الاستبعاد (أو التماهي/ الإقصاء) للشعار، التي تبقى طاردة للاختلاف والتعدد من داخلها، بقدر ما هي ترفع الاختلاف مع خارجها إلى مرتبة المطلق. هذا شعار نرجسي متمركز حول الذات، لا يناسب الوعي الديمقراطي المأمول في سوريا. وإنما بنية هذا الشعار وتمركزه حول الذات هي التي استوردت من مصر إلى سوريا والعراق. فما يوحد "بالروح، بالدم، نفديك يا جمال!" مع "بالروح، بالدم، نفديك يا حافظ!" ومع "بالروح، بالدم، نفديك يا صدام!" هو نرجسية الأنظمة وعشقها لذاتها.

وربما تكون آخر مرة هتف فيها الشعار في العراق أيام الغزو الأميركي له، حيث ظهر الرئيس العراقي السابق وحوله عشرات الناس يهتفون بالروح والدم نفديك يا صدام. الظهور العلني والهتاف الجهير والجوقة ورفع القبضات في الهواء عناصر من طقس التماهي والإقصاء غير قابلة للحذف. الحرب الحقيقية أو المفترضة هي الخلفية المحتومة لهذه الرسالة الموجهة للأعداء.

في سوريا أيضا ارتبط تاريخ الشعار برغبة السلطة في حشد الموالين لها ضد أعداء الداخل، بصورة خاصة الإسلاميين في بداية عقد الثمانينات. ومفهوم أعداء الداخل مميز لأنظمة "الوطنية التخوينية" التي تفرض تماهيا

تاما بين الوطن والسلطة، وتختزل هذه في شخص الرئيس أو الملك. العدو الداخلي هو شائبة ينبغي حذفها من أجل تمام التماهي وصفاء الماهية. تتناسب حدة الهتاف طردا مع حدة المواجهة. في أيام عز الروح والدم في الثمانينات الماضية كانت الأرواح تقطف والدماء تفصد بالفعل. "رسالة" الشعار هي إسكان الرعب في أوصال الأعداء. نحن متماهون تماما مع الرئيس، تفيد أن الخصوم مطرودون تماما من هويتنا المشتركة. مطرودون من الخصومة التي تعالج بالسياسة إلى العداوة التي تعالج بالعنف وحده. وفر اعتصام يوم 30 أيار في "ساحة يوسف العظمة" وسط دمشق "التجربة الحاسمة" لاختبار "رسالة" شعار بالروح والدم: كان بعثيون يهتفون "بالروح، بالدم..."، ومسؤول حزبي أو حكومي محاط بأركان سلطته يطلق بعصبية وهياج ظاهرين اتهامات الخيانة في وجه المعتصمين الممنوعين من الكلام. التخوين هنا طرد من الماهية الوطنية النقية التي لا اختلاف فيها. وهي بريئة من الاختلاف لأنها تقصيه بعنف مطلق من داخلها إلى خارج مباح ومستباح، اختلاف محض. هنا مفاهيم المعارضة والخصومة السياسية والاحتجاج السلمي غير متصورة وغير ممكنة. ثمة نحن الذين نفدي بالروح والدم الرئيس، وثمة الخونة الأعداء الذين يستحل سحقهم.

في مواجهة اعتصامي 25 و30 أيار لم تكن ثمة عقلانية واحدة. ثمة عقلانيتان أو ثلاث. تهدف الأولى إلى فض الاعتصام دون دماء ودون اعتقالات (الأمر لا يستدعي)، وهي عقلانية عناصر حفظ النظام. عقلانية الحزبيين التي تتحدث عن الروح والدم والافتداء، وهي بالضبط لا عقلانية، إغراؤها الضمني إبادة المعتصمين. بينهما عقلانية عناصر الأمن التي تبقى في خلفية المشهد دون أن تكون أقل حضورا. فهي التي تتجمع لديها المعلومات عن المعتصمين وعددهم والجهات المشاركة..، وهي التي تمتلك وحدها حق المتابعة فيما يقتصر دور الحزبيين وعناصر حفظ النظام على

التنفيذ وينتهي بانتهاء المهمة. الأمنيون هم الذاكرة وهم السجل، إليهم المناب ومعهم الحساب.

مع ذلك فإن عقلانية الحزبيين هي الأسوأ، وهي الأشد تخريبا للسلم الاجتماعي ولمفهوم الدولة معا، والأكثر إثارة للعداوة كذلك. عنف عناصر حفظ النظام منضبط وعقلاني بصورة ما. وهو وظيفي أيضا لا يشذ عن منطق الدولة. الأمنيون بينهما، نصف دولة ونصف حزب، أو نصف عام ونصف أهلي.

وهو ما يعني أن العلاقة بين العنف والعقلانية ليست عكسية بالضرورة. وأن لا عقلانية النظام السوري لا تنجم عن محض عنفه، بل عن عدم احتكار الدولة وحدها للعنف والسماح بسيلانه في أقنية استنسابية، حزبية وميليشياوية وأشباهها. العنف العقلاني ليس بالضرورة العنف الأقل. إنه العنف الممركز، غير المنتشر، الذي تحتكره الدولة.

انسحاب شعارات "الروح والدم.." من الشوارع ضروري من أجل عقلنة الدولة وحفظ السلم الاجتماعي.

نشرت في 2005/6/12

كلام على هيبة الدولة

سوغ مسؤولون أمنيون سوريون اعتقال أعضاء مجلس إدارة منتدى الأتاسي في الأسبوع الأخير من شهر أيار الفائت بمساسهم بهيبة الدولة، وبضرورة استعادة هذه الهيبة وفرضها على المشككين فيها. هيبة الدولة أمر مهم بالفعل. فالدولة الفاقدة للهيبة فاقدة لركن أساسي من أركان سلطتها وقدرتها على الحكم. وتدهور هيبة الدولة السورية أمر واقع بالفعل أيضا. وهو يستوجب معالجة سريعة وفعالة. لكن ما هي هيبة الدولة؟ وكيف حصل أن تدهورت هيبة الدولة في سوريا خلال السنوات الأخيرة؟ وكيف يمكن استعادتها؟ سنناقش هذه الأسئلة لراهنيتها السياسية ولأنها مهمة لترقية الوعي المدني وحس المواطنة والدولة.

الرهبة والاحترام

ينطوي مفهوم هيبة الدولة على عنصرين: أولهما الرهبة والخشية، أي ما تبثه الدولة في نفوس الناس من شعور بالوجل والتهيب يمنعهم من تحديها أو انتهاك نظامها، وهو ما يثّبته اقتناعهم بأنهم إن فعلوا سيلقون عقابا رادعا. وقد تسعفهم ذاكرتهم بأمثلة من هذا العقاب في كل مرة تم التعدي على حرمة الدولة. العنصر الثاني هو الاحترام، أي الشعور بالتقدير لأفعال الدولة، وهو شعور ينبعث من التزام هذه الأفعال بقيم وقواعد مطردة، ومن خدمة هدف عام يتعدى مصالح القائمين عليها. فالاحترام مرتبط بالقانون. العقاب ذاته حين يكون منضبطا بقانون وساريا على جميع الحالات المشابهة يبعث الاحترام في النفس. اللا احترام بالمقابل مرتبط بالاستثناءات والمزاجية والاعتباط.

الفرق بين جهاز أمن وعصابة متوحشة من قطاع الطرق أن الأخيرين مخيفون فحسب، فيما يفترض أن أجهزة الأمن مهابة، هدفها المتضمن في

اسمها هو صون الأمن، وعنفها يخضع لمنطق مستقر لأنه عنف دولة. غياب هذا المنطق يمحو الفرق بين الدولة وأجهزتها وبين العصابات. إلى ذلك، فإن الفرق بين الدولة وأي مجموعة من المواطنين أو أي طرف اجتماعي بعينه (حزب سياسي، طائفة، عشيرة، جماعة دينية أو إثنية) أن الدولة تمارس عنفا منظما، متجردا عن الحيثيات الشخصية لكل واحد منا، متجردا أيضا عن حيثية الحاكم وأعوانه، لكنه متصل بما ارتكبناه من أفعال خارجة على القانون لا بمن نكون، لذلك هو غير مهين. وهو أيضا عنف محتكر، لا يسمح لأحد غيرها بممارسته؛ عنف الدولة لكل ذلك عقلاني، مقنن، وغير مسفوح في كل مكان، ولا يثير دوافع ثأرية؛ فيما عنف المواطنين أو الأطراف دون الدولة شخصي، مهين، غير مقنن، ومثير للدوافع الثأرية. الفرق ليس في كمية العنف بل نظامه ونوعيته. فقد يكون، وغالبا ما يكون، عنف الدولة أشد من عنف غير الدولة، لكن عنف الدولة ممركز، منضبط، خاضع للقانون.

قد نخاف من عصابة، لكننا لا نحترمها. وقد تكون العصابة مخيفة لكنها لا يمكن أن تكون مهيبة. فهي تمارس العنف لمصلحة أفرادها بينما تمارس الدولة العنف لمصلحة مواطنيها. عنف الدولة، بكلمة واحدة، عادل مبدئيا.

الدولة المهيبة دولة تقمع لكنها ليست دولة قمعية. الدولة العاجزة عن القمع، بالمقابل، لا يمكن أن تكون مهيبة. أما الدولة القمعية فحسب فتكون مخيفة ومكروهة، فحسب.

مرت الدولة السورية بعهد كانت عاجزة فيه عن القمع، مرحلة ما بين انفكاك الوحدة مع مصر في ايلول 1961 والانقلاب البعثي الأول في آذار 1963. كانت الدولة ترى عسكريين من كل صنف يسنون سكاكينهم لقطع رقبتها دون أن تقدر على فعل شيء. بالنتيجة خسرت هيبتها، وكان ذلك وجها من وجوه انهيار طبقة أعيان المدن التي حكمت سوريا بعد الاستقلال.

مرت الدولة كذلك بمرحلة غلب فيها عنصر الاحترام على عنصر الخوف، عهدي شكري القوتلي: قبل 1949 وبعد 1954. وعرفت عهودا انقلابية غير متوازنة غلب فيها الخوف على الاحترام. وحاول الدكتاتور أديب الشيشكلي منح نظامه قاعد احترام بان أسس حزبا سياسيا (حركة التحرير العربي) واصطنع لنفسه إيديولوجية قومية. وكان عهده المتأخر هو أول عهد تعرف فيه سوريا نظام الحزب الواحد قبل عهد الوحدة و"الثالث الثابت" البعثي.

«هيبة» بلا دولة

سنلاحظ إن دققنا في تاريخ الدولة السورية في عقود الحكم البعثي ان المكون القمعي لهيبة الدولة أقوى وأكثر حضورا من المكون المعنوي والقانوني. هذا ينطبق بصورة خاصة على ربع القرن الأخير من القرن العشرين. كانت الدولة مخيفة ورهيبة وليست مهيبة.

وقد فشلت في منح معنى اجتماعي أو وطني متماسك ومقنع لعنفها في تلك الفترة، سواء أثناء ممارستها له أو بعد إلحاقها الهزيمة بخصومها الداخليين. لا يبتعد المرء عن الإنصاف إن قرر أنه كان عنفا منفلتا، عشوائيا، حقودا، مفرطا، تداخلت فيه حيثيات ممارسي العنف وحيثيات من مورس ضدهم العنف، وتم فيه تعمد الإهانة والإذلال، واندمجت فيه دون أدنى ريب عناصر أهلية. كان عنفا غير عادل. وحتى لو سلمنا بعدالة تلك المعركة، فقد كان يمكن للنظام الذي يحتل موقع الدولة أن يخوضها وأن يفوز فيها بعنف أقل وأكثر انضباطا وتجردا في آن معا. وبالخصوص بعنف يعتمد على الدولة وحدها دون مزجه بعنف أهلي (حزبي وميليشياوي..). كانت النتيجة "أهلنة" الدولة ونزع صفتها العمومية، وبالطبع هيبتها. كان الناس يخافونها، وأي خوف! هل كانوا يحترمونها؟ هذا مجادل فيه كثيرا. خلال تلك الفترة كانت سورية دولة قمعية وليس دولة تقمع.

لم يكن هذا فاتحة الأضرار التي أصابت هيبة الدولة، لكنه كان كارثيا إذ أتى على الدولة ذاتها وحطمها. إنه لأمر مناف للعقل، بالطبع، أن تصان هيبة لدولة بتحطيم الدولة ذاتها. في السياق هذا تم تدمير فكرة القانون وتحكيم الاعتباط في حياة الناس اليومية. عقد الثمانينات كان مظلما لهذا السبب بالذات، وليس فقط لأن الآلاف قتلوا والآلاف سجنوا والآلاف عذبوا. الاعتباط والخوف يفكك المجتمع. الناس يخافون من بعضهم، فيبتعدون عن بعضهم، وينكفئون على أنفسهم. ويسعى كل منهم، كل فرد وكل أسرة وكل عشيرة وكل جماعة، إلى أن ينجو بنفسه ويصل حباله بمن يفيد وصل الحبال معهم، وليس مع جيرانهم وشركائهم. المجتمع السوري انهار لأنه لا يقوم مجتمع على كثير من الخوف وقليل من الاقتناع والاحترام. كان دالا أن السلطة نفسها لم تطالب الناس أن يحترموها. طلبت منهم أن يحبوها. لكن الإنسان يكذب إن زعم أنه يحب من لا يحترم. وهو يكذب لأنه يخاف، وهو يخاف من شيء مخيف، نازع للأمن، يشعر انه لا يحبه ولا يحترمه. واضطراره للكذب وخوفه يجعله يفقد كرامته واحترامه لنفسه. فقد الناس احترامهم للدولة لأنها لم تكن تحترمهم، ولأنها أفقدتهم حبهم واحترامهم لأنفسهم.

رجال غير محترمين

ثم جاء "الفساد". لقد ثبت أن صناعة الخوف مجزية ماليا. استولى المخيفون على الدولة وعلى المال العام والثروة الوطنية. ولم يكن أحد يجرؤ على الاعتراض. المخيف يسرق والخائف يسكت.

تغير الحال الآن قليلا: المخيف تحول من السرقة إلى النهب غرفا، والخائف يتجرأ قليلا على الكلام.

في الشهور الأخيرة تحدث الناس عن رئيس وزراء سابق خسر مليار ليرة سورية حين أفلست إحدى الشركات[4]. وقالت مراسلة الصحيفة الإلكترونية[5] التي أوردت المعلومة إنها تلقت هواتف تهدد وتتوعد. قيل إن الرجل ذاته هرّب 100 مليون دولار من أمواله إلى الأرجنتين. وتداول الناس أخبارا عن رجل مات وتخاصم ورثته، فتكشف أنه يملك 5,4 مليار دولار[6]، أي أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي لأي عام من الأعوام القليلة الماضية وقرابة ثلثي ميزانية الدولة. وتحدثت الأخبار أن من أملاكه 200 كيلوغراما من السبائك الذهبية، و100 كيلوغرام من المجوهرات، وصناديق ملأى بعملات متنوعة، و180 عقارا في داخل البلاد وخارجها، وأموال في فرنسا توشك أن تضيع بسبب خلاف الورثة على التركة. ولم يعرف عنه أنه كان صناعيا ولا تاجرا ولا مزارعا، كان "أخا" فحسب. قيل كذلك إن رئيس إحدى المحاكم الاستثنائية كان يضبضب أمواله ويبيع مزرعته القريبة من دمشق، وفيها قصر، ويجري من تحتها النهر الأعوج[7]. وقال كثيرون إن محاكمات قضية انهيار سد زيزون كانت أسوأ من انهيار السد ذاته لأنها عاقبت البريء وبرأت المذنب. ومل السوريون من الكلام على ثراء متنفذ وصاحب شركة للهاتف الخليوي[8]. ولا يزال نائب في السجن[9] بسبب ما يعتقد كثيرون أنه إثارته للموضوع. والحديث عن أساطيل سيارات المرسيدس المسدلة الستائر أمام فيلات "المسؤولين" أعدل الأشياء قسمة بين السوريين.

---

[4] محمد مصطفى ميرو

[5] بهية مارديني، مراسلة موقع إيلاف.

[6] جميل الأسد، شقيق الرئيس حافظ الأسد.

[7] فايز النوري، رئيس محكمة أمن الدولة.

[8] رامي مخلوف.

[9] رياض سيف.

قد يكون في كل ما سبق وإشاعات، لكن في إشاعات السوريين قلة احترام أكيدة للمشاع عنهم، حتى لو لم يكن مضمون الإشاعات ذاتها دقيقا دوما.

المشترك بين جميع هذه القصص أن أصحابها أثرياء سلطة، أو لصوص دولة سرقوا مال الشعب السوري لأنهم أقوى منه وقادرون على التنكيل به. والسوريون مثل غيرهم من الناس لا يحترمون اللصوص حتى لو كانوا يخافونهم.

هذا الضرب من خصخصة الدولة أيضا ضرب هيبة الدولة وقلل من احترام الناس لها. ومن جانبهم هؤلاء "المسؤولون" لم يُسألوا عن شيء، ولم يبادر أحدهم للظهور على التلفزيون أو يكتب مقالا في الصحف ينفي ما يقال عنه أو يقدم براهين على براءته. ومن جانبها، "الدولة" لم تسائل أو تحاسب أحدا منهم أو تطالبه بإثبات براءته.

من حفر حفرة لأخيه...

هكذا ضاعت هيبة الدولة. ضاعت لأن عنصري هيبة الدولة تراجعا معا. فلم تعد الدولة قادرة على إرعاب مواطنيها بطريقة الثمانينات، ولم تتحول نحو مفهوم متوازن للهيبة يعيد الاعتبار لعنصر الاحترام فيها. هذه مشكلة العهد الحالي. لا يستطيع لأسباب عديدة أن يحكم على نهج سلفه، ولم يحاول أن يبلور لنفسه نهجا جديدا. بل إنه حفر لغيره حفرة وقع هو فيها: حفرة الاستقرار والاستمرار. كان أنصح له لو أدرك أن الاستقرار يحتاج إلى قطيعة لا إلى استمرار، وان الاستمرار المحض بات نازعا للاستقرار. وإذا شئنا الدقة فإن ربط الاستقرار بالاستمرار فخ نصبه المتنفذون الأشد فسادا لعهد كانوا يخشون أن يظهر عزما إصلاحيا حقيقيا – لكن ما أظهره العهد هو براعة متواضعة في تجنب الأفخاخ. فللاستمرار وظيفة إيديولوجية مهمة: التغطية على مصالح غير شرعية بمحاولة انتحال شرعية العهد

السابق الذي أضفيت عليها القداسة بالضبط لهذا الغرض. فليس غير المقدس يحجب المصالح الأكثر دنسا.

تبددت هيبة الدولة على يد اللصوص والمخيفين الذين لا يحترمون أنفسهم ولا شعبهم. لم تضع لأن عددا من المثقفين تجرؤوا على نقدها أو تجاوزوا "خطوطها الحمر" الاعتباطية. بالمناسبة مفهوم الخطوط الحمر غير محترم ولا يبعث الاحترام. هناك قيم وطنية هي قيم السوريين، وهناك قانون يفترض أن ينتظمهم جميعا. الخطوط الحمر ليست هذا ولا تلك.

استعادة الهيبة

كيف يمكن للدولة أن تستعيد هيبتها؟ بأن تستعيد احترامها. وهو ما يقتضي معاقبة اللصوص الأقوياء وليس المثقفين الضعفاء، وتحويل السارقين إلى محاكم عادية أما قضاة نزهاء وأكفاء، بدلا من تحويل المعارضين إلى محاكم استثنائية، وتقديم عدالة واحدة للسوريين بدلا من عدالة استثنائية وعزيزة لحماية السلطة، وعدالة مبتذلة وذليلة لا تحمي العامة. ويمكن للدولة إشباع غريزتها القمعية بالقمع الصارم للصوص والمتنفذين. فهذا نوع من القمع يجمع بين بث الخوف لدى مخالفي القانون وإثارة احترام عامة الشعب معا. وهو أيضا النوع الذي يلبي حاجة الدولة للهيبة وحاجة المجتمع للعدالة. الحال اليوم معكوس: فعامة الشعب التي لم تنتهك قانونا ولم تعتد على أحد تخاف، أما منتهكي القانون والمعتدين على الناس فهم سالمون غانمون دوما.

تأميم العنف

الدولة القمعية معرضة أكثر من الدولة العادية (التي تقمع في إطار القانون) للتحول إلى دولة عاجزة عن القمع. هذا منقلب خطير. لأن الدولة القمعية العاجزة عن القمع أسوأ حتى من الدولة القمعية المدمنة على قمع

مواطنيها. عجز الدولة عن القمع قد يأخذ شكل وكالات قمعية خاصة. لكن خصخصة القمع هذه هي بالضبط النزاع الأهلي. وقطع الطريق على هذا الاحتمال يستوجب من الآن التحول نحو نهج مختلف لهيبة الدولة في سوريا، نهج يقوم على أن القمع وظيفة للدولة وليس الدولة جهاز للقمع. على "تأميم" العنف وضرب أية مشاريع خاصة لزراعته أو صناعته او الاتجار به أو الدعوة له.

والأهم لاستعادة هيبة الدولة استعادة الدولة ذاتها، أي كونها مؤسسة عامة تحكم بالقانون وتبرأ من الاستثناءات والاعتباط، ولا تميز بين المواطنين. على أهل الدولة أن يثبتوا أنهم يحترمون مواطنيهم. فمن لا يحترم الناس لن يحترمه الناس.

نشرت في 3/7/ 2005.

وحيدا على قيد البقاء المطلق:

حزب البعث في أسر السلطة

يحتل حزب البعث السوري موقعا يؤهله أكثر من غيره للإصلاح الوطني. فالحزب المكون من قرابة مليوني عضو (11% من السكان) ينتشر في جميع أرجاء البلاد، وينتسب له سوريون مدنيون وعسكريون، مدنيون وريفيون، يتحدرون من مختلف الجماعات الأهلية المكونة للشعب السوري. ويسيطر منتسبون للحزب على مرافق الحياة العامة في سوريا جميعا دون استثناء، بما في ذلك المدارس والجامعات والنقابات. ودون أن يكون الحزب دينيا، فإنه بعيد عن أن يكون معاديا للدين. وهو حزب عربي عروبي، يجمع بين أعضائه مسلمين ومسيحيين، وسنيين وعلويين واسماعيليين ودروزا.. قبل أن يستولي على السلطة، واجتذب حتى أكرادا وسريانا بعد استيلائه عليها، بالخصوص في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد.

بيد ان احتلال حزب البعث ذلك الموقع المحمي بحالة طوارئ هي الأقدم عالميا وبقوانين استثنائية تحمي سلطته وليس شعبه، وما يرتبط بهذا الموقع من امتيازات ومكاسب، قد أفسد الحزب وجعله فاقد الإرادة الإصلاحية وغير قادر على بلورة أي نوع الاستراتيجية الوطنية للإصلاح. تقول معلومات حزبية أن نسبة من يشاركون في اجتماعات هيئات الحزب يتراوح بين 5 و10% من أعضائه. وتقول المعاينة المتكررة كل يوم إن الناس لا ينتسبون للحزب بل يتم تنسيبهم إليه، راهبين أو راغبين، وأن سيطرته على الحياة العامة تحصلت بوسائل تمزج الإكراه والإغراء ولا يشغل الاقتناع بينها غير دور ثانوي، وأنه يحتكر الجيش وأجهزة الأمن ويسيسهما، وأن كون الحزب غير ديني وغير معاد للدين يتصل بكونه أداة حكم فاقدة لأي نوع من المبادئ الفاعلة، وأن عروبته ممسوحة الملامح لا

تترتب عليها أية حقوق إيجابية للمواطنين العرب، بينما يقصى منها مواطنون آخرون، وأنه إذ فرق العرب عن غيرهم فإن النظام الذي حكم باسمه فرق عربه ذاتهم وميز بينهم، وأن هناك فارقا بين حزب البعث بوصفه أحد الأحزاب السورية، وربما أهمها، وبين "الحزب القائد للدولة والمجتمع" الذي يحمي سلطته بالاستثناء والقوة، والذي لا يضيره ما يفعل، وقد فعل الكثير مما هو ضار إن فتحنا السجل التاريخي بموضوعية.لقد دلل حزب البعث نفسه على حساب السوريين، وأفسده الدلال. بات يعتبر السلطة حقا طبيعيا له بصرف النظر عن قدرته على تحليل مشكلات البلد المحكوم واقتراح الحلول الفعالة لها. وأظهر درجة من التعصب تفوق التعصب المنسوب لتنظيمات دينية وأحزاب عقيدية. وألف أن يمنح لنفسه الحق في الحكم على وطنية السوريين وإخلاصهم، رغم أن كبار الفاسدين متحدرون من صفوفه، ورغم أن إخفاقه في حل قضايا وطنية يفوق نجاحه.

وبذلك تحول حكم حزب البعث إلى حكم رجعي يدافع عن امتيازات ومواقع غير عادلة. وكف منذ وقت طويل عن توفير العدالة والمساواة والأخوة للسوريين. بل إنه يحتل موقع طليعيا في التمييز بينهم. وإذ لم يعد قادرا على النقاش المتكافئ مع المواطنين، صار يلجأ إلى سجن وتعذيب منتقديه ونظام حكمه.

وبفعل الدلال تدنى مستوى أكثرية المنتسبين له على الصعد الفكرية والسياسية والأخلاقية والمهنية. والتدني هذا هو أثبت قوانين نظام الحزب الواحد الذي يفضل الولاء على الكفاءة، ويمنح الصدارة للواشي على الأمين وللمتزلف على النزيه وللمنافق على الكريم. وقد بلغ التدنى مستوى حرجا جعل الحكم البعثي يراكم "الأخطاء" بتسارع غير مألوف، ويعجز بالمقابل عن إصلاح حتى القدر القليل الذي يعترف به هو بالذات منها.

في الجملة، أضحى الحكم البعثي عاجزا عن وضع استراتيجية لانتشال البلاد من وضع مأزقي على الصعد الاقتصادية الاجتماعية والوطنية الاستراتيجية والسياسية الحقوقية. التفاوت الاجتماعي يتعمق، البلاد تضعف أكثر وأكثر في مواجهة أعدائها، حقوق المواطنين غير مصانة والتمييز بينهم راسخ.

وفوق ذلك لا يبدو أن البعثيين يدركون أن غياب استراتيجية للإصلاح الوطني والخروج من المأزق أخطر من المأزق ذاته. وأنه حين سيدفع البلد ثمن الفراغ الإصلاحي لن يكونوا هم بمنأى عن دفع الثمن (أعني بالبعثيين دوما السلطة البعثية التي جعلت الحزب أداة معدومة الشخصية لحكمها). يبدو أنهم يظنون أنهم إن أبقوا طريقتهم في الحكم كما هي يتجنبون المخاطر المرتبطة بالتغيير. لكن هذا الظن يعني التسليم بخسارة زمام المبادرة، ويجعل كلفة التغيير الذي بات محتوما أصعب وأشد كلفة في المستقبل. اليوم هو خطر على بعض عناصر النظام، غدا سيغدو خطرا على البلد ككل.

كل ذلك جعل حزب البعث غير مؤهل لقيادة التحول السوري نحو نظام جديد يطلق معدلات التنمية ويضمن العدالة للشعب ويستعيد الجولان المحتل ويقوي الرابطة الوطنية بين السوريين ويمكن البلاد من الثبات في مواجهة تحديات الهيمنة الأميركية الصارخة. ورغم أن مطالب التنمية والعدالة واستعادة الجولان وتمتين الوحدة الوطنية... هي ما يعلن الحكم البعثي أنه يعمل من أجلها، فإنه لم يظهر الحد الأدنى من الجدية لمقاربتها. فمن يكون هذا مسعاه يعمل بمقتضاه. ومن يريد الثبات في وجه مخاطر إقليمية ودولية كبيرة لا مفر له من بناء تحالف وطني عريض يساعد البلاد على الثبات. ومن يريد استعادة أرض محتلة وتحرير مواطنين من الاحتلال يعامل شعبه بالحسنى. ومن يريد التنمية والعدالة يضرب على يد الفاسدين المفسدين. ما يجري هو العكس تماما: تثبيت الانفراد بالسلطة، وضرب المعارضة

والتشكيك بها، ومكافأة الفساد بدلا من مكافحته، والإمعان في غرور السلطة الذي أوصل البلاد إلى المأزق الحالي.

أعلم أني أظهر سذاجة غير محمودة حين أتحدث عن تحديات خارجية ينبغي أن تواجه بثبات داخلي وما إلى ذلك. سذاجة من يظن أن النظام إذا كان لا يعمل بمقتضى المخاطر التي تواجه البلاد فلأنه لا يدركها تماما أو لأنه أساء تحليلها أو ما شابه. (لكن السذاجة هذه مصطنعة، ضريبة ضرورية من أجل خاطر المناقشة). بل يدركها جيدا. لكن للنظام أولويتان. الثانية منهما صون كيان البلد، والصمود أمام.. والوقوف في وجه.. وتمتين... وتحصين.. مما تسعى إليه دول الأرض جميعا عند الضرورة، وإن بلغة أكثر مدنية وأقل ابتزازا لمواطنيها. أما الأولوية الأولى فهي بقاء النظام واحتفاظه بموقع الهيمنة والتحكم بالدولة والموارد الوطنية. ككتلة مليونية، حزب البعث أداة لتحقيق هذه الأولوية؛ وكإيديولوجية وطنية مطلقة، عقيدته تفيد في تحجيبها وإظهارها في شكل غيرية مطلقة مبرأة من الأنانية. وبالخصوص في إظهار المواجهة والصمود شروطا وجودية ضرورية وليست شروطا تاريخية سياسية. وراء ذلك، إذا ترجمناه إلى لغة صدق، رغبة في الخلود في السلطة ولا شيء آخر.

ضعف البلد استراتيجيا، تدني معدلات النمو، استشراء الفساد وانتقاله إلى مواقع الهجوم،... كلها ثمرات محتومة لأولوية البقاء غير المقيدة وغير المشروطة. لكن النظام بات أسير أولويته هذه، ولم يعد قادرا على الخروج عليها أو تقييدها فحسب. أعني بالتقييد إما ربطها بمحددات دستورية أو ممارستها عبر شراكة داخلية، إشراطها زمنيا أو سياسيا. فمن شان أي من هاتين الصيغتين أن تحرر النظام ذاته من أسر البقاء على قيد البقاء المطلق. أن تجدد شبابه كذلك. لكن أيا منهما تقتضي أن يظهر بعض أطراف النظام إرادة للتحرر من الحرية المطلقة التي يتمتع بها النظام ككل على

حساب السوريين. أي كذلك إرادة لمواجهة الذات ومقاومة عناصر التخريب والنهب والانحطاط داخل النظام ذاته. بكل بساطة يصعب أن ينجو النظام ككل. يحتاج إلى أن يكون أرشق وأخف حركة ليبقى. لم يظهر مؤتمر حزب البعث الأخير علائم إرادة واضحة للانتصار على الذات. لم يتبين أن التضحية بأعضائه الأفسد، وحدها، تساعده على تجديد سبل بقائه، وأن الشراكة وحدها قد تساعد البلد المحكوم على التجدد. مصرا على امتطاء عربة البقاء وحيدا، سوف يتبين له أنها لا تقود إلا إلى الهاوية.

نشرت في 2005/7/3.

مؤتمر حزب البعث العاشر:

نهاية الوهم الإصلاحي السوري

لم يكد الرئيس بشار الأسد يشير في خطابه في 5 آذار الماضي إلى أن "مؤتمر حزب البعث سيحقق نقلة نوعية في أوضاعنا الداخلية" حتى شرع مسؤولون حزبيون وحكوميون وإعلاميون ينصحون مواطنيهم بخفض سقف توقعاتهم والتحلي بالواقعية[10]. وصل الأمر بإعلاميين رسميين حد التشكيك بدوافع ونيات من يتوقعون خيرا من المؤتمر[11]. وإذ جاءت نتائج المؤتمر مصدقة لما دعوا إليه من "واقعية"، تصدروا هم أنفسهم مجالس الثناء عليها وحولوا تشكيكهم

---

[10] طالبت السيدة بثينة شعبان حسب مراسلة الوطن السعودية في دمشق "الناس التحلي بالواقعية بدلا من رفع سقف توقعاتهم من المؤتمر، وتذكر ما قدمه الحزب في الماضي" الوطن السعودية، 2005/6/5. من جهته، أوجب وزير الخارجية فاروق الشرع أمام سفراء دول الاتحاد الأوربي ان تكون التوقعات "لا مرتفعة ولا منخفضة" وإنما "واقعية". السفير،2005/6/6.

[11] السيدة شعبان الناطقة باسم المؤتمر البعثي "شددت على أن المؤتمر هو مؤتمر حزب يرسم التوجهات والاستراتيجيات وليس سلطة تنفيذية متهمة الصحافيين والكتاب بانفتاح قريحتهم في الفترة الماضية لكتابة رؤية كل منهم لما يجب على المؤتمر فعله". المصدر نفسه. كذلك افتتاحية خلف الجراد لجريدة "تشرين" يوم 2005/6/6: "لكن القوى والجهات ذاتها، تعمدت (...) إلى الإيحاء الإعلامي (عالمياً) بأنه [المؤتمر] سيكون «مصيرياً» وربطت به عن قصد وسابق تخطيط مسيرة الحزب ومستقبله السياسي والتنظيمي وحتى وجوده برمته.. وطبعاً بالنتيجة مستقبل سورية ونظامها السياسي واستقرارها ومجمل دورها القومي.. مع أنه مؤتمر حزبي دوري عادي يتناول في النقاشات الحزبية الداخلية القضايا والمسائل التنظيمية والأوضاع الاقتصادية للبلاد، وأبرز الاتجاهات المستقبلية في هذا الشأن".

ولومهم إلى من التزم نصيحتهم السابقة، ورأى أن المؤتمر البعثي هزيل النتائج[12].

سنتفحص في هذا المقال التوصيات الأساسية للمؤتمر البعثي بالتحليل والتقييم، وسنسلط الضوء على منطق الفكر أو العقل السياسي الكامن وراءها. سنركز كذلك على كشف التناقضات الداخلية للتوصيات البعثية من جهة، وعلى إثبات عدم كفايتها من وجهة نظر متطلبات التنمية والحريات والتماسك الوطني من جهة ثانية. وفي الختام سنجري تقييما عاما للمؤتمر ونضعه في سياق حكم الرئيس بشار الأسد وسياق تحديات البناء الداخلي والمخاطر الخارجية التي تواجهها سوريا بتسارع لاهث منذ بداية العام الحالي.

نلاحظ، بداية، أن توصيات المؤتمر، في عناوينها العريضة، تمثل استجابة جزئية ومشوهة لمطالب الديمقراطيين السوريين في السنوات الأخيرة. فقد اضطر "الحزب القائد للدولة والمجتمع" أن يدفع جزية لفظية لمطالب الديمقراطيين بتناوله قضايا تنظيم الحياة السياسية ورفع حالة الطوارئ والإصلاح الاقتصادي، لكن- والحق يقال- بالطريقة البعثية، أي بطريقة التحايل اللفظي على المشكلات الواقعية، أو بمحاولة وضع يد رمزية على القضايا التي اثارها النقاش الوطني في السنوات الخمس المنقضية.

هذا علما أن الديمقراطيين السوريين في الداخل هم الذين حددوا، رغم ضعفهم السياسي، أجندة النقاش الوطني في السنوات الماضية، بما في ذلك جدول أعمال البعثيين أنفسهم. على أن التوصيات البعثية لم تكن محض

---

[12] "واشارت الدكتورة بثينة شعبان الناطق الرسمي باسم المؤتمر العاشر خلال مؤتمر صحفي عقدته مساء امس الى ان المؤتمر خرج بتوصيات شاملة ومهمة وستكون هذه التوصيات بمثابة استراتيجية ترسل للحكومة التي تضع الخطط التفصيلية لهذه التوجهات". كلنا شركاء، 2005/6/10.

انتحال مشوه لقضايا الديمقراطيين السوريين، بل هي كذلك تفصلها عن جذرها السياسي الوطني، أعني مبدأ المصالحة الوطنية ومعالجة الملفات السياسية والإنسانية المرورثة عن أزمة الثمانينات في سياق إرساء قواعد تعاقد سوري جديد، ديمقراطي.

اتسمت الروح المهيمنة في توصيات المؤتمر البعثي بالتقتير والتقييد. تحدثت التوصيات عن قانوان أحزاب، لكن تحت سقف "الوحدة الوطنية" بمفهومها البعثي، ومشروطا باستبعاد الأحزاب الاثنية والدينية؛ عن ضبط حالة الطوارئ وعدم استخدامها إلا في الحالات التي تمس أمن الدولة؛ عن فصل "الحزب عن الحكومة"، حسب تعبير بثينة شعبان الناطقة باسم المؤتمر، لكن منصبي رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب سيبقيان مخصصين لأعضاء الحزب (ونضيف نحن ان رئيس الجمهورية ورؤساء أجهزة الأمن جميعا دائما بعثيون)؛ التحول نحو اقتصاد السوق... لكن الاجتماعي. والأرجح أن نصيب السوق التنافسية الحقيقية من الاقتصاد الموعود سيكون مثل نصيب الديمقراطية من الديمقراطية الشعبية التي استطاع الرفاق البعثيون نسيانها ولم يرد لها ذكر في توصياتهم. فلننظر، إذن، في التوصيات عن كثب.

1. قانون الأحزاب: نيو جبهة وطنية تقدمية

التوصية التي أثارت اهتماما أكثر من غيرها، والتي ترد بطريقتها على مطالب الديمقراطيين، هي تلك الخاصة بقانون الأحزاب. قالت بثينة شعبان، الناطقة باسم المؤتمر، إن النقاش الذي دار في المؤتمر حول قانون الأحزاب "يلامس وضع أسس عامة بأن تكون الأحزاب الجديدة غير طائفية او عرقية او دينية او مناطقية، وتأخذ بالاعتبار المصلحة الوطنية بحيث تبقى

جميعها تحت سقف الوطن، ولا تعبث بأمنه"[13]. كذلك وضعت السيدة شعبان قانون الاحزاب في سياق ضمان "المشاركة الوطنية في الحياة السياسية في سورية على قاعدة تعزيز الوحدة الوطنية"[14]. وكان محرر نشرة "كلنا شركاء"، أيمن عبد النور، وهو بعثي إصلاحي ومراقب حسن الاطلاع، قد أشار غير مرة إلى أن توصية المؤتمر الخاصة بقانون الأحزاب ستأخذ وقتا قبل أن تشق طريقها إلى التنفيذ، حيث ستتشكل لجان لدراستها وصياغة القانون الموعود، الأمر الذي قد يستغرق عاما أو عاما ونصف. غير أن عاما أو عاما ونصف هو زمن طويل جدا في سوريا الراهنة. لنتذكر ان عامين وشهرين بالغا الطول قد مرا منذ احتلال العراق. لنتذكر كذلك انه قبل أقل من عامين طويلين جدا، وبعد اقل من 3 شهور على سقوط النظام البعثي العراقي، اصدر القيادة القطرية البعثية السورية قرارا رقمه 408، قال مؤولوه انه يتضمن فصلا للحزب عن الدولة. نتيجته كانت صفرا ناصعا.

ما يجعل الفترة المقدرة لترجمة توصيات المؤتمر البعثي إلى قانون تعادل "أبدية" كاملة هو حقيقة أن البعثيين يشاركون السوريين الآخرين والسلطة السورية ذاتها في ضعف التحكم بما يحتمل أن يجري خلال عام أو عام ونصف. وهو ما يعني أنه إذا صدر قانون للأحزاب بعد انقضاء الزمن المقدر، فإنه سيعكس التطورات التي تواكب صدوره وليس لقرار أصدره مؤتمر بعثي سيكون قد سقط وقتها من الذاكرة.

الملاحظة الأهم على التوصية الخاصة بقانون الأحزاب، حسب صياغة السيدة شعبان لها، هي أن فكرة الأحزاب تثير في العقل السياسي البعثي تداعيات تخص الوحدة الوطنية من جهة، والأمن الوطني من جهة ثانية.

---

[13] السفير، 2005/6/9.

[14] كلنا شركاء، 2005/6/15.

في العقل ذاته تحتل الوحدة والأمن الوطنيان مكانين متقاربين جدا. فالمفهوم البعثي للوحدة الوطنية مفهوم أمني وأهلي وولائي. وبالسلب هو مفهوم لا سياسي ولا مدني ولا تعاقدي. من المفهوم، تاليا، أن الأحزاب السياسية المستقلة التي هي تكوينات مدنية طوعية حرة مصدر تهديد للوحدة الوطنية البعثية. كانت اللافتات التي تعلق في شوارع المدن السورية في المناسبات و"الأعياد الوطنية" مثل 16 تشرين الثاني، ذكرى الانقلاب البعثي الثالث بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد، أو 8 آذار، ذكرى الانقلاب البعثي الأول، تقول إن "الوقوف صفا واحدا خلف القيادة التاريخية الحكيمة للرئيس القائد حافظ الأسد هو أسمى أشكال الوحدة الوطنية". وأحيانا كانت هذه الوحدة توصف بأنها "صوفية" تعبيرا عن ذوبان "الجماهير" في حب القائد أو "فنائها" في ذاته القدسية.

بهذا المعنى نقول إن مفهوم الوحدة الوطنية البعثي ولائي وليس تعاقديا. لكن لماذا يخشى على الوحدة والأمن الوطنيين من الحياة الحزبية؟ لأن حزب البعث الذي استولى على السلطة بانقلاب عسكري، ولم يحكم البلاد لحظة واحدة دون حالة الطوارئ، لا يحتمل أي شكل من أشكال المنافسة السياسية والاقتصادية والفكرية الحقيقية. الوحدة الوطنية هي وحدانيته في السلطة والمجتمع. وهي تنال بمصادرة السياسة لا بالتعاقد السياسي بين ممثلي مصالح اجتماعية متعددة. وتتكفل أجهزة الأمن بجباية جائرة للسياسة من المجتمع السوري وتقدم ترجمة جهازية (نقيض مؤسسية) بالغة الضيق للوحدة الوطنية، متمثلة في نظام الحزب الواحد وبعض الحواشي الشكلية مثل الجبهة الوطنية التقدمية ومجلس الشعب.

ورغم الظاهر العلماني والوطني فإن سوريا متخيلة كمجتمع أهلي مكون من أديان وطوائف وإثنيات وعشائر لا كمجتمع مدني مكون من مواطنين وجمعيات واتحادات ونقابات واحزاب عابرة للطوائف والروابط الأهلية.

وهذا التخيل وثيق الصلة بتكوين نخبة السلطة قدر ما هو منقطع الصلة بالإيديولوجية الرسمية التي لا تعترف بالسوريين إلا كعرب دون أية تعيينات أخرى. ولا ريب أن الإصرار على منع تكون أحزاب "طائفية أو عرقية أو دينية أو مناطقية" في المستقبل، حسب السيدة شعبان يعكس هواجس وحساسيات الحكم السوري في الحاضر.

مشكلة هذا التحفظ أنه يخفي الجوهر السياسي لأكثر المشكلات مساسا بالوحدة الوطنية السورية، مشكلة الصراع العنيف مع الإسلاميين بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. يخفيه وراء لغة حقوقية تمد جذورها في تربة قيم المواطنة والمساواة السياسية، هذا بينما ينكر الدستور السوري المساواة السياسية بين السوريين (المادة الثامنة من الدستور)، وتحرم السلطات السورية قرابة ربع مليون من مواطنيها من جنسيتهم[15] وتنكر على بقية مواطنيها حقوقهم السياسية التي باتت لغة العصر حسبما وصفها "بيان الـ99" قبل أقل من خمس سنوات. إن أحزابا دينية وإثنية وطائفية هي مشكلة بالفعل في ظل "أزمة الوطنية السورية"، لكن يمكن القول إن هذه الأحزاب التي تقوم على تسييس الهوية أو الدين أو الرابط الإثني (حزب البعث مثال عليها) هي نتاج نظام الحزب الواحد ومفهومه اللاسياسي للوحدة الوطنية. فالسياسة المطرودة من الدولة والمجتمع تعتصم بالروابط الدينية والإثنية في نوع من اللجوء السياسي لا يمكن الحد منه دون تحرير السياسة وكفالة المساواة السياسية بين المواطنين. إلى ذلك فإنه لا يمكن رد تنظيم "الإخوان المسلمين" ولا الأحزاب الكردية في سوريا وغيرها إلى الإحداثيين الطائفي والإثني وحدهما. فقد ولد تنظيم الإخوان في سياق حركة

---

[15] أكراد سوريون أنكرت عليهم الجنسية السورية بعد إحصاء استثنائي عام 1962 في محافظة الحسكة أقصى شمال شرق البلاد. وقضيتهم حاضرة بكثافة في التداول الحقوقي والإعلامي في السنوات الأخيرة.

إحياء إسلامي واسعة أعقبت إلغاء الخلافة وأثناء وقوع البلاد العربية تحت الاستعمار الغربي، واندرج ضمن ليبرالية الخمسينات السورية دون عسر، ولم يبدأ هذا المساق بالتقاطع مع الحركية الاجتماعية والسياسية للطوائف إلا في ستينيات القرن العشرين وما بعدها، في ظل الحكم البعثي. القصد أن مدخل التوترات الطائفية والوحدة الوطنية ليس هو الأنسب لمقاربة حركة الإخوان رغم أنها انساقت إلى المنزلق الطائفي والعنفي لأسباب متنوعة، ذاتية وموضوعية، في النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين. إن مقاربتها من هذا المدخل وحده خلل معرفي قبل أن تكون خطأ سياسيا. مثل ذلك ينطبق على التنظيمات الكردية. قد نتذكر أنه مضى وقت كان وزن الأكراد في الحزب الشيوعي السوري مهما. تحطم الحزب الشيوعي على يد النظام بوضعه في الجبهة التقدمية واستعباده. كان لهم وزن معقول أيضا في حزب العمل الشيوعي المعارض، لكن الحزب حطم في عقد الثمانينات. اليوم لا تكاد تجد كرديا واحدا في غير التنظيمات الكردية الصافية، اللهم إلا في حزب البعث. وليس من المفاجئ بحال أن البعثيين الأكراد محتقرون بين بني قومهم وموصوفون بالانتهازية.

من المسؤول عن هذه الحال؟ والأهم كيف تعالج دون تمثيل عادل ومساواة سياسية وثقافية، فردية وجمعية، بين مواطني سوريا بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم وإثنياتهم؟ هنا أيضا تتجاهل التوصية البعثية الجوهر السياسي للمشكلة وراء لغة حقوقية.

الأحزاب الكردية هي الوطن السياسي للشعب الكردي. ورغم أن من المألوف أن يزدريها الأكراد أنفسهم إلا أنها تشكل لهم إطارا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا يتكونون كشعب عبره. لا مجال، تاليا، أن يتخلى الأكراد عن "وطنهم السياسي" دون أن يحظوا بما يعادله أو يفوقه: حقوق مواطنة

كاملة مكفولة دستوريا ومتساوية مع مواطني سوريا الآخـرين، وحقـوق ثقافية كاملة مكفولة دستوريا بالمساواة مع العرب السوريين.

النقطة الأكثر إغراضا وإثارة للأهواء في ما تسرب عن النقاشـات البعثيـة حول قانون الأحزاب هي الكلام على المعارضة الخارجيـة المتعاونـة مـع الأميركيين والمتمثلة في "الإخوان المسلمين" و"حزب الإصلاح السوري". حسب مراسل جريدة "الحياة" في دمشق، "صنف المشاركون المعارضة في قسمين: معارضة وطنية لا تقبل التعاون مع الخارج وترفض مبدأ اسـتخدام القوة ضد السلطة وتكتفي بتوجيه النقد الى خطط الحكومة بغيـة اعطائهـا فرصة للمشاركة في الحكم (تطالب بقانون أحزاب، رفع حالـة الطـوارئ، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإلغاء المادة 8). ومعارضة غير وطنية تتعاون مع الخارج، وتركز جهودها للحديث عن سلبيات النظام لاسـتخدامها في الدعاية المضادة والخارجية وتلجأ الى إحداث الفـتن الداخليـة ونشـر الإشاعات، وأهم ما يمثل التيار الثاني جماعة الإخوان المسلمين والتحـالف الديموقراطي برئاسة رئيس حزب الإصلاح فريد الغادري والأحزاب المتشددة التي ليس لها رصيد في المجتمع ويتطلب مقاومته وفضح ارتباطاته»[16].

الربط بين الإخوان وحزب الإصلاح أسوأ من خطأ معرفي أو سياسي، إنـه إهانة للحقيقة ولذكاء الشعب السوري معا. إذ ليس ثمة وجه شبه واحد بين الطرفين: الأولون أولاد بلد، والآخر أفّاق؛ الأولون يعيشـون فـي الخـارج اضطرارا، بينما يعيش الثاني هناك طوال عمره تقريبا ويتكلم لغـة عربيـة مكسرة؛ الإخوان قوة لها تاريخ في سوريا، وحزب الإصلاح اختـرع مـن العدم تقريبا قبل عامين تقريبا؛ الأولون طرف سياسـي وازن قـد يتعامـل ببراغماتية مع الأميركيين (ينجح أو لا ينجح: هذه مسألة أخرى)، الآخـر لا يتعامل مع الأميركيين، هو محض أداة لهم؛ الإخوان لديهم مشروع يمكـن

[16] الحياة، 2005/6/9.

الاختلاف معه من وجهات نظر متعددة، حزب الإصلاح نموذج للعدمية السياسية والوطنية المدمرة.

يريد البعثيون التوحيد بينهما لرفضهما معا، وفاء لأحد أكثر مبادئهم ثباتا: احتكار الوطنية. على كل حال، إذا كان أستاذ جامعي وكاتب وممثل للشعب السوري، مثابر على حضور منتدى الأتاسي، قد وصف أعضاء منتدى الأتاسي بأنهم "خونة ومندسون ومروجون لفكر الإخوان المسلمين"[17]، فلا غرابة أن يجد غيره وحدة حال بين الإخوان وجماعة الغادري.

أكثر استفزازا بعدُ، تصنيف المؤتمرين المعارضة السورية في قسمين: وطنيون ومرتبطون بالخارج. واضح أن توزيع المعارضة السورية إلى وطنية ولا وطنية يعطي حزب البعث موقعا فوق الجميع، ويجعل منه معيارا لوطنية السوريين: كلما كان السوري أقرب إلى حزب البعث كان أكثر وطنية، وكلما ابتعد عنه تدنت مرتبته في الوطنية. السجل الفعلي للإنجاز البعثي، لا يسوغ هذا الغرور الأجوف، لا على المستوى الفكري ولا السياسي ولا الأخلاقي ولا الدفاعي. لا نريد أن ننجر للاستفزاز ونتهم الحزب الحاكم باللاوطنية. ما نريده هو فك التسييس عن الوطنية. السوريون جميعا، بمن فيهم البعثيون والإسلاميون...، وطنيون. لا يستثنى منهم إلا من تثبت عليه، أمام قضاء نزيه وعادل، علاقة تعاون مع جهات معادية. وهؤلاء نسبة لا تذكر من الشعب السوري. التقييدات البعثية توحي ان شيطان اللاوطنية بالغ الإغواء للسوريين، وأن حزب البعث هو ملاك الوطنية الحارس الذي يحارب هذا الإغواء.

---

[17] المقصود د.ناصر عبيد الناصر، الذي كان أستاذا للاقتصاد في جامعة دمشق وعضوا في "مجلس الشعب".وقد توفي عام 2007. ورد ما نسب إليه في نشرة أخبار الشرق، 16/6/ 2005.

لقد فتح تسييس الوطنية بابا للعنف واحتكار السلطة كلف السوريين كثيرا. فالوطنية قاعدة الإجماع والتوحد الأولى بين السوريين، وتسييس الإجماع يعني صنع التفرق والانقسام في الأساسيات، أي بالضبط تخريب الوحدة الوطنية. إذ لا يمكن تسييس الوطنية والكلام على الوحدة الوطنية في نفس واحد. إن نظام الحزب الواحد هو أقوى عائق في وجه الوحدة الوطنية، ونتاجه الصافي كما نعرف هو التطييف والاحتقان وتخريب الرابطة الوطنية.

إلى ذلك فإن جعل الوطنية عقيدة حزب محدد أو وجهة نظر طرف اجتماعي محدد يفتح الباب أمام جعل الخيانة "وجهة نظر" أيضا، تتمتع بالمشروعية مثل غيرها. فالتلاعب بالوطنية على الشاكلة البعثية يشرع لمتلاعبين آخرين أن يتبنوا وجهة نظر معاكسة. ببساطة، لا يمكن نسبنة الوطنية على الطريقة البعثية أيضا دون فتح الباب لنسبنة الخيانة.

ترى من هي "الأحزاب المتشددة التي ليس لها رصيد في المجتمع ويتطلب مقاومته وفضح ارتباطاته"؟ (الركاكة في الأصل الوارد في جريدة "الحياة"). الأحزاب المتشددة هي أي حزب لا يروق لـ"المعتدلين" الحاكمين. والأرجح أن المقصود بها أحزاب أو بعض أحزاب المعارضة الداخلية. وهو أمر موافق تماما لـ"طبائع عمران" النظام البعثي. ما يدفع إلى الاعتقاد بأن قانون الأحزاب، إن صدر، سيثمر جبهة وطنية تقدمية رديفة أو نيو جبهة، مكونة من مجموعة من الأحزاب الداجنة التي قد تكون أشد ولاء وشراسة حتى من أحزاب الجبهة القديمة. ومن غير المستبعد أن نشهد في المرحلة القادمة صنع أحزاب جديدة أو إعادة تأهيل أحزاب قديمة برسم قانون الأحزاب المنتظر صدوره. لا نستبعد كذلك تفكك "التجمع الوطني الديمقراطي"، وإقصاء "المتشددين" ("حزب الشعب الديمقراطي السوري") من نعيم قانون الأحزاب، وربما انضواء "المعتدلين" ("الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي العربي") في "النيو جبهة"، وهو ما قد يفضي إلى

انقسام الحزب الأخير. وعلى كل حال، إذا كان النظام لا يزال يضيق ذرعا بصحف مستقلة من نوع "المبكي"، فإن الرهان على أحزاب مستقلة فعلا، ولها صحف حرة تاليا، لن يكون غير متاجرة بالأوهام.

2. حالة الطوارئ: حرب وقائية مستمرة ضد الاستقلال الاجتماعي وخطوط حمر ضد القانون والمجتمع

حسب السيدة شعبان أوصى المؤتمر البعثي "بمراجعة قانون الطوارئ وحصر أحكامه بالجرائم التي تمس أمن الدولة(...)؛ هذه التوصية تلبي حاجة قطرنا ومن دون شك الهدف هو تعزيز أمن الوطن والمواطن"[18]. للمراقب الخارجي قد تبدو هذه التوصية جديدة وواعدة. لكنها في الواقع من النوع الذي اعتاد السوريون سماعه. فتاريخ حالة الطوارئ في سوريا في العقود الثلاثة الأخيرة هو تاريخ إعلانات عمومية من هذا النوع. وفي عهد الرئيس بشار الأسد بالذات لم يمض شهر واحد تقريبا دون الكلام على تقييد حالة الطوارئ وضبطها دون أن يفضي ذلك إلى أي شيء ملموس. بل لقد كان يقال قبل عامين إن حالة الطوارئ مجمدة فعلا. لماذا تتواتر هذه التصريحات إذن دون توقف؟ قد نظن أن ثمة من يتعمد غش السوريين وخداعهم. لا إثم البتة في بعض هذا الظن، لكننا نعتقد ايضا أن هناك أفرادا وجماعات في الجهاز البعثي والحكومي يرغبون فعلا في تقييد حالة الطوارئ أو حتى إلغاءها، لكن الكلمة الحاسمة ليست لهم.

من ناحية ثانية من يحدد ما هي الجرائم الواقعة على أمن الدولة؟ الجواب: "الدولة". والدولة في سوريا هي دولة مضادة، إن جاز التعبير، أو هي المنظمة الأشد تطرفا وفئوية وعنفا وسرية في البلاد. وهذه المنظمة تستند إلى حالة الطوارئ لإطلاق يدها في المجتمع السوري.

---

[18] كلنا شركاء، 2005/6/10.

لكن ماذا تعني حالة الطوارئ بالضبط؟ تعني تعليق الدستور والقوانين وإحلال إرادة السلطات الأمنية محلها. دوامها طوال 42 عاما خلق مصالح وعادات يصعب إلغائها. يتعلق الأمر بسلطة مطلقة خلقت إدمانا عليها وبمليارات الدولارات لا ملايينها. إلغاء حالة الطوارئ يعني رقابة وشفافية، ويعني تقييد السلطة وإغلاق صنبور المليارات. بل يعني في الواقع طي صفحة نظام الحزب الواحد. فحكم حزب البعث وحالة الطوارئ توأمان، وقد ينذر زوال أحدهما بقرب زوال الآخر.

بعيدا عن أن يضع حدا لحالة الطوارئ وما واكبها من قوانين استثنائية، أسهم العهد الحالي في تحطيم فكرة القانون والمساواة القانونية أكثر حين أبدع فكرة "الخطوط الحمر". يمكن القول إن السنوات الخمس الماضية هي سنوات الخطوط الحمر. في أيام العهد الأولى (مرحلته التقدمية؟!) تحددت الخطوط الحمر باثنين: العمل السياسي السري والعلاقة مع جهات أجنبية، وكان يمكن لهذين أن يكونا موضع إجماع لو فقط التزم النظام بهما. بعد قليل، في ربيع 2001، وفي كلمة ألقاها في إحدى قطعات الجيش وضع الرئيس بشار الأسد خمسة خطوط حمر: الجيش، الوحدة الوطنية، حزب البعث، ميراث القائد الخالد حافظ الأسد، الاستقرار.

اليوم تكاثرت الخطوط الحمر ولم يعد أحد يعرف ما هي: مخاطبة الرئيس على صفحات مجلة "المال" خط أحمر يتسبب في مصادرة عددها، انتقاد محافظ على صفحات إحدى الجرائد (المبكي) انتهاك لخط أحمر يؤدي إلى إلغاء ترخيصها، قراءة رسالة من المراقب العام للإخوان المسلمين في منتدى علني تجاوز لخط أحمر يفضي إلى اعتقال قارئ الرسالة وضغوط متنوعة على المنتدى... بعض هذا الأفعال جرت بعد انتهاء أعمال المؤتمر وبعضها قبيل انعقاده بوقت قصير. وهي في مجملها تعني حرية مطلقة للسلطة حيال المجتمع المحلي الذي لا تحميه أية خطوط حمر أبدا. لم يعلن

أي من المسؤولين السوريين أن الفقر خط أحمر وأن البطالة خط أحمر وأن تعذيب المواطنين خط أحمر. الخطوط الحمر تحمي الأقوياء ضد الضعفاء، وتعطي انطباعا بأن المواطنين السوريين عدوانيون ضد حكامهم الودعاء. لا حاجة إلى للقول إن الحال عكس ذلك تماما، وأن حقوق المواطنين السوريين مستباحة حقا وفعلا على يد حكامهم. والحال لا شيء يكشف البنيان القمعي للنظام أكثر من مذهب الخطوط الحمر هذا. ولا شيء بالتأكيد أكثر تدميرا للقانون والعدالة من هذه الخطوط الحمر التي تعكس بكل بساطة الإرادة العارية لواضعيها. لا شيء كذلك يعطينا فكرة أكثر دقة عن تكوين نخبة السلطة ونوعية مصالحها المتطرفة أكثر من أنها لا يمكن حمايتها بالقانون العادي الذي يفترض أيضا ان يحمي حقوق المواطنين أنفسهم. الثنائية القانونية والقضائية تعكس انشطار المجتمع السوري إلى مجتمعين: "مجتمع النخبة" (برهان غليون) الذي يحمي نفسه بقوانين استثنائية وبحالة الطوارئ، ويجعل من مصالحه شأنا سياديا وطنيا؛ و"مجتمع الرعايا" (أنطون مقدسي) الذين "يحميهم" جهاز قضائي فاسد حتى النخاع. نظامنا هذا ينسخ بنية نظم الإقطاعيين والنبلاء في الغرب قبل عصر الثورات السياسية والاجتماعية، لكن تحت قناع ثوري واشتراكي ووطني.

3. اقتصاد السوق الاجتماعي: أعلى مراحل انحلال الاقتصاد المدول

قالت السيدة شعبان إن "أهم التوصيات الاقتصادية كانت التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وهو أمر شهد نقاشات طويلة للمواءمة بين دور الدولة الاجتماعي وبين التوجه نحو اقتصاد السوق"[19]. قلنا فوق إن نصيب اقتصاد السوق الاجتماعي من السوق ينافس نصيب الديمقراطية الشعبية من

[19] كلنا شركاء، 2005/6/10.

الديمقراطية. المسألة هنا كما بخصوص حالة الطوارئ، وكما بخصوص قانون الأحزاب، مسألة موازين قوى و"طبائع عمران"، وليست نيات وقرارات إدارية. وعلى ضوء موازين القوى بين مجتمعي النخبة والرعية وداخل مجتمع النخبة ذاته نميل إلى الاعتقاد بأنه لن يكون ثمة إصلاح لأن أصحاب الامتيازات والثروات أقوى من المصلحين المحتملين ومن الشعب السوري ككل. وعلى ضوء "طبائع عمران" نظام الحزب الواحد بركائزه الأمنية والأهلية نرجح أن الطور الآخذ بالانبساط من دورة حياة الاقتصاد المدول في مرحلة انحلاله هو طور الاحتكارات ذات الطابع العائلي والمافيوزي وليس أبدا اقتصاد السوق التنافسي الحقيقي. فمن طبائع عمران هذه الدولة أن احتكار الموارد الوطنية الوطنية يخدم في الطور الأول (في سوريا بين 1963 و1970) تحويل الملكية لمصلحة الفئات المحرومة، ثم يبدأ بملء جيوب الأعيان الجدد الذين يحتكرون السلطة والعقيدة الوطنية على مرأى من إيديولوجيهم الاشتراكية المعلنة التي يستخدمونها للتغطية على احتكار الثروة (1970-2000)، قبل التحول نحو اقتصاد يجمع بين الاحتكار واللا تنافسية من جهة وبين الخصخصة الفعلية من جهة ثانية (2000-2005)[20]. الصفة المزدوجة لرجال الأعمال الجدد تغطي هذا التحول وترمز له: أبناء مسؤولين. خواص بوصفهم أبناء وعموميون بنسبتهم إلى مسؤولين. هذه الصفة المزدوجة تضمن لهم نقل الموقع

---

[20] ينبغي الإقرار بأن ها التصنيف خشن وغير مصقول. كان دائما ثمة عنصر مافيوزي لكن غير مهيمن في الطور الثاني، وثمة فساد مشروع وممأسس في الطور الحالي (الرشوة والفساد الصغير، وهو على العموم الذي "يكافحه" المكافحون الرسميون)، وثمة كذلك حتى اليوم بعض بقايا نظام الحماية الاجتماعية "الاشتراكي" على مستوى التعليم والطبابة. يواوزي التصنيف المذكور على كل حال الأجيال البعثية الثلاث: جيل المؤسسين، جيل الآباء، وجيل الأبناء؛ أو أهل العقيدة وأهل السلطة وأهل الثروة.

الامتيازي والاحتكاري من مجال السياسة والسلطة إلى مجال الاقتصاد والثروة. ركيزة السلطة الجديدة تتزحزح أكثر وأكثر نحو المال دون أن تكف مع ذلك عن الحاجة للحصانة والحماية الأمنية.

في ظل موازين القوى الاجتماعية والسياسية الحالية، وفي ظل غياب رقابة الشعب السوري أو سماع رأيه في أهم تحول اجتماعي اقتصادي تعرفه سوريا منذ استيلاء البعثيين على السلطة قبل 42 عاما، من المرجح لاقتصاد السوق الاجتماعي أن يكون الغطاء الإيديولوجي لهذا التحول كما كانت الديمقراطية الشعبية هي الغطاء الإيديولوجي لاحتكار السلطة وتكون طبقة جديدة أشد محافظة وعنفا من الطبقات الثرية التقليدية. على أن اقتصاد السوق الاجتماعي يخضع لتحديد آخر في تقديرنا: تطلع قطاعات واسعة من البعثيين إلى اقتصاد أنشط تنمويا وأعدل اجتماعيا. وهو تطلع تشاركهم فيه أكثرية السوريين، لكنه يستلزم قبل كل شيء تحولا نحو دولة اجتماعية تتحكم الأكثرية تلك، بما فيها أكثرية البعثيين، باتجاهاتها العامة وبقراراتها الكبرى. هذا ليس فقط غير محقق في الحال السورية بل إن الدولة ذاتها تخضع لخصخصة متزايدة، تعطل إمكانيات التنمية وفرص العدالة معا.

4. محاربة الفساد: آليات، آليات، آليات

تحدثت السيدة شعبان عن أن المؤتمر أوصى بوضع "آليات ناجعة لمكافحة الفساد". الآليات تكاد تكون كلمة السر في توصيات ومناقشات المؤتمر البعثي. نسب مشاركون في المؤتمر إلى الرئيس بشار الأسد أنه طالب البعثيين أن يرفقوا اقتراحاتهم بآليات لكيفية تنفيذها. وتكررت كلمة آلية وآليات خمس مرات في تلخيص الناطقة باسم المؤتمر لتوصياته[21].

[21] كلنا شركاء، 2005/6/10.

والطريف أن السيدة شعبان سئلت في أحد مؤتمراتها الصحفية (يوم 6/9) عن محاسبة الفاسدين، وبعضهم يشاركون في المؤتمر كما قال السائل، فتحدثت عن أن المؤتمر ناقش واقترح آليات لمكافحة الفساد. يبدو أن مكافحة الفساد شيء مختلف عن مكافحة الفاسدين، وأن الرفاق يريدون آليات لمكافحة اللصوصية لا تمر بإزعاج السادة اللصوص.

وفيما يبدو أنه في سياق اقتراح آليات "اقترح القيادي البعثي التاريخي محمد جابر بجبوج على الرئيس بشار الأسد في المؤتمر، أن يتسلم بنفسه رئاسة لجنة وطنية لمكافحة الفساد، إلا أن الرئيس رفض الاقتراح بشدة، وسأل بجبوج: "افرض أن هذه اللجنة لم تنجح في مهمتها، فهل تريدني أن أتحمل المسؤولية وينسب الفشل لي؟[22]". لكن لماذا لا تنجح اللجنة في مهمتها؟ وإذا لم تنجح وهي تحت رئاسة رئيس الجمهورية، فكيف ستنجح إذن؟ يلقي هذا الرد ضوءا على مدى تجذر الفساد وعدم ثقة السلطة بنفسها أو خشيتها من مواجهته. ولا شك أنه يمتزج في هذا الموقف استفادة نافذين كثيرين من نخبة السلطة من ريوع وغنائم مواقعهم الحصينة غير القابلة للمساءلة.

ما يمكن تسميته "شعار آليات، آليات، آليات!" يخفي فقدان الإرادة السياسية الحقيقة على مواجهة نظام الريع السياسي الداخلي، المرشح بدلا من ذلك لمزيد من التكالب والسعار بعد خسارة "جوهرة التاج" اللبنانية. في مواجهة هذا الشعار يمكن للمرء أن يقترح: "إرادة، إرادة، إرادة!". فالإرادة السياسية للإصلاح هي أكثر ما يفتقده الإصلاحيون البعثيون. وفضلا عن شعار الآليات فإن أكثر ما يخفي فقدان الإرادة السياسية لمواجهة "الفساد" هو مفهوم الفساد ذاته. إذ يوحي هذا المفهوم بأن الفساد مشكلة أخلاقية أو اقتصادية: طمع البعض وخراب ذمم البعض

[22] أخبار الشرق، 2005/5/16.

وجشع البعض، وربما حاجة البعض. مفهوم الفساد هذا فاسد بحد ذاته. فالفساد مسألة موازين قوى اجتماعية بين السلطة المنفلتة من الرقابة الاجتماعية وبين المجتمع المحروم من وسائل الدفاع عن نفسه. الفساد ليس فسادا، بل علاقة إخضاع وهيمنة ونهب واستخدام السلطة السياسية كأصل اقتصادي إنتاجي لمصلحة المسيطرين عليها. منطق الحال أن من يحكم البلاد يملكها ويتصرف بها كما يشاء. وتنتمي علاقة الإخضاع والهيمنة تلك إلى ما يسمى باللغة الماركسية علاقات التراكم الأولي، حيث الكلمة الأخيرة للنهب والسلب والاستيلاء، ما يتكثف في الكلمة الشائعة في سوريا: السلبطة (سلب + لبط + تسلط). نظام السلبطة هذا محمي بحالة الطوارئ التي تعني حربا وقائية مستمرة ضد أي شكل من أشكال الاستقلال الاجتماعي كي يبقى المجتمع السوري فراطة مثل الرمل: إما أن تُحتَوى و"تنضب" وتُخنق، أو تتفتت وتتطاير. وهي أيضا تحكيم للاعتباط والعشوائية في حياة الناس بما يدمر مبادئ القانون والالتزام، ويجعل السوريين أشبه برخويات متقوقعة على نفسها لأنها لا تستطيع التنبؤ بمخاطر البيئة التي تعيش فيها. خط الحماية الثاني لنظام الريع السياسي الداخلي (الفساد)، عدا حالة الطوارئ، هو نظام الحزب الواحد ذاته. فالفساد التزام بمنطق المادة الثامنة من الدستور التي تكفل اللامساواة السياسية بين المواطنين السوريين، وليس خروجا على ذلك المنطق الامتيازي الفئوي.

وبالطبع لا مجال لبلورة سياسة ناجعة لمكافحة الفساد دون تعديل حقيقي وعميق في ظل موازين القوى تلك. هذا يتطلب تحويلا حقيقيا في نظام السلطة لمصلحة مجتمع العمل، أي الفئات والطبقات الاحتماعية التي تعيش من جهدها أو نشاطها الإنتاجي أو الخدمي، وضد مجتمع السلطة، أي الفئات التي تثري من احتكارها للسلطة العمومية. هذا أقل إثارة للتفاؤل من النظرية الاقتصادية الأخلاقية حول الفساد، لكنه أيضا أقل تسويقا للأحلام

واتجارا بالأوهام. لا آليات ولا فساد: المسألة إرادة وتغيير سياسي يحقق عدالة على مستوى تقاسم السلطة وصنع القرارات الخاصة بتعبئة واستثمار وتوزيع المراد الوطنية وانحياز لمصالح الضعفاء والفقراء في البلد.

5. فريق بشار: الرئيس أقوى، فريقه منسجم، لكن غير إصلاحي

إذا كانت توصيات المؤتمر البعثي هزيلة وعمومية فإن ثمة نتيجة ملموسة مهمة للمؤتمر هي تبديل في الوجوه القيادية الحزبية والحكومية. لكن هنا أيضا يحد من تأثير هذا التبديل أن الخارجين متقدمون في السن، والأهم ان السلطة الحقيقية لم تكن في أي يوم بيد شخصيات حزبية أو حكومية. فحزب البعث أداة تعبئة اجتماعية مهمة، وإطار فعال في نزع السياسة من المجتمع السوري والتحكم بكل الأوجه غير الأمنية للحياة الاجتماعية (والأمنية عند اللزوم: ميلشيات بعثية)، لكنه ليس منبعا للسلطة (بالإذن من المادة 8 من الدستور). والحكومة هي إدارة متواضعة الأداء على العموم لكنها لا تحكم. بل إنها محرومة من السياسة قدر ما هو المجتمع السوري كذلك. التعيينات والمناقلات الأمنية التي تلت المؤتمر تعطي فكرة عن مقر السلطة الحقيقي.

يمكن القول بصورة عامة ان الرئيس بشار الأسد خرج من المؤتمر أقوى مما كان، وأنه يقود اليوم فريقا منسجما أكثر من أي وقت سابق. هل هو "عهد الحرس الجديد"، كما وصفه ميشيل كيلو في مقالة بهذا العنوان[23]؟ وهل بات "من الصعب على أي كان التذرع بوجود عقبات داخل الحزب تكبح الإصلاح وأي أشخاص يمكن تحميلهم مسؤولية غيابه" كما قال كيلو

[23] كلنا شركاء، 2005/6/18.

في مقالته نفسها؟ إنه "عهد الحرس الجديد" بالفعل، لكن المؤتمر كان أيضا تتويجا لتبني هذا الحرس جوهر السياسات القديمة: نظام الحزب الواحد الذي يحتكر الجيش والأمن والتعليم والإعلام، تمركز السياسة الداخلية حول الأمن، بقاء القرارات المتصلة بالاقتصاد والموارد الوطنية في أيدي نخبة غير منتخبة.... فريق اليوم أكثر تجانسا بالفعل، لكن تحت راية السياسات التسلطية القديمة ذاتها. لذلك فإن زوال "الحرس القديم" لن يفضي إلى قفزة إصلاحية، بل ربما بالعكس إلى التشدد في السياسات المحافظة التقليدية أو تجديد شبابها. والمفارقة الظاهرية أن زوال رموز "الحرس القديم" طوى صفحة الإصلاح أيضا. وهو ما يطوي وإن بصورة راجعة صلاحية نظرية الحرسين، وبالخصوص المطابقة بين الجديد منهما وبين الإصلاح، ومطابقة القيدم مع الفساد والمحافظة والتسلط.

باختصار: الرئيس اقوى، فريقه أكثر انسجاما، لكن وداعا للإصلاح.

كانت ترقية اللواء هشام اختيار إلى القيادة القطرية ثم توليه رئاسة مكتب الأمن القومي في هذه القيادة أمرا غنيا بالدلالات. فالرجل أكثر رجال الأمن السوريين الباقين على قيد مناصبهم معرفة واطلاعا على جملة الملفات المتصلة بالإسلاميين السوريين. يجسد وحده اليوم استمرارية الأمنية السورية بين موجتين من حضور الإسلاميين: مرحلة ما بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، ومرحلة السنوات الأخيرة الموسومة بتراجع تحكم النظام بنفسه وبالبلد مع انسحابه من لبنان. في ذورة هذه المرحلة الأخيرة وجه الإخوان المسلمون نداء في 3 نيسان الماضي دعوا فيه إلى "مؤتمرٍ وطنيّ شاملٍ لا يستثني أحداً، ولا يُلغي أحداً، يمثّل كلّ التياراتِ والأطياف، والطوائفِ والأعراق، داخلَ الوطن وخارجَه.. لبناء الكتلة الوطنية الصلبة التي تتحملُ العبءَ الوطنيّ بكلّ أبعاده"، وحددوا مهلة ثلاثة شهور ترد خلالها المظالم ويفرج عن المعتقلين وتلغى حالة الطوارئ

والمحاكم الاستثنائية ويتم الاعتراف بكل مكونات الشعب السوري... تمهيدا للمؤتمر الوطني المنوه به. ثمة مؤشرات متعددة تدل إلى أن النظام فهم المهلة هذه بوصفها إنذارا. قيل ان الرئيس توعد أمام كبار ضابط الجيش بأنه لن يمهل الإسلاميين ثلاثة أيام إذا كان والده قد أمهلهم ثلاث سنوات[24]. ولاريب أنه من هذا الباب جرت اعتقالات أيار الفائت، وسلم اللواء اختيار الموقع الأمني الأعلى، وهاجم المؤتمر البعثي الإخوان ووضعهم على قدم المساواة مع "حزب الإصلاح السوري".

تولي اللواء اختيار، الخبير بالإسلاميين، موقعا أمنيا طليعيا يعني أهمية كبيرة للملف الإخواني. نظريا هذا ينفتح على اتجاهين: مفاوضات وحل سياسي، أو تشدد وإصرار على المعالجات الأمنية. ستبدي لنا الأيام والشهور القادمة ما نجهل اليوم. لكن المؤشرات الأقوى ترجح اتجاه التشدد.

6. «حوار بناء» و«تصحيح خلل» و«ترميم صدع»: أية سياسة خارجية؟

من بين التوصيات الخاصة بالسياسة الخارجية السورية برزت دعوة المؤتمر البعثي إلى "اتباع أسلوب الحوار الموضوعي البناء" مع الولايات المتحدة، والى "إعطاء الأولوية لترميم الصدع" مع لبنان و"تصحيح الخلل" مع العراق. ليس ثمة ما يساعد على بلورة سياسة واضحة في هذا الكلام. وبالخصوص في غياب مراجعة صريحة لأسباب "الصدع" مع لبنان

[24] المقصود على الأرجح أن نظام الرئيس الراحل انتقل إلى مواجهة استئصالية مع الإسلاميين بعد عام 1979 وليس فور بدء عمليات الاغتيال التي قاموا بها بدءا من عام 1976. على أن من المعروف أن النظام كان، قبل 1979، ينسب تلك العمليات إلى "نظام صدام اليميني الفاشي".

و"الخلل" مع العراق، وفي غياب إرادة "الحوار الموضوعي البناء" مع البلدين الشقيقين والجارين. ليس ثمة ما يشير أيضا إلى إدراك ضرورة إعادة بناء السياسة الخارجية السورية في مرحلة ما بعد تحول أميركا القوة الأولى والأساسية في "الشرق الأوسط". كانت السياسة الخارجية السورية تتمحور حول الصراع العربي الإسرائيلي طالما هذا لا يتعارض مع الأولوية العليا التي هي بقاء النظام، فإن تعارض فالأفضلية للبقاء. هذا يفسر محاولة الجمع بين هدوء مطلق على جبهة الجولان، ومحاولة لعب دور إقليمي بالهيمنة على فاعلين أقليميين صغارا (لبنان، قوى فلسطينية، منظمات متنوعة مثل حزب العمال الكردستاني قبل عام 1998..) الدور الإقليمي يحصن النظام في الداخل بنقل خطوط دفاعه إلى خارج سوريا من جهة، وامتلاك أدوات للضغط على اي خصوم خارجيين قد يستهدفونه وتقوية موقعه في أية ترتيبات إقليمية من جهة أخرى. وتجارب الماضي القريب تثبت أنه إذا تحولت أدوات الدور الإقليمي إلى فخ للنظام وعرضت بقاءه للخطر يتخلى عنها، كما جرى في اتفاق أضنة عام 1998 وفي الانسحاب من لبنان عام 2005. على كل حال، بالخروج من لبنان لم يعد الطريق إلى الجولان يمر عبر جنوب لبنان أو مزارع شبعا. من أين يمر؟ هذا هو التحدي الذي لا يبدو أن النظام يتوفر على إجابة عليه. وهذا هو المحور الذي يفترض أن يعاد بناء السياسة الخارجية السورية حوله. الحوار مع الأميركان ورأب الصدع مع لبنان وتصحيح الخلل مع العراق ليس إجابة، ولا هو كذلك التوكيد الطقسي على أن السلام خيار استراتيجي لسوريا. فدون قدرة على الحرب ودون أدوات إقليمية لن يكون السلام اختيارا من أي نوع.

ما رأيناه بعد احتلال العراق هو أن السياسة السورية كانت سياسة تكيف سلبي، تمزج بين الممانعة (ما يسميه البعثيون "الصمود") حيثما أمكنت، وبين التنازلات حيث لا مناص. بعد الانسحاب القسري من لبنان لم يتغير

شيء. فهذه سياسة تراكم الإخفاقات و"الأخطاء" ولا تراجع ذاتها. والتزامها مزيج الممانعة والتنازلات يعني أنها تترك زمام المبادرة بيد الفاعلين الآخرين، الأميركيين عمليا.

هل هي سياسة محتومة لا بديل لها؟ نعم إذا اعتبرنا أن بنية النظام ونمط ممارسته للسلطة غير قابلان للتغيير. ونعم إذا بقي المحور الحقيقي لكل سياسة في البلد هو بقاء النظام. لكن إذا كان الأمر كذلك فإن كل هزيمة أمام أعداء خارجيين لا قيمة لها ما دام النظام قادرا على إلحاق الهزيمة بأي خصوم داخليين.

7. أمام أبواب المجهول!

في خطابه في 5 آذار 2005 ذكر الرئيس بشار الأسد شيئان: (1) سننسحب من لبنان؛ (2) سيكون المؤتمر نقلة نوعية. ليس ثمة ما يسوغ لنا الاعتقاد بأن الرئيس السوري قصد ربطا شرطيا بين الانسحاب من لبنان وبين إحداث نقلة نوعية في أوضاع سوريا الداخلية. لكن كان من شأن الربط الشرطي وحده أن يعيد لسوريا زمام المبادرة الذي خسرته بإخراجها قسرا من لبنان على يد تحالف أميركي أوربي عربي لبناني. وكان من شأن دفعة قوية أو نقلة نوعية في الأوضاع الداخلية السورية فقط أن تكون ردا حقيقيا على تقليص ما كان يسمى دور سوريا الإقليمي. إذ ليس غير مبادرة كبرى على مستوى الإصلاح الداخلي كان يمكن أن تنشط الديناميكية السياسية الداخلية وتجتذب السوريين إلى الميدان العام في بلدهم وتوحدهم وترفع معنوياتهم، أن تساعد كذلك على استيعاب الضغوط الخارجية، الأميركية بالخصوص، عن طريق توسيع قاعدة ارتكاز السلطة. ولم تكن الخطوط العريضة لمبادرة سياسية كبرى أمرا يحتاج إلى تنجيم. فهي موضع إجماع تقريبا ضمن أوساط الطيف السوري المعارض والمستقل، بما فيه أوساط الإخوان المسلمين السوريين والقوى الكردية. فالإفراج عن المعتقلين

ورفع حالة الطوارئ وتحقيق مصالحة وطنية تطوي ملفات صراع الثمانينات وقمع الفاسدين الكبار وتحرير الدولة منهم... هي العناوين العامة لهذه المبادرة. أما ترجمتها السياسية وسقوفها الزمنية فامر لا يصعب التوصل إليه متى تم الإقرار بالحاجة إلى المبادرة ذاتها. المضمون العام، بالطبع، هو إرساء اسس نظام أكثر عدالة وإنصافا للسوريين. فالنظام الحالي، وبصرف النظر عن أية عواطف ديمقراطية ليس عادلا ولا منصفا للسوريين، ولا يمكنهم من الدفاع عن حقوقهم. بل هو نظام منتج للفساد والظلم وتفرق الكلمة وتباعد الصفوف.

النقلة النوعية في الأوضاع الداخلية كانت هي الرد الصحيح والعقلاني الوحيد على الإخراج من لبنان. فالبيئة التي تغيرت بفعل الانسحاب من لبنان كانت تحتاج من النظام إلى فعل تكيفي إيجابي وكبير كي يستجيب لتحدياتها الجديدة. في غياب هذا الفعل ربما تثبت الأيام المقبلة أن قدرة النظام على التكيف ستتدنى، ولن يكون القمع مخرجا.

كان الوجود السوري في لبنان ثاني أهم أولويات النظام، لا يتقدم عليها غير بقائه في الحكم حسب تقرير حديث أصدرته "المجموعة الدولية لمقاربة الأزمات" (12 نيسان 2005). وإذا أخذنا بالاعتبار ان التدخل السوري في لبنان كان أكبر نقلة نوعية حققها نظام الرئيس حافظ الأسد على طريق وضع حد لما سماه باترك سيل "الصراع على سوريا" (1946-1963) وكذلك لـ "الصراع على السلطة" في سوريا حسب عنوان كتاب معروف أيضا لنيكولاس فاندام، فإنه من غير المتصور أن لا يفضي الانسحاب من لبنان، وقد كان قسريا ومفاجئا من وجهة نظر النظام السوري، إلى إعادة وضع سوريا على سكة صراع مزدوج: صراع فيها وصراع عليها. مؤتمر حزب البعث عقد في أجواء يهيمن عليها الخروج من لبنان، وفشل في إدراك أن ما بعد لبنان مرحلة مختلفة نوعيا عن ماقبلها، أو عجز عن بناء

سياسات فعالة للرد على التحدي الذي مثله تجريد سوريا من جوهرتها اللبنانية.

لقد كشف الانسحاب من لبنان خللا خطيرا في آلية صنع القرار السياسي في سوريا. وإذ لم يحاسب أحد من المسؤولين عما سماه الرئيس بشار الأسد "أخطاء" فإن سوريا كدولة وشعب ووطن هي التي ستدفع ثمن "الأخطاء". لا جديد في ذلك. فهي تدفع منذ عقود ثمن بنية سياسية لا تنتج غير الأخطاء في الواقع.

كان المؤتمر البعثي فرصة أهدرها الحزب الحاكم في سوريا لتدشين مرحلة سوريا ما بعد لبنان، وللانتقال من السياسة الحزبية إلى السياسة الوطنية التي تنطلق من أن سوريا مجتمع متعدد المصالح والرؤى المشروعة بالتساوي، وتعيد بناء الوحدة الوطنية على أسس تعاقدية وسياسية. لم يستعد زمام المبادرة، لم يفتح بابا داخليا لإصلاح ووئام، لم يغلق بابا خارجيا لمخاطر وتهديدات، لم يقطع مع مرحلة أشهرت إفلاسها علنا؛ وحدها أبواب المجهول تنفتح أمام البلاد التي يحكمها البعثيون.

نشرت في تموز 2005.

البعثية السورية: من الإرادوية إلى الإداروية

في أيار الفائت تناقلت وسائل الإعلام خبر استعانة السلطات السورية "بالأمم المتحدة لمحاربة التعصب الديني وتأهيل المؤسسات الدينية في سورية". وقيل إن الاتفاق الذي وقعته سوريا مع المنظمة الدولية يركز على الدور التنموي للدين و"سيقدم لرجال الدين والمؤسسات الدينية برنامجاً للتأهيل ولتطوير وتعزيز قدرات المؤسسة الدينية ومهارات العاملين فيها". وبعد مؤتمر حزب البعث في الثلث الأول من حزيران الفائت نقلت مصادر غربية عن الرئيس السوري قوله "إن المشكلة الكبرى في الوضع الداخلي السوري هي في استفحال حجم دائرة الفساد"، وإن "الحكومة ستعمل على استقدام خبراء في الإدارة والاستعانة ببعض الكوادر المعروفة في هذا الشأن". وقبل ذلك كانت الحكومة السورية قد استعانت بفريق فرنسي ليقدم مشورته في سبل إصلاح القضاء، وهو ما تم فعلا العام الماضي.

كان يمكن أن يخطر ببال المرء اقتراح حرية العمل العام للسوريين، بما فيه العمل السياسي والثقافي والاجتماعي، كعلاج للتعصب الديني، هذا لو سلمنا بصحة تشخيص الحكومة السورية الذي يجعل التعصب خصيصة أصيلة للمجتمع السوري أو للدين الإسلامي غير ذات صلة بنمط ممارسة السلطة ولا بتعصب النظام السياسي بالذات. ولربما اعتقد أن أفضل آلية لمواجهة الفساد هي ضرب كبار الفاسدين وقمعهم بصرامة، وأن تقييد السلطة هو شرط كبح جماح الفساد بالنظر إلى أن السلطة المطلقة تفسد إفسادا مطلقا حسب القول المأثور للورد أكتون. ومن الوارد أن يظن أن إصلاح القضاء يقتضي أولا إلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية واستقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

لكن العلاجات المزكاة رسميا للتعصب الديني ولاستفحال الفساد ولإصلاح القضاء تصدر عن تصور للمجتمع السوري ومشكلاته مضاد للتفكير بحلول ومعالجات سياسية من الصنف الذي أشرنا إليه، تصور إداروي تقنوي من النوع الذي تعالج به آلة معطوبة. وللوهلة الأولى تبدو الإداروية المهيمنة في فلسفة العهد الحالي الإصلاحية على تعارض تام مع الإرادوية التي وسمت بواكير العصر البعثي. غير أن الأمر ليس كذلك.

معلوم أن المرحلة البعثية الباكرة، وبالخصوص العهد الثاني من الحكم البعثي (1966 -1970)، تميزت بنزعة ثورية إرادوية مفرطة. أصل هذه النزعة، باختصار، نظرة شيئية للمجتمع تعتبره "صفحة بيضاء" يمكن للنخبة الثورية أن تخط عليها المصير الذي تشاء. وبقدر ما كان المجتمع كتلة سلبية عاطلة كانت النخبة أو الطليعة الثورية فاعلية محض أو إرادة لا تعترف بغير اندفاعها الذاتي وأهدافها المحددة بصورة غير تعاقدية. كان الزمن السوري زمن الثورة وحرق المراحل و"تحدي القدر". وبينما الإرادوية إغراء مستمر وطبيعي لكل دعوة ثورية، فقد أفادت لدى البعثيين أفادت في مركزة السلطة وعزل الخصوم ومنح النفس شعورا بالرسالة والتفوق ينقذها من الإحساس بعقدة النقص وقلة الشأن.

كان بعثيو تلك المرحلة نزهاء مخلصون متحمسون، لكن هذا هو كل شيء. فعلوا كل ما في وسعهم من أجل بلدهم، لكن ما كان في وسعهم ضئيل ومحدود. كانوا عصبة رثة من شبان متحمسين لتغيير نظام اجتماعي يحتلون فيه موقعا ثانويا وعاشقين للسلطة إلى درجة الهوس. إرادويتهم وحماستهم كانت تحجب ضآلة الوسع تلك وتخفي مستوى سياسيا وفكريا متواضعا. والأهم أنها كانت تغطي ضعفهم الاجتماعي والثقافي والسياسي باصطناع تفوق عقيدي، قومي وطبقي، مطلق على طبقة تجار وأعيان المدن الآفلة. احترقت إرادوية حرق المراحل البعثية في لهيب هزيمة

حزيران المخزية. سياسة الدولة كانت تحتاج إلى شيء مختلف عن الحماسة والنقاء الشخصي.

كان العهد البعثي الثالث (1970–2000) أقل إرادوية وثورية، لكنه ثابر على وفائه للتصور الشيئي الكتلي للمجتمع المحلي، تصور تمتزج فيه سلبية الشيء مع غياب التعدد عن الكتلة. في سياسته الداخلية جمع نظام "الحركة التصحيحية" بين الاختراق الأمني الجهازي والاحتواء الشعبوي عبر ما يسمى "المنظمات الشعبية" التي لا تكاد تترك أحدا من السوريين خارج عضويتها. يشترك المقومان الأمني والشعبوي في نزع السياسة من المجتمع السوري ويكمل أحدهما الآخر.

العهد الحالي متفرع عن سالفه ووريث نزع السياسة القسري. لكن فلسفته الإصلاحية تقوم على الإدارية بعد إرادوية المرحلة الباكرة واحتوائية عهد ما بعد 1970. وبدورها تجد الإدارية شرط إمكانها في نزع السياسة والمبادرة من المجتمع السوري وتركيزهما في السلطة.

يقر العهد الحالي بوجود مشكلات و"سلبيات"، لكنه يردها إلى طبيعة المجتمع الجوهرية (الولاءات الطائفية والعشائرية)، أو الطبيعة البشرية (الفساد)، أو المرحلة التاريخية من تطور سوريا كبلد عالم ثالثي (نقص الكفاءات)، أو من شروط البيئة الإقليمية (إسرائيل...) أو من الدين الإسلامي (التعصب الديني...). وحين لا تكون حلول هذه المشكلات أمنية، فإنها إدراية وتقنية بالضرورة. بالمقابل، النظام السياسي، المحتكر للسياسة والمانع من الانتظام المستقل، ليس مشكلة ولا يعاني من مشكلة ولا يتسبب في مشكلة، والمجتمع السوري والدولة السورية لا يشكوان من مشكلات سياسية، ولا يحتاجان تاليا إلى حلول سياسية.

واضح أن المشترك بين العهود البعثية المتوالية، وفيما وراء التحول من الإرادوية إلى الاحتوائية إلى الإدارية الحالية، هو منطق وصاية مستمر

وتكبيل المجتمع السوري بوصفه منبع مبادرة وفاعلا مستقلا قادرا على الاختيار وتمثيل نفسه.

على أن الاشتراك هذا لا ينفي فوارق بين المراحل والعهود. كانت الإرادوية إيديولوجية حزب البعث في مرحلة فتوته وصعوده، خدمت في تثبيت موقعه وتركيز السلطة والقيم الوطنية في يده وتبديد شمل خصومه. الاحتوائية التي استندت إلى توازن دقيق بين الشعبوية والأمنية، هي نظام السلطة الحزبية في طور نضجها واستقرارها. أما الإدارويـة فهي إيديولوجية السلطة البعثية في مرحلة الكهولة، حيث الدفاع عن مواقع ومصالح مكتسبة يتقدم على أي شيء آخر. باختصار، الإرادوية إيديولوجية تغييرية و"تقدمية" فيما الإدارية إيديولوجية محافظة و"رجعية". وهي وريثة سحق كل أشكال الاعتراض الاجتماعي الذي أنجزته الاحتوائية الصارمة في العهد السابق.

لا يكاد يحتاج إلى بيان أن الإدارية والتقنوية الراهنة تؤشران على افتقار العهد إلى إرادة سياسية للإصلاح الاجتماعي والسياسي. وراء مظهرها التقنوي البريء، الإدارية سياسة بالغة الانحياز إلى نظام المصالح الخصوصية التي استفادت من غياب السوريين عن شانهم المشترك طوال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

مثلها كانت الإرادوية تغطي بثورية هائجة على الحاجة إلى سياسة متماسكة للتغيير الاجتماعي وبناء الدولة. فعلاقة الإرادوية بالإرادة السياسية الواعية لذاتها ليست أقوى من علاقة الإدارية بها. لقد تحول النظام البعثي من إيمان مطلق بمونولوجه الذاتي وإرادته الطليقة إلى ركون مطلق إلى مبدأ الاستمرارية والقصور الذاتي، دون المرور بالسياسة والإرادة السياسية المتوازنة، الدستورية، التي تدرك وتقبل وجود إرادات سياسية أخرى معارضة لها.

المشترك، كما قلنا، هو مصـــادرة السياســـة والوصـــاية علـــى المجتمـــع. فالإدارية استمرار لنزع السياسة الإرادوي بوسيلة مختلفة.

نشرت في 2005/7/24

حقائق وزير الحقيقة البعثي

في محاضرة ألقاها بمدينة "الرقة" يوم 2005/7/16، قال وزير الإعلام السوري، السيد مهدي دخل الله، إن الكتاب السوريين الذين يكتبون في جريدة "النهار" اللبنانية و"القدس العربي" التي تصدر في لندن و"السياسة" الكويتية يقبضون 1500 دولارا أميركيا على المقالة الواحدة، قبل أن يضيف إنهم مشاريع كتاب في "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية.

لندع الجانب التقديري من كلام دخل الله، المتصل بالجريدة الإسرائيلية جانبا، وإن كنا سنعود إليه لتقدير مدى كراهية "رجل الدولة" السوري لقطاع من مواطنيه يخالفونه الرأي والموقف السياسي. ولنتوقف الآن عند معلومة الـ 1500 دولار.

كاتب هذه السطور يكتب في "النهار" منذ أربع سنوات ونصف تقريبا. وينشر فيها، في ملحقها الثقافي بالخصوص، بمعدل مقالتين "سياسيتين" كل شهر. هذا يعني انه يكسب من "النهار" 3000 دولار، أو 160 ألف ليرة سورية شهريا. سنويا أكثر من 1,9 مليون ليرة. المجموع 156 ألف دولار خلال 4 سنوات ونصف، أي حوالي 8 ملايين وربع مليون ليرة سورية. متوسط دخل الفرد السوري حوالي 1000 دولار سنويا. ويعيش مرتاحا إن كان دخله 3000 أو 4000 دولار سنويا، وبـ 6 آلاف دولار، يعيش حياة كريمة، وب12 ألف دولار سنويا يعيش "ملكا"، يشتري ما ومن يشاء تقريبا. أما 36 ألف دولار، وهو المبلغ، الذي يفترض أن أناله سنويا فيكفي وحده لشراء بيت معقول لمن ليس لديه بيت. ويكفي نصفه لشراء سيارة جيدة. الباقي يمكن للمرء أن يشتري به عقارات أخرى أو يودعه في بنوك لبنان وربما سويسرا.

ولو أني كرست جهدا أكبر للكتابة في "ملحق النهار" لنشرت مقالا كل أسبوع، ولكان دخلي الشهري 6000 دولارا، حوالي 320 ألف ليرة؛ والسنوي 78 ألف دولار، أي أكثر من 4 ملايين ليرة سورية. وخلال أربع سنوات ونصف أكثر من 350 ألف دولار، أي قرابة 16 مليون ونصف مليون ليرة سورية 75 مليون ليرة سورية. وهو يتجاوز المداخيل التي يفترض أن ينالها السيد دخل الله ودزينة من زملائه الوزراء من وظائفهم في "خدمة الشعب السوري" خلال الفترة نفسها.

طيب. أنا مستعد لمبادلة ما أملك بما يملكه سيادة الوزير وحده. وأتبرع له فوق ذلك بما أتقاضاه من الصحف الأخرى التي اكتب فيها. ولا ريب أن مجموع كتاب "النهار" السوريين، ممن أعرف أو لا أعرف، مستعدون لمشاركتي في الصفقة. فهل يرضى السيد الوزير؟

أما المقالات الثلاثة أو الأربعة التي كتبتها في "القدس العربي" فتكفي لثلاث أو أربع سهرات عامرات مع لوازمهن مما وممن يشتهى. وللأسف لم أكتب في الصحيفة الكويتية لأن رئيس تحريرها [أحمد الجار الله]، يذكرني اسما وسياسة، برئيس تحرير سابق لجريدة "البعث" السورية [مهدي دخل الله نفسه].

لنتوقف عن السخرية، ونتكلم بنصف صراحة: الكلمة الأنسب لوصف معلومات وزير المعلومات السوري، حسب ما يسمى في اللغة الانكليزية، ليست لائقة؛ الكلمات اللائقة بالمقابل لا يمكن أن تفي سيادته وحقائق سيادته ما هما جديران به من... احترام. أين الحقيقة؟ جريدة "النهار" تدفع للكتاب السوريين المواظبين على النشر فيها مبلغا يقل أو يزيد قليلا على 100 ألف ليرة لبنانية أي حوالي 70 دولارا، 3600 ليرة سورية، تزيد قليلا أو تنقص. الكتاب الذين يكتبون بصورة متقطعة، يحدث أن لا تنزل أسمائهم على قوائم المحاسبة في "النهار" ولا ينالون ثمرة عملهم. أما

جريدة "القدس العربي" فلا تدفع شيئا لغير الكتاب الذي تستكتبهم. وشخصيا لم أنل، وأصلا لم أطالب، بقرش واحد على ما كتبت فيها.

على أن كلام الوزير المسؤول عن تزويد الشعب السوري بالحقائق يضمر أن الكتاب السوريين يكتبون في "النهار" وغيرها، وليس في "البعث" و"الثورة" و"تشرين"، لأسباب مادية حصرا. هذا صحيح، تماما مثلما هو صحيح أن العمال السوريين في لبنان يعملون هناك لأسباب مادية. لا ريب أن "النهار" تخصص مكافأة للمواد التي تنشر فيها أكثر من الصحف السورية. لكن بمعايير متوسط دخل الفرد بين البلدين (يبلغ في لبنان أكثر من أربعة أضعاف دخل السوري) لا ينال الكاتب السوري أربعة أضعاف ما يناله زميله الذي يكتب في "البعث" مثلا. والمقارنة مع العمال مضيئة هنا. فالكاتب السوري يتقاضى، قياسا إلى ما يتقاضاه كاتب في "البعث"، أجرا يوازي أجر العامل السوري في لبنان قياسا إلى العامل السوري في بلده. نحن أيضا عمال سوريون. ومثل العمال السوريين الآخرين نعمل في لبنان لأن أبواب فرص العمل في بلدنا مسدودة في وجوهنا.

لكن هل ينشر المثقفون السوريون في لبنان لأسباب مادية حصرا؟ ثمة فرق. ما يجدر بالسيد دخل الله معرفته أن معظم المثقفين السوريين المعنيين هم من نوع العاملين الذين لا يكادون يقرون أصلا بفارق بين سوريا ولبنان على المستوى الثقافي والمعنوي، ولا يجدون مشكلة البتة في الاختلاف السياسي. كثيرون من المثقفين، هنا وهناك، هم التجسيد الأنبل، بل الوحيد، للإخوة والشراكة بين سوريا ولبنان وبين شعبيهما. هذا رغم أنهم ليسوا من المغرمين بحكايات "شعب واحد في بلدين" و"سوا ربينا" التي تنقلب في الممارسة عداءا فظا وشوفينية مبتذلة. كان سمير قصير شهيدنا المشترك.

نكتب في لبنان كي نكتب بحرية نفتقر إليها في بلدنا. نكتب ونحن نجازف بما لا يمكن معادلته بثمن: حريتنا. ولعل "وزير الحقيقة" البعثي يعلم أن كثيرين منا تعرضوا لمساءلات أمنية لأنهم كتبوا في "النهار" وغيرها. كاتب هذه السطور أحدهم.

ولعله كذلك يتذكر أن مثقفين ديمقراطيين سوريين كتبوا قبل قرابة 5 سنوات في جريدة "الثورة" أيام رئاسة المرحوم محمود سلامة لتحريرها. هل كتبوا من أجل المال؟ ولماذا كفوا بعد شهور قليلة عن الكتابة فيها، يا.. رفيق؟

على أن الوزير السوري يستحق الشكر على ما قاله. كثيرون كانوا يسألوننا: كيف تفسرون أن الحكومة تسمح لكم بالكتابة المعارضة في لبنان؟ كان جوابي الشخصي إن الحكومة لم تسمح لنا أبدا بذلك، إنها ليست مسرورة أبدا بأننا نجد منابر نكتب فيها، إنها تجد نفسها أمام خيار سيئ وخيار أسوأ. السيئ أن نكتب وتهاجمنا على طريقة وزير المعلومات، الأسوأ أن نكتب وتعتقلنا وتحاكمنا على آرائنا. وها هي أقوال الوزير توفر علينا عناء مزيد من الشرح.

الخلاصة أن علاقة كلام الرفيق الوزير بالصدق ترتفع إلى مستوى علاقة وكالة "سانا" به يوم غطت أنباء اعتصام 10 آذار 2005 احتجاجا على حالة الطوارئ المعمرة، أو يوم عرضت النسخة "الصحيحة" مما جرى في القدموس أواسط شهر تموز الجاري، أو علاقة جريدة "تشرين" بالصدق يوم نشرت حديثا لعميد الأسرى السوريين في الجولان، هايل أبو زيد، وحذفت ثلثيه وأضافت إليه بعض حقائقها الخالدة، ما سمته ليلى صفدي من الجولان "الإضافات التي اعتقدوا.. أن هايل كان يجب أن يقولها!!".

سيكون من المنير للرأي العام، على أية حال، أن يعدد الوزير بعض أسماء الكتاب السوريين في جريدة "النهار"، ويحصي أملاكهم من سيارات

مرسيدس وليموزين، ومزارعهم وأراضيهم في الرقة والحسكة..، وأرصدتهم في البنوك الأجنبية، وأبناءهم متعددي الجنسيات.

يديعوت أحرونوت!

هل سنكتب يوما في "يديعوت أحرونوت"؟ كلام الوزير واحد من شيئين:

أما أن لديه معلومات حول نية كتاب سوريين النشر في الجريدة الإسرائيلية، وهو مطالب في هذه الحالة بتقديمه للرأي العام، وبخاصة لكونه وزير الشفافية، أو هو "شلف" غير مسؤول للكلام، ما يوجب أن يحاسب عليه.

المضمر في كلامه أن غسان تويني وعبد الباري عطوان وأحمد الجار الله هم في "منزلة بين منزلتين": منزلة الوطنية القراح التي تمثلها جريدة "البعث" مثلا، وبالخصوص أيام رئاسته لتحريرها، ومنزلة الخيانة التي تمثلها الكتابة في "يديعوت أحرونوت". فمن يكتب في الصحف التي يرأس تحريرها تويني وعطوان إنما يجري "معسكرا تدريبيا" للكتابة في "أحرونوت" حسب فتوى "رجل الدولة" البعثي.

من جهتنا نتساءل: لماذا من السهل على المسؤولين السوريين أن يخوّنوا مواطنيهم؟ لماذا تفلت أعصابهم بسهولة في أي نقاش ويلجأون إلى اغتيال خصومهم معنويا؟ هل يقول ذلك شيئا عن هؤلاء الخصوم أم عن السادة المسؤولين؟ وهل يسأل هؤلاء المسؤولون عما يقولون أم أن حصانتهم هي حصانة من المسؤولية أولا؟ ولماذا يستحيل على مسؤول إسرائيلي أن يتهم أحدا من حركة "السلام الآن" مثلا بالخيانة، فيما التخوين هو أول ما يلجأ إليه مسؤولون بعثيون وجبهويون حيال خصومهم السياسيين في البلد؟ ربما نتذكر أن وزير إعلام سابق لدخل الله [عدنان عمران] كان اكتشف أن مفهوم "المجتمع المدني" لا يستخدم إلا في أميركا، موحيا أن مستخدميه السوريين أتباع للأميركيين. وأسعفه وقتها وزير دفاع سابق [مصطفى

طلاس] حين أعلن أن النشطاء من مواطنيه عملاء للسفارات الأجنبية، وأنه يملك أرقام جوازاتهم وتواريخ سفرهم إلى عواصم "أسيادهم" المفترضين. ولا يشذ عن منطق احتكار الوطنية هذا تفضل مسؤولين سوريين آخرين بوصف المعارضة بالوطنية أحيانا. ترى ما هي مؤهلاتهم لإصدار هذه الأحكام؟

آلات تخوين

يعطي كلام الوزير البعثي فكرة عن حدة الصراع السياسي والفكري في سوريا بين الديمقراطيين والمستقلين وبين نظام الحزب الواحد. أن يلجأ الطرف الثاني في هذا الصراع إلى أسلحة الدمار المعنوي الشامل، التخوين والإخراج من الوطنية، يثير انطباعا بأن قضية الديمقراطيين تتقدم رغم ما يبدو عليهم من ضعف وتشتت. وبينما قد يفترض المرء أن سلطة تملك الدولة وحزبا من مليوني شخص لن تلجأ إلى أسلحة مطلقة، يفترض أن تكون محرمة وطنيا، في مواجهة خصم أضعف منها بكثير، فإن لجوءها الفوري إلى هذه الأسلحة مؤشر على شعورها بالحصار وإفلاسها الأخلاقي والفكري والسياسي.

السلاح الآخر في نضال الرفيق الوزير هو تهم تتصل بالمال والفساد. هل يصدر ذلك عن آلية نفسية إسقاطية؟ أم هو إدراك مجرب لجبروت المال؟ أم ربما رغبة دفينة في احتكار منافذ الدخل جميعا؟ وأين يتوطن الفساد؟ حيث التقاء السلطة والمال وتقييد النقاش العام العلني أم في أوساط "عمال الثقافة" الذين لم يشتهر احد منهم بثراء، بينما عرف غير قليل منهم ببؤس مقيم؟

وكما هو واضح تغيب فكرة الدولة والسياسة عن تفكير الرفيق دخل الله الذي يتكلم ويتصرف كطرف خاص، يحمل كل طرفيته وحزبيته، في صراعه السياسي والإيديولوجي والأخلاقي مع مواطنيه الذين يخالفونه الرأي. الدولة

ليست إطارا عموميا لخوض هذه الصراع وتسويته بل أداة يستخدمها أهل السلطة لكسب المواجهة وسحق الأعداء. لذلك ليس ثمة أية حواجز فكرية أو أخلاقية تقف في وجه نزعات دخل الله وأمثاله التخوينية. في هذا ما يشير إلى أن الوطنية التي يصدرون عنها بلغت من الخواء وفراغ المضمون مرتبة أن ارتد أصحابها إلى آلات تخوين فحسب.

نشرت في 2005/7/31

سياسة الفرط والبعثرة:

إعادة احتلال الميدان العام في سوريا

قبل قرابة عامين ونصف عام اعتقل الطبيب هيثم الحموي (28 عاما)، واعتقل والده ياسين الحموي قبل ثلاثة أسابيع. واعتقل الكاتب والناشط علي العبد الله قبل ثلاثة أشهر، ثم اعتقل ابنه محمد العبد الله قبل ثلاثة أسابيع أيضا. أبو السجين وابن السجين شاركا في تشكيل لجنة لذوي المعتقلين، مكونة حصرا من آباء وأمهات وإخوة وأخوات وأبناء وبنات لمعتقلين سياسيين. أما الطبيب الابن السجين فمعتقل لمساهمته، مع مجموعة شبان من بلدته القريبة من دمشق، في المبادرة إلى تنظيف البلدة، ودعوة مواطنيهم إلى عدم الارتشاء، والامتناع عن تدخين التبغ الأميركي بسبب موقف أميركا المعادي للقضايا العربية. الكاتب الأب السجين معتقل، كما هو معلوم، لقراءته رسالة من المراقب العام لـ"الإخوان المسلمين" في منتدى الأتاسي في أيار الماضي.

المنتدى أغلق، وفي الموعد المقدر لجلساته في السبت الأول من كل شهر تحاصَر السيدة سهير الأتاسي في بيتها وتنتصب عناصر من الشرطة والأمن حوله لمنع قاصديه من الوصول إليه. جرى ذلك آخر مرة يوم 8/6. وفي 8/5 منع اجتماع كان دعا إليه كمال اللبواني، أحد سجناء "ربيع دمشق"، لتأسيس تجمع ليبرالي ديمقراطي. فقد توافدت الشرطة بكثافة ومنعت المدعوين من الوصول إلى منزله في الزبداني، غرب دمشق. مثل ذلك جرى لاجتماع للجان إحياء المجتمع المدني في 8/6 أيضا. قبل ذلك بأيام مُنعت بالقوة جلسة نقاش علنية في مدينة درعا جنوب البلاد، وبعد ذلك بأيام مُنعت بالقوة أيضا جلسة نقاش علنية أخرى في جارتها مدينة السويداء.

في الأثناء اعتقل ناشطون وحقوقيون محترمون من أمثال نزار رستناوي ومحمد رعدون ورياض درار ومحمد حسن ديب وحسن زينو. وفي الخلفية كانت تخاض معركة أخرى بصورة أكثر تنسيقا، اعني تخوين مثقفين منشقين ومعارضين، ما يعادل فتوى بإهدار دمائهم، وهذا ما أشار إليه بالفعل بيان صدر أخيراً عن "لجان إحياء المجتمع المدني" حين ألمح إلى "تهديد بعض قادة الأجهزة بقتل مثقفين بعينهم". ذكر البيان أن قائمة سوداء بأسماء 63 مثقفا عُمّمت على أجهزة الأمن ووصفوا بأنهم على اتصال بالسفارات الأجنبية.

نصر البقاء

المشترك بين هذه الأفعال هو وقوعها بدءا من شهر أيار الفائت، قبل مؤتمر حزب البعث وبعده في حزيران الماضي. أي كذلك بعد استكمال الانسحاب السوري من لبنان في 26 نيسان، وبعد استعادة النظام رباطة جأشه واطمئنانه إلى مصيره. لقد وجد من المناسب أن يصلح هيبته برسالة موحدة الدلالة: نحن أقوياء، لكن متعددة المخاطبين: إلى الخصوم السياسيين لترهيبهم وتبديد شملهم، إلى الأتباع لتطمينهم وتهدئة قلقهم، إلى الخارج لتأكيد أن لا فاعل ولا مفاوض إلا السلطة. وهو يأتي أيضا في سياق ما سمّاه التقرير السياسي لمؤتمر حزب البعث استهداف الأميركيين "إسقاط النظام الوطني"، الأمر الذي يلقي ضوءا على السياق النفسي لسلسلة الإجراءات التقييدية هذه، ويرجح أن غريزة البقاء هي التي توجه جهود النظام في المرحلة الراهنة.

ثمة من يعتبر أن "البقاء" بعد الخروج اللبناني هو النصر الحقيقي، على شاكلة ما كان عدم سقوط "النظام التقدمي" نصرا بعد هزيمة حزيران 1967. نستطرد لنلاحظ أن إشارة التقرير البعثي إلى "إسقاط النظام الوطني" تتضمن مفارقة زمنية متعمدة، فقد صدرت بعد اليقين بأن سياسة

الأميركيين تحولت بعيدا عن "الإسقاط". ونرجح أن عين "النظام الوطني" تقع على الربح الإيديولوجي المحتمل من إمرار هذه الإشارة وليس على التقرير المتجرد للوقائع وتحليل الخطط والسياسات.

حيازة المجال العام

على أن المشترك الأهم بين الإجراءات المشار إليها هو وفاؤها لما نسمّيه سياسة الفرط والبعثرة، أي فرط كل أشكال الانتظام الاجتماعي المستقل وبعثرة الطيف المتنوع من معارضين ومستقلين ونشطاء ومثقفين ظهروا إلى العلن خلال السنوات الخمس الماضية. غرض هذه السياسة إعادة احتلال المجال العام بالكامل، ونزع ما استحوذ عليه منه "الطيف الديمقراطي" المشار إليه. وأول ما ينبغي التخلص منه هو ذلك التعايش السلبي مع منابر وأنشطة معارضة كسرت المطابقة بين العمومية الوطنية والنظام الحاكم، وأثبتت، رغم ضيق هوامشها وضعف أدواتها، أن سوريا أعمق من نظامها وأكثر تعددا.

تحقق للطيف الديمقراطي خلال الأعوام الأخيرة إنجازان مهمان: الأول هو فرص محدودة، لكن مؤثرة، للتجمع العلني والمستقل بين سوريين متنوعين ومختلفين من دون المرور الحصري بأدوات السلطة وأجهزتها. والثاني هو فسحة صغيرة، لكن مؤثرة أيضا، للتعبير المستقل عن الرأي في مواقع الانترنت السورية وبعض العربية، وفي الصحف اللبنانية وبعض العربية، وفي الفضائيات العربية. يلتقي الإنجازان معا في المنتديات، وهي الاختراع السوري الذي يجمع بين التجمع والتعبير المستقلين اللذين حرصت حال الطوارئ على منعهما. جسدت المنتديات إرادة سوريين اقتحام الميدان العام سلميا في بلدهم، الاستحواذ على الكلام وعلى اللقاء العلنيين، أو على إنتاج الرأي والذاتية السياسية. هذا ينتهك "أحمر" خطين يسيّج بهما نظام الحزب الواحد نفسه: احتكار منابر الرأي والانفراد بتحديد القيم العامة، والهيمنة

على التواصل بين الناس أو إنتاج "النحنية". طموح نظام الهيمنة هذا، وأد الاستقلال الاجتماعي وتعهد شبكة استتباع معقدة لا ينفذ منها رأي حر ولا تتيح اجتماع اثنين إلا تكون عين السلطة ثالثتهما. الحزب الديمقراطي والمنظمة المدنية مشكلةً من وجهة نظر مقتضيات الهيمنة لأنهما تجمعان مستقلان ومنتجان للاستقلال الفكري والسياسي، ولأنهما يرتئيان، أي ينتجان الرأي ويتداولانه ويعملان به. العشيرة والطائفة ليست مشكلة: ليس لها رأي ولا تنتج رأيا، تعتقد أو تأتمر، ولأن تجمعها لا ينتج نحن سياسية. مثلهما "المنظمة الشعبية" و"الجبهة التقدمية"، شكلان مدنيان، لكن بلا حرية ولا طوعية، منتهى طموحهما أن يمسيا رابطتين عضويتين، أو "صنفين" يتعهدان "سلطة" وامتيازات قارة.

منذ أواسط السبعينات حتى نهاية القرن الماضي تكفلت أجهزة إكراه فتاكة، وأجهزة إيديولوجية فائقة التعصب والضحالة معا، فصل الناس عن بعضهم وحرمانهم من امتلاك الكلام. للخوف تأثير فاصل وعازل، وتأثير كاتم ومسكت. الخائفون لا يجتمعون، ولا يتبادلون من الكلام غير المبتذل الحميد. تنتصب أسوار من الارتياب وعدم الثقة بينهم وينكفئون على دوائرهم الخاصة. وتطرد العملة الكلامية الرديئة (المبتذل) العملة الجيدة (المبتكر والخلاق) من التداول العلني. يكنز الناس كلامهم الجيد في انتظار تراجع أخطار تداوله. إن مملكة الخوف هي نفسها مملكة الأسرار. مر وقت، ثمانينات القرن الماضي وتسعيناته، انتقل النظام فيه من منع الناس من التجمع إلى إجبارهم عليه، ومن منعهم من قول ما يعتقدون إلى فرض ما ترغب السلطة به من قول. الفرضان التقيا في ما كان يسمّى المسيرات الشعبية، حيث يحتشد الناس ولا يلتقون وحيث يهتفون ولا يتكلمون. هذه الدرجة العليا من الاستلاب وافقت ذروة العزلة الإنسانية والإملاق المعلوماتي والبؤس السياسي للمجتمع السوري. وإلى جانب أجهزة الإكراه والأجهزة الرمزية (وسائل إعلام ولافتات وصور وتماثيل وأغان وأناشيد

"وطنية" و"أعراس شعبية" وهتافات يومية جماعية...) كانت التقارير السرية يدبجها جيش من المخبرين تتكفل حراسة تفرق الناس وعزلتهم وصمتهم، إضافة إلى ضمان بقاء المجتمع رملا مهددا كل لحظة بالتبعثر في كل اتجاه، إن لم "ينضب" في أكياس مناسبة.

لا صوت يعلو!

هذا "العصر الذهبي" هو الذي يراد أن يستعاد اليوم كما تدل المؤشرات التي أوردناها فوق.

لا تناقض بين سياسة الفرط والبعثرة المستعادة ونزع الصفة الأمنية عن 67 من مناشط السوريين الحياتية اليومية. فالمناشط المفرج عنها لا تتصل بحيازة الميدان العام ولا تمس تملكه الاحتكاري على يد النظام. ويبدو أن النظام مدرك تماما انتفاء التناقض بين ترخيص طباعة النايلون للمنشآت الصناعية وتأسيس الجمعيات السكنية وفتح مكاتب السياحة والسفر وصالات الأفراح والسيرك وصالونات الحلاقة ومحلات النوفوتيه والعصر ونية وأفران الصفيحة... وبين استئناف متشدد لسياسة البعثرة والإسكات، وإن كان وعيه لها يتلون بلون إيديولوجي تمتزج فيه شعبوية بعثية مع رطانة ديمقراطية. يشرح أيمن عبد النور، وهو إعلامي وناشط بعثي، هذه السياسة بالقول إن "الحديث يدور عن فترة هدوء من أجل إعادة تنظيم الحراك السياسي والاجتماعي في سوريا، شعارها "الانفتاح على الكثرة" (المواطنون) و"التشدد مع القلة" (المثقفون و الناشطون). ويشير إلى أن غرض من سمّاهم "المعنيين بهذا التوجه" (صنّاع سياسة الفرط والبعثرة) هو "إيقاف هذه القلة التي أثارت مناخا عاما سلبيا في البلد واستغلالها من الإعلام الخارجي لتشويه صورة سوريا في الخارج" (نشرة "كلنا شركاء" الالكترونية، 8/10/ 2005).

تعليقات:

1 – خارج التفكير أن المشكلة في الأصل لا في الصورة.

2 – واضح أن "فترة الهدوء" المشار إليها هي نسخة عام 2005 من "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة". المعركة تختلف: "التحرير"، "البناء الاشتراكي"، "التطوير والتحديث"، "الإصلاح الاقتصادي". الطلب على المعارك يرتفع بتناسب مع الحاجة إلى تسييج السلطة وإطلاقها. المثل الأعلى السياسي وراء "المعركة المستمرة" هو أن يستلقي المجتمع السوري على ظهره، يرفع أطرافه الأربعة، ويستسلم.

3 – الأهم أن الكلام على القلة والكثرة يموه حقيقة أن قلة غير منتخبة تتخذ، من دون نقاش عام، قرارات تمس مصير أكثرية السوريين. بين الأكثرية هذه 30 في المائة يعيشون تحت خط الفقر حسب الرقم الرسمي، و11 في المائة لا يحصلون على احتياجاتهم الأساسية، وعاطلون فوق 10 في المائة من قوة العمل بحسب رقم رسمي يصعب تصديقه. كاريكاتير الشعبوية هذا لا يمكنه إقناع أحد بأن 63 من المثقفين وبضعة اجتماعات منزلية هم الذين أفقروا السوريين، وهم المسؤولون عن "الأخطاء المتراكمة" في لبنان (بحسب عبارة تقرير مؤتمر حزب البعث الأخير)، وهم الذين يشوشون على صنّاع العزلة تأملاتهم في الحب الصوفي للوطن.

حالة رملية

تعمل الحساسية أو الغريزة الأمنية على فرط المنتظم، وإن لم يكن سياسيا؛ وكشف غير المرئي، وإن لم يكن سريا؛ ومصادرة الرأي، وإن لم يكن معارضا. إن تكوينها نفسه يجعل منها في عداء جذري وعميق للحرية والاستقلال الاجتماعي والفكري.

وبقدر ما إن التعبير والتجمع المستقلين وظيفتان اجتماعيتان، تتصلان بحاجات التعاون والشكوى الاجتماعية "الضرورية"، حتى قبل أن تكونا حريتين أو حقين يطلان على مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان "التحسينية"، فإن إلغاءهما يعني إرجاع المجتمع المنكوب إلى دون ما اصطلحنا على تسميته خط الفقر السياسي، أو ببساطة دون السياسة: الحالة الرملية، حالة المجتمع الممسوك الفاقد التماسك الذاتي، أو في الأصح الممنوع من حيازة تماسك ذاتي.

العزلة والصمت

لا يجد النظام صعوبة في فرط المجتمع وإعادة احتلال المساحات العامة المستقلة. هذا يضع الديمقراطيين والمستقلين السوريين أمام معضلة بالنظر إلى أنهم لا يرغبون في العودة إلى العمل السري الذي يجمع بين الخطورة وضآلة الثمار، والذي يتعارض مع رهانهم الجوهري: الاستحواذ على مساحة أوسع من المجال العام، وهو مجال علني تعريفا، وعلانيته مكوّن أصيل لعموميته.

انتزاع ملكية الكلام أقل يسرا من فرط المجتمع وبعثرة المنعقد. هنا يبدو أن السياسة المعتمدة تجمع بين تخوين المثقفين السوريين والتشكيك في وطنيتهم والإيحاء إما بروابط لهم مع قوى خارجية و/ أو بالجري وراء المال، وبين ضغط على الصحف ومنابر القول للامتناع عن نشر ما يكتبه السوريون المعارضون. قبل بعض الوقت شكا إعلامي سوري مقيم في لندن أن الجريدة التي يكتب فيها كفّت تحت ضغط السلطات السورية عن نشر مقالاته. وفي الفترة نفسها تداولت وسائل الإعلام أخبارا غير مؤكدة عن ضغوط سورية على الحكومة اللبنانية للتضييق على الكتّاب السوريين في الصحف اللبنانية. ومن الموصى به في مؤتمر حزب البعث الأخير أن يصدر

قانون جديد للمطبوعات، ويظن أنه سيستدرك ما فات سابقه (صدر في أيلول 2001) من غفلة عن "جرائم الانترنت".

المسعى هنا هو إلغاء مكتسبات ثورة الاتصالات التي استفاد منها السوريون في وقت زامن تغيّر العهد في البلاد، عام 2000. فقد التقت الانترنت والفضائيات والهاتف الخليوي مع مناخ سياسي انتقالي أقل كابوسية لتساهم في تزويد الحركة الديموقرطية حيزاً حراً من قطاع المعلومات الذي كان النظام يحتكره احتكارا مطلقا. لطالما تذكرنا خلال بضع السنوات الماضية أن ألوفا مؤلفة اعتقلوا وعُذّبوا وفُقدوا ونزحوا...، من دون أن ينالوا من التغطية الإعلامية ما يناله ناشط واحد يُعتقل اليوم. مواقع الانترنت والبريد الإلكتروني شكلت شبكة لنشر المقالة والعريضة والبيان السياسي والحقوقي وتداولها. وكذلك لكسر الرقابة وتوسيع قاعدة الكتابة والمشاركة في توزيع المعلومات، فضلا عن تسهيل (تسريع وتقليل كلفة) التواصل مع صحف ومنظمات عربية ودولية. الهاتف الخليوي أتاح سرعة في انتقال المعلومات وتداولها: خبر اعتقال فلان أو حظر كذا يصل فوريا تقريبا إلى المنظمات الحقوقية والنشطاء المهتمين. قد يفسر ذلك لجوء أجهزة أمنية إلى اختطاف ناشطين من الشارع، على غرار ما جرى لعضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان نزار ستناوي، المعتقل منذ أكثر من 4 أشهر.

الفضائيات، مع الانترنت، ساهمت في كسر حاجز العزلة السوري، واختراق أسوار الاحتكار الشمولي للصنعة الإعلامية. في النتيجة، شاركت مقالات السوريين وبياناتهم وعرائضهم، تجمعاتهم ومنتدياتهم وهيئاتهم الحقوقية والمدنية والحزبية، في حيازة مساحات عامة، حرة نسبيا، للتواصل والتفاعل المستقل في ما بينهم. يُعتقد اليوم أن الرقابة على الهواتف نشطة، وأنها تساهم في تعزيز فاعلية سياسة الفرط والبعثرة. وثمة مؤشرات متكاثرة إلى اشتداد الطلب الأمني على المخبرين، وإلى دور متزايد يقوم به

مخبرون "مثقفون". الشيء الجديد هنا هو توظيف عنصر شراكة إيديولوجية بين أجهزة أمنية ومثقفين يتميزون بمذهبة الحداثة وفرط الرثاثة معا. هذا يسهل للشريك المثقف أن يمنح نفسه شعورا بأنه يدافع عن "قضية". يتعلق الأمر دوما بتحالف ضد "الأصولية"، وبنوع من "الرسالة التحضيرية" المشتركة بين الطرفين.

فقر السياسة والفقر السياسي

إعادة الاستيلاء على المجال العام وإرجاع السوريين إلى ما دون خط الفقر السياسي قد يكفلان "فترة هدوء"، لكن بثمن مخيف. فمنع الناس من النشاط العلني يفتح أبواب التآمر والسرية، ومنع أشكال الاعتراض السلمي يفتح أبواب الإرهاب والعنف. إن سوريا التي لم تعرف الإرهاب في تاريخها قبل تعرضها لإفقار سياسي مدقع في السبعينات، معرضة للسقوط في الهاوية نفسها بفضل سياسات رسمية فقيرة وبائسة. هذه دروس مستخلصة من تاريخ سوريا القريب، قبل أن تكون استدلالات عقلانية. لكن حين يكون العقل خيانة يصبح العنف والفساد عقيدة وطنية.

استدراك

أفرج مساء 16 آب عن كل من ياسين الحموي ومحمد العبد الله على أن يحاكما طليقين أمام محكمة عسكرية (!) في دمشق. اتهم أبو السجين وابن السجين بـ تشكيل جمعية سرية (أعلنت لجنة ذوي المعتقلين فور تشكيلها) و قدح إدارة عامة، في ما قد يكون إشارة إلى ما تضمنه بيان اللجنة من اعتماد السلطات مبدأ العقوبة الجمعية في حق المعتقلين السياسيين: معاقبة أسرة السجين بقطع راتبه (رياض درار مثلا)، أو اشتراط عدم توكيل محامين محددين من أجل إجازة التوكيل. الاعتقال في ذاته إثبات لما قالته اللجنة في خصوص العقاب الجماعي. وهو تجسيد لأشد مبادئ الحكم تطرفا،

أعني اعتبار الدفاع السلمي عن النفس عدوانا على السلطة. لذا ليس ثمـــة ما يدعو للاعتقاد أن في محاكمة الرجلين طليقين تراجعاً عن سياسة فـــرط العنقود السوري وبعثرة حبّاته.

نشرت 2005/8/21.

تسمية الأشياء بغير أسمائها:

الإعلام محصنا ضد الحقيقة

منذ أواسط السبعينات، اعتمد نظام الحكم السوري اعتمادا مكثفا على جهازين ارتكازيين، هما الجهاز الإعلامي والجهاز الأمني. وظيفة الأول هي تسمية الأشياء بغير أسمائها، ووظيفة الثاني هي منع تسمية الأشياء بأسمائها. ينتج الإعلام الكذب، وينتج الأمن الخوف الكافي لصيانته. وفي عقد الثمانينات المظلم تم التخلي عن مبدأ الخوف الكافي لمصلحة مبدأ الخوف الأكبر بالتوازي مع تغير الطلب الحكومي: صار المطلوب من الناس جميعا أن يحاكوا وسائل الإعلام الرسمية في تسمية الأشياء بغير أسمائها أو بعكسها، وصارت تسمية الأشياء بأسمائها موردا للمهالك. لم يعد الإعلام اختصاصا أو جهازا، لقد أضحى بعدا منتشرا لكل نشاط اجتماعي مسموح به. ولم يعد الناس مخاطبون بوسيلة إعلامية مختلفة عنهم، صاروا هم وسيلة إعلام. فقد كانت المهرجانات والاحتفالات و"الأعياد الوطنية" والخطب والأناشيد والتماثيل والصور والأعلام إعلانات للولاء والوفاء، تعقد أمام الإعلام ومن أجله.. وهذه جميعا أفعال إعلان وأفعال إرعاب. واستخدم الجمهور لمسرحة فعل الخضوع وتمثيله واستعراضه من خلال "مسيرات شعبية" مليونية.

وساعد في المسرحة العمومية أن خطاب الجمهور وخطاب وسائل الإعلام وخطاب مسؤولي الدولة كاد يتقلص إلى بضع عشرات من جمل ثابتة، مشحونة بالسلطة واليقين والقداسة، يستطيع أيا كان استظهارها (يعرض فيلم عمر أميرالاي "الطوفان" نموذجا مأساويا على الاستظهار والتبْليه العام). ولعل من الشائق تقصي العلاقة بين التراجع الحاد في المسارح ودور السينما منذ ذلك الوقت وبين مسرحة فعل الخضوع الاجتماعي. لقد "صرنا سينما" أو مشهدا، فلم تعد بنا حاجة للذهاب إلى السينما أو مشاهدة

المسرحيات. على أن تدهور السينما والمسرح أوثق صلة بإحدى نتائج مسرحة الخضوع منها بالمسرحة ذاتها، أعني نزع مدنية المجتمع السوري وانكفاء الناس على الدائرة الأهلية والحياة الخاصة، خوفا ورهبة وفقدانا للثقة ببعضهم. السينما والمسرح، إنتاجا وتمثيلا وحضورا، فعلا تصويت على الثقة بالنظام الاجتماعي السياسي، وبالمدينة. الانحصار في البيوت فعل تصويت معاكس. مشاهدة التلفزيون، جهاز السلطة الوفي، ليس فعل تصويت، بالخصوص حين كان قسريا ولا منافس له. كان يقوم بدور مرآة: يري الخاضعين صور خضوعهم، ويلبي حاجة السلطة إلى الافتتان النرجسي بصورتها.

وبحكم وظيفتيهما ونوعية إنتاجهما قام الجهازان بدور لا مجال للمبالغة فيه في ترسيخ وتثبيت حالة الانفراط الاجتماعي والثقافي والسياسي الضروري لاستقرار التسلطية.

موت الخبر

كان استعداد وزير الداخلية السوري [غازي كنعان] للقول إنه لا يعرف يقينا من هو المسؤول المباشر عن محاولة اغتيال لاجئ فلسطيني وأسرته في دمشق يوم 2004/12/13 خبراً بحد ذاته. خبرا من حيث كونه خروجاً على تقاليد اليقين الجاهز السورية العريقة. كانت هذه التقاليد قد قضت على الإعلام في سوريا بأن ألغت الحدث (الجديد، الطارئ، الخارق للعادة، الاستثنائي، غير المألوف، المهم)، أي ما يمنح الخبر "خبريته"، وذلك عبر إذابته في مخطط ثابت، مستو، معروف سلفا ومسبق التقدير. ما يقوله هذه المخطط هو أن سوريا في حالة حرب، وإن المؤامرات والمخاطر (الخارجية بداهة) من طبائع هذه الحالة التي تستوجب أقصى درجات الاستنفار الوطني، إذ لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. وتتكفل حالة الطوارئ المجايلة عمرا لحكم حزب البعث برعاية الاستنفار هذا. لا شيء يفاجئ

المخطط، ولا شيء يند عن علمه المحيط، ولا شيء ينبو على مبادئه أو ينتأ من استوائه. وما لا يفاجئ لا يشكل خبرا، وما لا ينبو لا يمثل نبأ، ومـــا لا ينتأ لا ينال اهتماما.

المفارقة ليست هنا. المفارقة أن إلغـــاء الخبـــر، أي الحـــدث والاســـتثنائي والمفاجئ والطارئ، تم عبر تطبيع أو تبذيل الطـــارئ والاســـتثاني وغيـــر المتوقع في حياة الناس على يد حالة الطوارئ، وليس عبر استقرار العـــادة ورسوخ الدوام.

لقد ألغى رفع الاستثنائية إلى مرتبة هوية وطنية مفهوم الاستثنائي والخطير من حياة المجتمع والدولة ومن السياسة، أكثر حتى مما ألغى العادي والحياة العادية. فحين يكون كل شيئا استثنائيا يكف أي شيء عن كونه اســـتثنائيا. وحين يكون الاستثناء هو القاعدة يتحطم الاستثناء ذاته. وإذا خـــلا تصـــور السوريين لحياتهم من مفهوم الطارئ والداهم الذي يقتضي مقاربة مختلفة، إن لم نقل مبتكرة، فالفضل لحالة الطوارئ بالذات. والمشكلة أن حياة البلاد والدولة مفعمة بالفعل بالطارئ والاستثنائي والخطير، لكـــن قـــدرة الثقافـــة المرعية على الإحساس به واستيعابه وتغطيته مفهوميا وقيميا تكاد تكـــون معدومة. إذ ينبغـــي أن نلاحـــظ أن العقيـــدة المشـــرعة لحالـــة الطـــوارئ والمفروضة سياسيا وتعليميا وإعلاميا كعقيدة وطنيـــة ليســـت هـــي ذاتهـــا طارئة. إنها الطبيعة الوطنية السوية والدائمة، بل الخالدة. إن إنتاج الطبيعة الوطنية هو النشاط النوعي لطبقة السلطة ومنبع شرعيتها. وهذا لأن مـــن قوانين الطبيعة تلك أن تحتل طبقة السلطة موقعهـــا الأعلـــى غيـــر القابـــل للمنافسة. ولا تأبه الطبيعة الوطنية الخالدة بالمحســـوس والخبـــرة الحيـــة والتجربة، بل هي لا تقوم إلا على تبليد الحـــس وخفـــض مرتبـــة الخبـــرة الشخصية والتجربة الحية لمصلحة الحقيقة الرســـمية. إن ثبـــات مســـتوى القرقعة الصماء التي ينتجها الإعلام المحلي ويسميها المعركة أو المصير أو

المرحلة الحرجة... يفضى منذ عقود إلى نتيجة ثابتة: تعطيل الحس وتخدير عصب السمع وشل الحواس وقتل الخبر.

من أين يأتي الخبر إذن؟ فآخر خبر هو مثل أول خبر: المعركة مستمرة، والمرحلة حرجة، والخطر محدق، والعدو على الأبواب. وهذا خبر وفلسفة إعلامية ومخطط لكل وعي ممكن في الوقت ذاته. والاستنفار المستمر يثمر في النهاية نفورا مقيما. أو كما يقول المثل الشعبي "كثرة الشد ترخي". وإذا كان ثمة أخبار من سوريا وعنها في بضع السنوات الأخيرة فليس بفضل المخطط الثابت بل رغما عنه. يكتشف الناس أن سوريا بلدا يشبه غيره ولا يشبه صورته الرسمية، وان الناس فيها يشبهون بني البشر، وليسوا بحال أبطالا صامدين أو خونة مارقين.

موت السياسة

على أن تسمية الأشياء بغير أسمائها لا تقتل الخبر فقط بل هو تشوش المدارك وتقوض قدرة الناس التوجه السليم وتقلل من سيادتهم على أنفسهم وأفعالهم. ولم يكن في مقدور السلطات تضليل مواطنيها دون أن تنجح في تضليل ذاتها. يقول المسئولون أقوالا واضحة البطلان، لكنها هي كل ما لديهم من قول. وبلغ من انطلاء لعبتهم عليهم أن أضحوا غير قادرين على تكوين صورة مناسبة عن الواقع، وتاليا عن بلورة سياسات متسقة للتعامل معه. إبان وبعيد الخروج القسري من لبنان دأب رسميون سوريون على تصوير الانسحاب استكمالا لخطط قديمة بدأت قبل عام 2000. هذا غير صحيح كما يعرف الناس جميعا. وقد ذهب بفائدة الاعتراف بارتكاب "أخطاء" في لبنان، الإقرار الوحيد الذي كان يمكن بلورة سياسة متماسكة حوله. ولا ريب أن الافتقار إلى إرادة بناء سياسة حول هذا الإقرار(ما يعني محاسبة وعقاب المخطئين وتغيير السياسة التي تسببت بالأخطاء..) هو الذي ذهب به، وفتح الباب للإعلانات الزائفة حول "الاستكمال". وهذه

ليست غير صحيحة فحسب، وإنما هي خطرة على مطلقيها قبل غيرهم، بالخصوص في ظل عدم الفصل بين الإعلام والسياسة بل تنامي "أعلمة" السياسة الرسمية في سوريا في السنوات الأخيرة (في جانب منها، "الأعلمة" ضريبة تدفعها السلطة لمجاراة المعارضة التي احتلت من الإعلام حيزا يفوق وزنها الاجتماعي والسياسي). لماذا خطرة؟ ببساطة لأن سياسة جيدة لا تبنى على معلومات وتحليلات سيئة. ونميل إلى الاعتقاد بأن الحكوميين السوريين لا يقولون أقوالهم البخسة للاستهلاك المحلي أو لإنقاذ ماء وجههم. لقد باتوا محميين من الحقيقة ومفصولين عن الواقع بطبقة سميكة من الحقائق والوقائع المزورة. ولهذا الشرط ضلع في تراكم "أخطاء" السياسة السورية في السنوات الأخيرة. تراجع السيادة الوطنية والأهلية السياسية لطبقة السلطة لا ينفصل عن حقيقة انحصار أربابها في سجن لغة عقيم فقدت قدرتها على الإحساس بالواقع. أرادوا صيد وعي مواطنيهم فاصطادوا أنفسهم.

حياة الإعلام

هناك سياسة إعلامية وحيدة صحيحة هي حرية الإعلام. أما الانتقال من "الإعلام الموجه" إلى "الإعلام الهادف"، حسب تعريف وزير الإعلام الحالي في بداية عهده لإصلاحيته الإعلامية، أو من "إعلام الحكومة" إلى "إعلام الدولة" حسب رئيس تحرير إحدى صحيفتين رسميتين في البلاد، فلن يفضي إلى غير تحديث فوقي وعقيم لسياسة الهيمنة والوصاية. إن هدف الإعلام لا يتحدد قبل حرية الإعلام أو من خارج الإعلام الحر. بل إن حرية الإعلام هي الشرط المسبق ليكون للإعلام هدف، وما ذلك إلا لأنها الشرط المسبق للإعلام ذاته. فالفرق بين الإعلام الحر والإعلام "الموجه" أو "الهادف" هو الفرق بين الحقيقة الممكنة والزيف الأكيد.

نشرت في 2005/9/24

فحص الضمير الوطني السوري

قد تكون سوريا عند مفصل حاسم من تاريخها. النظام يتعرض لموجة جديدة من ضغوط سياسية وإعلامية وأخلاقية وقانونية، وربما غداً اقتصادية أو حتى عسكرية، قد تتجاوز عتبة تحمله، وتدفعه والبلاد نحو آفاق المجهول. وثمة قلق منتشر في البلاد من هذا المجهول الذي يتعذر تقديره ويصعب التحكم فيه. هذا قلق مشروع. غير أننا نلح على أن سياسة تبنى على القلق ستكون في الضرورة قلقة، أو حتى انهزامية. لا تقترح هذا المقالة سياسة محددة، ستحاول فرز الفاعلين الداخليين الأساسيين في المشهد السوري المحتمل، وتقدير أدوارهم الممكنة. إنها محاولة لفحص عقلنا وضميرنا الوطني قبل امتحان محتمل، قد يكون عسيرا.

الدولة

تعوّدنا أن نقول إن الدولة هي الفاعل السياسي الأكثر عقلانية، أو الأقل لاعقلانية، إن في العلاقات الدولية أو في حكم المجتمعات. أعقل من الأحزاب ومن الطوائف ومن الأفراد. وهذا لأن من المفترض أنها تمثل، في آن واحد، المجتمع الوطني بكل فئاته، وتاريخ البلد بكل مراحله. ليس الأمر هكذا في سوريا للأسف. الدولة حزبية صراحةً، وتحذف أكثر من نصف تاريخ البلد وذاكرته الوطنية (تاريخ سوريا بين انهيار السلطنة العثمانية وعام 1963، مرورا بالاحتلال الفرنسي ثم المرحلة الاستقلالية، واسمها البعثي هو "عهد الإقطاع والبورجوازية" أو "عهد الانقلابات العسكرية"، ومرحلة الوحدة مع مصر، وصولا إلى "عهد الانفصال" المترنح الذي أسقطه البعثيون والناصريون). فيما تعلي من شأن مرحلة ما بعد 1963، وخصوصاً ما بعد 1970، لتمنح نفسها أبوة مطلقة للمجتمع السوري. إلى

ذلك فإن استقلال الدولة عن النظـام ضـعيف جـدا، والعناصـر الوطنيـة والعقلانية والعمومية في بنية الدولة مهمشة ومعزولة. ضعف الدولة يتجلى في حقيقة أن العناصر دون الدولتية في تكوين طاقم السلطة وتفكيره وولائه وممارسته، أقوى من العناصر الدولتية. هذا ما يجعل المرء لا يراهن كثيرا على "الدولة" في الحد من أخطار التناثر الاجتماعي والتنازع الأهلي. بـل هو أصلا سبب الخشية من هذه الأخطار. إذ تبدو الدولة أشبه برهينة بـين أيدي فاعلين دون دولتيين، الأمر الذي يجعل الخشية من نهج "من بعـدي الطوفان"، مبررا. ولا تزداد الخشية هذه إلا وجاهة إن أخذنا في الاعتبار أن نزع مدنية المجتمع السوري، أي عسكرته و"أهلنته"، كـان أيضـا نزعـا لتمدنه، أعني "زعرنته" و"تشبيحه". من شأن ذلك أن يزيد فرص بـروز ظواهر تجمع بين الخروج على القانون والبطولة الأهلية وتمجيد القبضاوية والعنف.

لقد افتقرت سوريا طوال العهد البعثي إلى مقر عمومي للعقلانية والاعتدال. لكن لا عقلانية العشرية البعثية الأولى، التي شهدت حربين وثلاث انقلابات عسكرية وتغيير الأوضاع في الريف، كانت من النوع الثـوري أو "فـوق العقلاني"، فيما كانت لاعقلانية العقود الثلاثة اللاحقة وجها آخـر لغريـزة بقاء مفرطة التضخم والحساسية، تسببت في خضـوع المجتمـع السـوري لانقلابات مستمرة كشرط لانتهاء عهد الانقلابات على مستوى السلطة.

التحام الدولة والنظام والمجتمع الأهلي أضعف العناصر العقلانية والعمومية والوطنية في بنيتها. لقد نزع عمومية جهازي الإعلام والأمن ووطنيتهمـا، وبدرجة أقل الإدارة والجيش. النظام التعليمي نفسه مضروب، ووظائفه في نشر وعي وطني ومواطني معطوبة. وجميع الهياكل هـذه تعـاني فسـادا سرطانيا، يلوث أجواء البلاد كلها بالزيف والقـبح والانحطـاط الأخلاقـي، وينخر الأفكار والقيم والأخلاقيات جميعا.

كيف يمكن تقوية الدولة؟ كيف السبيل إلى إنعاش العناصر العمومية والوطنية والعقلانية في بنيانها؟ هذا سؤال سيطرح نفسه بحدة متزايدة على الديمقراطيين. بل نميل إلى الاعتقاد بأن فرص الديموقرطية في سوريا تكون أكبر بقدر ما تضع نصب عينيها تقوية الدولة، مع ما يتضمنه ذلك من كل بد من تجديد وظيفتها القمعية بالذات. يتعين أن تكون تقوية الدولة، حيال المصالح الجزئية والروابط الأهلية، فضلا عن التهديدات الخارجية، عنصرا أساسيا في أي برنامج للديمقراطيين والوطنيين العقلانيين. من نافل القول إن تقوية الدولة تمر عبر قطيعة مع نظام السلطة الراهن.

الأحزاب السياسية

الفاعل الاجتماعي الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث العقلانية هو الأحزاب السياسية. فالدولة والأحزاب مصنوعة من عنصر الحداثة السياسية، أمة المواطنين الأحرار. الفرق أن الدولة تمثل الأمة كلها وتحوز العنف في الداخل والخارج، فيما الحزب قطاع من الأمة ولا يحوز العنف.

لقد خسرت أحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية" حزبيتها وسياسيتها معا، وتحولت مشروعات عائلية، تغطي على اتضاعها بتعنت إيديولوجي، قومي أو شيوعي. وهي تشارك حزب البعث انعدام الاستقلالية والشخصية بحكم تماهيها المديد مع السلطة وتعوّدها على الامتيازات غير العادلة.

السؤال المهم في هذا السياق يتصل بالدور المحتمل لحزب البعث إذا انفتحت آفاق البلاد على المجهول ووجد نفسه في المجتمع لا في السلطة.

ما نسبة أعضاء الحزب الذين سيبقون بعثيين، وكم هم الذين سيلتحقون بروابطهم الأهلية، أو يتركز جهدهم على استعادة امتيازات جائرة ونفوذ غير شرعي واستثناءات غير قانونية؟

هل يعود البعث حزبا انقلابيا؟ لقد أفسد نظام الحزب الواحد حزب البعث، ونزع عموميته ووطنيته، ومن المرجح كذلك أنه قلل قدرته على التكيف مع أي وضع لا يكون فيه منفردا بالسلطة. إن تداخل الحزب المديد مع السلطة الأمنية وتعايشه مع القمع أو مشاركته فيه، قد قتل العناصر الشعبية في وعيه ونمّى عناصر الاستئثار والقسوة واللاعقلانية فيه. وولادته مع حال الطوارئ تنذر بأن لا يكون قادرا على العيش بدونها، أي دون تطبيع الاعتباط واللاقانونية. وفوق هذا كله تعارض نظام الاستثناء الذي أقامه على الدوام مع الاستقرار والأمن الاجتماعيين وعطّل إمكان التوقع الرشيد عند المواطنين وجعل حياتهم نهبا للفوضى والعشوائية.

في الجملة لم يكن حزب البعث فاعلا عقلانيا ولا يتفاعل المرء بدور عقلاني له في آفاق سورية مفتوحة ومجهولة.

تحت عنوان المعارضة السورية يمكن أن يميز المتابع بين المعارضة التقليدية ذات الأصول الإيديولوجية، اليسارية والقومية العربية، والمعارضة الحديثة التي تكونت في السنوات الأخيرة. المعارضة التقليدية بدورها تنقسم معارضة علمانية (معتدلة وأقل اعتدالا) ومعارضة إسلامية (معتدلة واقل اعتدالا كذلك). بينما تنقسم المعارضة الحديثة معارضة داخلية، ليبرالية الهوى، لم تستطع الوقوف على قدميها بعد، ومعارضة خارجية، بعض أطرافها مرتبط بأجندة الأميركيين، ويجمع بين شدة التطرف والانفصال عن الثقافة الوطنية. وربما يكون ثمة تنويعات إسلامية متطرفة و"قاعدية" الهوى ضمن المعارضة الحديثة. لكن يصعب التأكد من ذلك. ويتشكك كثيرون في وجود تنظيم"جند الشام"، أو في استهدافه النظام، إن وجد.

المعارضة التقليدية أكثر عقلانية وسياسية من المعارضة الحديثة. فهي أكثر انفتاحا على القيم التي شكلت الثقافة الوطنية السورية، والتي، رغم معاناتها من أزمة حاليا، إلا أنها في متن كل وطنية سورية ممكنة. أعني بذلك قيم

الاستقلال والوحدة الوطنية، ونوعاً معتدلا من العلمانية، وصيغة، ربما مخففة، من العروبة. وهي تنفتح على شريحة أوسع وأطول من تاريخ سوريا الحديث (ليس لسوريا الحالية تاريخ غير حديث)، وما قبل تاريخ سوريا، قياسا بحزب البعث، وقياسا بتنظيمات حديثة تحذف نصف تاريخ سوريا (ما بعد 1963)، أو تتثبت تثبتا مطلقا على تغيير النظام البعثي. المعارضة التقليدية أيضا أوسع تمثيلا إمكانيا للمجتمع السوري. تنظيماتها العلمانية عابرة للطوائف (وإن تكاد اليوم تكون خالية من الأكراد، بعدما كان لهم وزن مهم في الشيوعية السورية في مختلف تنظيماتها)، أو منفتحة على التعدد الديني والإثني للمجتمع السوري. هنا "الإخوان المسلمون" يعانون مشكلة بلا شك.

مشكلات المعارضة التقليدية كثيرة، بينها ضعفها الفكري وتشرذمها واكتهالها وضعف انفتاحها على المستقبل.

كما أن ضعف الديموقرطية داخل الأحزاب يحدّ من عقلانيتها. إنها أيضا ضعيفة العزم والمبادرة، ما يجعل عقلانيتها مصنوعة من التعب ونقص الثقة بالنفس.

هل يمكن للأحزاب السياسيةأن تقوم بدور تأسيسي، توحيدي وديمقراطي، إذا واجهت سوريا تحديات مرحلة جديدة من تاريخها؟

هل يمكنها أن تحدّ من المفاعيل اللاعقلانية لنزع مدنية المجتمع السوري وتمدنه؟

ما يمكن أن يقوله المرء بثقة هو إن غياب دور الأحزاب يجعل الأمور أسوأ.

وخلافا لمزاج شائع، "مناقص" (نقيض مزايد)، بل عدمي، نميل إلى أنها قد تلعب دورا اكبر مما هو متوقع في عقلنة الأهواء والاندفاعات الاجتماعية.

الإسلاميون

في هذا السياق المخصوص ينضوي تحت دال الإسلاميين، الإسلاميون الحركيون حصرا، المنضوون في تنظيمات سياسية تهتدي بالإسلام أو بما يظنونه كذلك. السؤال هنا أيضا: إلى أي مدى يمكن أن يقوم الإسلاميون بدور في عقلنة المجتمع والدولة في مرحلة قد تكون مضطربة؟ إلى أي مدى يمكن أن يقوموا بدور وطني وعمومي؟

في أواخر السبعينات جرت عملية إيديولوجية سياسية عسكرية في أوساط "الإخوان المسلمين" السوريين كلفتهم وكلفت البلاد الكثير. قام شبان من أوساط "الإخوان"، مقتدين بالشيخ مروان حديد كقائد وملهم حركي (قتل في السجن عام 1976) ومستندين إلى اجتهادات الشيخ سعيد حوا التكفيرية، بعمليات اغتيال واعتداءات على شخصيات محسوبة على السلطة. هؤلاء الشبان هم "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين" التي نفذت "مجزرة مدرسة المدفعية" في بداية صيف 1979 في مدينة حلب (راح ضحيتها قرابة 100 من طلاب الضباط، العلويين حصرا). قيادة "الإخوان المسلمين"، الخبيرة والعقلانية أكثر من غيرها، لم تستطع أن تدين العملية باتساق وتقف في وجهها، كما لم تستطع أن تؤيدها وتتحمس لها. كانت ترى قواعدها تنحاز شيئا فشيئا لـ"الطليعة المقاتلة" حيث "النزعة البطولية" و"الروح الاستشهادية"، من دون أن تستطيع فعل شيء غير مغادرة البلاد. لسنا غافلين عن دور النظام وقتها في توحيد المتطرفين والمعتدلين، "الطليعة" والحزب الأم. (هل كان رفعت الأسد هو "الطليعة المقاتلة" للنظام، وهو الذي جره إلى المواجهة المطلقة مع "الإخوان" جميعا؟ ثمة مؤشرات إلى ذلك، لكنها غير قطعية. التساؤل هذا مهم من وجهة نظر سياسية راهنة، خصوصاً في وجه الذين يعتبرون صراع تلك المرحلة بين رفعت و"الإخوان". التقابل الأصح هو بين رفعت و"الطليعة

المقاتلة"، أو بين النظام و"الإخوان"). لكن تطرف النظام أو أطراف منه لم يكن السبب الوحيد لشلل قيادات "الإخوان" وغياب دورها العقلني.

لقد كانت إيديولوجيتهم، وما فيها من عناصر تكفيرية وطائفية، تحتمل الخيار الذي أقدمت عليه "الطليعة المقاتلة"، بل كانت ضعيفة أمام إغرائه (تماما كما أن إيديولوجيا التنظيمات الشيوعية تحتمل خيارات متطرفة، وربما إرهابية، وقد تستسلم لغوايتها). الأمر الذي فاقم اللاعقلانية وسوء الحساب السياسي لدى أولئك القادة الميدانيين من أمثال عدنان عقلة وهشام جمباز وغيرهم.

في المناسبة، مثل ذلك جرى تقريبا في أوساط أكراد القامشلي والحسكة في آذار 2004. لم تستطع الأحزاب أن تقود الاحتجاج الكردي على مقتل مواطنين أكراد يوم 12 آذار خوفا من السلطة.

ولم تستطع كذلك أن تعترض عليه وتوجهه خوفا من أن تخسر ما بقي لها من اعتبار في وسط جمهورها. في الفراغ القيادي الذي حصل، تولت قيادة أمر واقع مكونة من فتيان ومراهقين مندفعين توجيه الاحتجاج، ما ساهم في خروج الوضع على السيطرة ووقوع ضحايا آخرين على أيدي أجهزة أمن مبرمجة على الضرب.

في الإجمال فاقم دور "الإخوان" في نهاية السبعينات العناصر اللاعقلانية والفئوية في تكوين النظام، وساهم في تخريب الدولة والمجتمع معا. هل من المحتمل أن يتكرر ذلك اليوم؟ هل "الإخوان" مزدوجو الهوى اليوم ايضا؟

إلى أي حد يمكن للقيادات أن تعمل في إطار الوطنية العقلانية؟

إلى أي مدى تستطيع عزل المتطرفين المحتملين في أوساط "الإخوان"، والحد من دوافع الثأر والانتقام، والوقوف في وجه المتطرفين الجهاديين والتكفيريين المحتملين في المجتمع السوري؟

هنا ربما يضاف همّ آخر، يزيد الحاجة الوطنية إلى إسلاميين معتدلين: "السوريون العراقيون" (على وزن الأفغان العرب)، أي "المجاهدون" السوريون الذين قد يعودون من العراق ويساهمون في "الجهاد" ضد "الروافض".

في اجتهاداتهم خلال بضع السنوات الأخيرة توجهات ورؤى منفتحة تشجع على توقع دور عقلاني لهم في مواجهة أخطار التحلل والنزاع العام. لكن هل لا يزالون يحتفظون بنفوذ في أوساط الجمهور الإسلامي المتدين؟ ألا يحتمل أن عيش قياداتهم في المنفى طوال أكثر من ربع قرن قد اضعف قدرتها على فهم جمهور أكثر شبابا وتطلبا، واستيعابه وقيادته؟

المثقفون

مهما بدا ذلك غريبا فإن "عمّال العقل" أقل عقلانية من الأحزاب السياسية ومن الدولة من حيث المبدأ. هذا مرده أن الأحزاب تأخذ شريحة من الواقع في الاعتبار أوسع من تلك التي يأخذها المثقفون عادة.

كان وزن المثقفين لافتا في مرحلة السنوات الخمس الأخيرة. لقد طبعوا العمل العام بطابعهم، إن للخير أو للشر. من ناحية منحوا الحركة الديمقراطية حضورا لا يتناسب مع قوتها الاجتماعية، وغطوا فترة إعادة تأهيل الأحزاب لنفسها، وحددوا أكثر من غيرهم روزنامة النقاش الوطني والمعاني الأساسية في هذا النقاش. من ناحية ثانية أظهروا مألوف المثقفين من التشرذم وتكريس الذات، فضلا عن غلبة الهوى الإيديولوجي في حالات غير قليلة.

هل يمكن المثقفين أن يكونوا فاعلا عقلنيا في السياق الذي نتحدث عنه؟ هل هم متحررون من الروابط الأهلية ليقوموا بدور وطني تواصلي؟ المثقفون السوريون منقسمون بعمق حول الموقف من الإسلاميين، هذا يضع بعضهم

في موقع متحفظ حيال ما يسمّونه "الديمقراطية العددية"، التي تعني ببساطة شديدة سيطرة الإسلاميين، وبتحديد أكبر المسلمين السنيين، على السلطة. ويفضل بعضهم نظاما "علمانيا"، ولو استبداديا، على نظام يخشون أنه يسعى من وراء الديمقراطية إلى التدخل في الحياة الخاصة وفرض نمط حياة عقيدي وغير حديث. ضمن هذا المناخ الموسوم بالتوجس وعدم الثقة، من غير المحتمل أن ينشأ ما يشبه حركة "كفاية" المصرية.

فلم تقم هذه الحركة إلا لأن قطاعا مهماً من المثقفين والناشطين المصريين رفضوا "التواطؤ مع الدولة لاستمرار حجب الشرعية أو اضطهاد التيار الإسلامي الاعتدالي، رغم التخوف الأصيل من هذا التيار لأسباب تاريخية وإيديولوجية وسياسية" (من دراسة ممتازة لمحمد السيد سعيد بعنوان "النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر"، ألقيت في اللقاء الخامس عشر لـ"مشروع دراسة الديمقراطية في البلدان العربية"، متوافرة على الرابط:

http://www.mafhoum.com/press8/248S62.htm).

الموقف من الإسلاميين هو القضية المفردة الأكثر إثارة للشقاق في أوساط المثقفين السوريين، تسبق حتى الموقف من السلطة، بل يكاد الموقف من هذه يمر مرورا محتوما بالموقف من هؤلاء. هذا من خصائص الاجتماع السياسي السوري التي لا يمكن إغفالها. والمشكلة ليست في انقسام الرأي في ذاته، بل في تخلي بعض المثقفين عن مسؤولياتهم العقلانية لمصلحة إشاعة المخاوف وتغذية الانفعالات الفئوية ورعاية الغرائز بدلا من العقل. من جهتنا نعتقد انه ليس هناك أي مشكلة في "الطوائف في ذاتها"؛ ثمة مشكلة خطرة حين يتولى مثقفون "نقل الوعي من خارج" إلى "طوائف في ذاتها" لتغدو "طوائف لذاتها"، هذه "طائفة حداثية" وهذه "طائفة علمانية" وهذه "طائفة قومية"... وبدلا من عقلنة الأهواء والولاءات دون الوطنية

ينزلق مثقفون إلى تطييف الثقافة. هذا استسلام غير مشروط للطائفيـــة، أو أعلى مراحل استقالة المثقفين وتخليهم عن دورهم العقلني، بل الوطني.

الفاعلون الأهليون

تعريفا غير عقلانيين ودون وطنيين، سواء كنا نتحدث عن إثنيات أم عـــن مجموعات دينية أو مذهبية. هذا ليس اتهاما بحال، بقدر مـــا هـــو متصـــل بربطنا بين العقلانية والانفتاح على أوسع قاعدة اجتماعية مـــن الســـوريين وأطول مرحلة من تاريخ بلادهم. الأسئلة التي تطرح في هذه السياق تتصل بدور الجماعة الكردية، بدور الطوائف والمجموعات الدينية، بدور العشـــائر والمجموعات القرابية. من جهتنا نميل إلى التشاؤم حيال دور الأهليين. إنه مبدأ للتشرذم واللاعقلانية والأنانية. ومن ثوابت تاريخنا الحديث أن الأهلي يصعد على حساب الوطني بقدر ما يتعاظم دور الخارج حيال الداخل. وهـــذه سمة محتملة للسنوات المقبلة في المجال المشرقي كله.

السورية والعروبة

يكتشف المرء في سياق تفحص الضمير السوري أن البلاد تفتقر إلى مبـــدأ موحد فعال، سواء تجسد في مؤسسة أو فكرة أو شخص أو رمـــز. مبـــدأ يمكن أن يعطي الوطنية السورية وجها وقواما يتعرف إليه كل الســـوريين. وإن كان لنا أن نستدل من سياساته، فلا يبدو أن النظام يدرك الحاجة إلـــى مبدأ وحدة حي، أو لا يعطيه ما هو جدير به من اهتمام. يستغني بالوحـــدة السلبية للمجتمع الممسوك عن الوحدة الفعالة للمجتمع الذاتي التماسك. لكن هذه وحدة جهازية، سندها الخوف وليس الأخوة ولا المساواة في الحقـــوق ولا شراكة المواطنة.

اليوم، وبدعم خفي من النظام، تنبعث تنويعات خرقاء من عقيـــدة "ســـوريا أولا"، من دون أن يكون لها من مضمون غير الابتعاد عن العروبة، وتغذية

شوفينية سمجة متدنية المستوى، بشهادة النموذج الذي رأيناه منها في خصوص العلاقة مع لبنان (يحتاج لبنانيون إلى الانتباه إلى أن الشوفينية السورية ضد بلدهم أوثق صلة بازدراء العروبة من التزامها، بل إنه ليس غير العروبة يمكن أن تلجم هذه الشوفينية). تستفيد "السورية المطلقة" هذه من استنزاف الفكرة العربية، التي كانت مبدأ الوحدة الفعال، على يد أنظمة تجمع بين الطغيان والفساد ورصيد من الهزائم العسكرية. من دون حريات وحقوق إيجابية، كانت عروبة الأنظمة قد ارتدت إلى وجه أمسح بلا ملامح، ثم دفعت طوال عقود ثمن إخفاقات استراتيجية وتنموية كبيرة، تسببت فيها أطقم حكم غير مؤهلة. العروبة قطاع عام، ولطالما عوملت كما يعامل القطاع العام: يُنهب ويُشتم معا.

السورية التي لا تتحدد إلا بالتمايز عن عروبة مستنزفة خاوية من المحتوى، مهددة بأن تكون جوفاء خاوية مثلها، من دون أن تمر بمرحلة شباب حيوية وواعدة كما كانت العروبة قبل أن يستعمرها نظام الحزب الواحد. وفي صورتها الراهنة هي غير مؤهلة للصمود في وجه الطائفية وأخطار التمزق الأهلي، إن لم نقل إنها نظرية التصدع الأهلي (كي نستخدم تعبيرا ملطفا). من أجل وطنية سورية دستورية، موحِّدة وموحَّدة، ثمة حاجة إلى نقاش عام واسع يأخذ في اعتباره تاريخ سوريا الحي ومجالها الحضاري وثقافة شعبها وخياراته المرجحة.

رهان على المستقبل

قد يكون السوريون مضطرين لمواجهة تحديات ضخمة وغير مسبوقة. النظر إلى الوراء لن يكون متاحا، ولن يصلح أساسا لسوريا الجديدة. ورغم أن المستقبل قد يكون مفعما بالمصاعب، نعود إلى القول إن الخوف من المستقبل أقل صلاحية لبلورة سياسة صحيحة اليوم. هذا أصح ايضا إذا أخذنا في الاعتبار ضعف تأثير المعارضين والديمقراطيين والوطنيين

العقلانيين على مسار أوضاع البلاد في الشروط الراهنة، وهو ضعف نـــاجم مباشرة عن حرص النظام الشديد على ضربهم وإقصائهم، مخلصا لغرائـــزه الأصيلة.

إنهم في وضع من لن يخسر سوى أغلاله في حال التغيير. ورغم أن تغيـــر الأحوال محفوف بالأخطار، إلا أنه قد يفتح الباب لدور أكبر لجميع الفاعلين الذين ذكرناهم، بمن فيهم الديمقراطيون والوطنيون العقلانيون.

كيف يمكن، من دون الإغضاء عن أسوأ الاحتمالات، بلورة سياسة جسورة تصون البلاد وتجنبها الفوضى، بل تفتح أمامها آفاقا أوعد؟ الـــديمقراطيون والعقلانيون مدعوون إلى التحرر من الخوف والانهزامية، وإلى الرهان على المستقبل.

نشرت في 2005/9/25

المحتويات

تقديم.....7
عـقـد مـع سـوريـا.....11
جدول الحضور والغياب في الميدان السوري العام..... 15
بعض جوانب إشكالية المجتمع المدني في سورية.....21
طبائع العمران وصناعة الواقع في الدولة الحزبية.....30
رياض سيف والإصلاح السوري.....38
في السنة الحادية والأربعين:
فصل حزب البعث عن الدولة ضمانة له ولسوريا 51
اعتصام دمشق: فاعلون مترددون وإعلام يقيني..... 70
سوريا أمام المنعطف، مـن هنا إلى أيـن؟..... 76
العقد الاجتماعي«البعثي وتناقضاته»..... 85
اعتقال طلاب الجامعة:
سياسة العزل السياسي والجيلي 91
أخطاء تطبيق في الماضي وانتخابات حرة في...المستقبل..... 95
سنوات الأسد الثاني الأربعة وتحدي «الاستقلال الثاني» لسوريا..... 100
في ذكرى اعتقال رياض سيف:
احتجاج على شركتي الخليوي 115
قانون الأحزاب وتحرير الحياة السياسية في سوريا 120
« لخير هذا الوطن» 131

على شرف حالة الطوارئ:
حفلة لصيد «الخونة» بين قصر العدل وساحة الشهداء 134
دستور السلطة الخالدة 145
سوريا، حزب البعث، ونظام الحزب الواحد:
الإنفصال هو الحل 148
شعارات حرب في شوارع المدينة!..... 158
كلام على هيبة الدولة..... 162
وحيدا على قيد البقاء المطلق:
حزب البعث في أسر السلطة 170
مؤتمر حزب البعث العاشر:
نهاية الوهم الإصلاحي السوري 175
البعثية السورية: من الإرادوية إلى الإداروية 199
حقائق وزير الحقيقة البعثي..... 204
سياسة الفرط والبعثرة:
إعادة احتلال الميدان العام في سوريا 211
تسمية الأشياء بغير أسمائها:
الإعلام محصنا ضد الحقيقة 221
فحص الضمير الوطني السوري 226